

الفصل الثانى

الأزهر ودوره فى ترسيخ القيم

- المبحث الأول : الأزهر وقيمة الدين.
- المبحث الثانى : الأزهر وقيمة العلم.
- المبحث الثالث : الأزهر والأخلاق والفضائل.
- المبحث الرابع : الأزهر وترسيخ القيم العليا والحضارية.

obeikand.com

المبحث الأول الأزهر وقيمة الدين

لعب الأزهر دوراً مهماً في الدفاع عن الدين من خلال مواجهة أى اعتداء أو عدوان على مصر وديار الإسلام ، والحفاظ على هوية مصر الإسلامية في دساتيرها ، ومساندة الأقليات الإسلامية في العالم الخارجى، والوقوف ضد المد الشيعى ، وتبيين حقيقة الفرق والنحل الضالة كالقاديانية والبهائية ، وتبيين وجه الحق بشأن الكثير من المسائل حتى وإن كانت معرضة لتوجه بعض الحكام ، وهو ما سنوضحه في الصفحات التالية :

• موقف الأزهر من الحملة الفرنسية والذي يتضح من العرض التالى :

وصلت الحملة الفرنسية الغازية بقيادة نابليون بونابرت إلى مياه الإسكندرية في يوم 17 محرم 1213 هـ / أول يوليو 1798 م ، ونزل الجنود الفرنسيون إلى الثغر في مساء اليوم التالي، فاحتلته فرقة منهم، ثم تلاحقت قواتهم إلى دمنهور في طريقها إلى القاهرة، وأذاع نابليون على الشعب المصري منشوره الشهير ⁽¹⁾، في الثاني من يوليو، يقول فيه إنه قدم لمعاينة الذين يحكمون مصر، ويعادون

1 - نص منشور " نابليون " بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه. من طرف الفرنسية المبني على أساس الحرية والتسوية، السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنسية بونابرت، يعرف أهالي مصر جميعهم أن من زمان مديد الصناجق الذين يتسلطون في البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الملة الفرنسية، يظلمون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدي؛ فحضر الآن ساعة عقوبتهم، وأخرنا من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المما ليك المجلوين من بلاد الأزابكة والجراكسة يفسدون في الإقليم الحسن الأحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها، فأما رب العالمين القادر على كل شيء فإنه قد حكم على انقضاء دولتهم.

يا أيها المصريون قد قيل لكم: إنني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح فلا تصدقوه، وقولوا للمفترين: إنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين، وإنني أكثر من الممالك أعبد الله سبحانه وتعالى، وأحترم نبيه والقرآن العظيم. وقولوا أيضاً لهم: إن جميع الناس متساوون عند الله، وإن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط، وبين الممالك والعقل والفضائل تضارب.. فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يملكوا مصر وحدهم ويحتصوا بكل شيء أحسن فيها من الجواني الحسان والخليل العتاق والمساكن المفرحة؟! فإن كانت الأرض المصرية التزاماً للممالك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم، ولكن رب العالمين رءوف وعادل وحليم.. ولكن بعونه تعالى من=

الفرنسيين ويظلمون تجارهم، والقضاء على سلطان المماليك، وإنقاذ المصريين من ظلمهم، وإصلاح

=الآن فصاعداً لا يأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية، وعن اكتساب المراتب العالية، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة كلها. =
وسابقاً كان في الأراضي المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك.

أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجرجية وأعيان البلد قولوا لأمتكم: إن الفرنسيات هم أيضاً مسلمون مخلصون؛ وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى وخرّبوا فيها كرسي الباب الذي كان دائماً يحث النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطرّدوا منها الكوالرية الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين.

ومع ذلك الفرنسيات في كل وقت من الأوقات صاروا محبين لمخلصين لحضرة السلطان العثماني، وأعداء أعدائه أدام الله ملكه. ومع ذلك إن المماليك امتنعوا من إطاعة السلطان غير ممثلين لأمره فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم.

طوبى ثم طوبى لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وتعلو مراتبهم. طوبى أيضاً للذين يقعدون في مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب.

لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقاً إلى الخلاص ولا يبقى منهم أثر.

المادة الأولى: جميع القرى الواقعة في دائرة قرية بثلاث ساعات من المواضع التي يمر بها عسكر الفرنسيات فواجب عليها أن ترسل للعسكر الفرنسيات من عندها وكلاء...

المادة الثانية: كل قرية تقوم على العسكر الفرنسيات تحرق بالنار.

المادة الثالثة: كل قرية تطيع العسكر الفرنسيات أيضاً تنصب صنجاق السلطان العثماني محبنا دام بقاءه.

المادة الرابعة: المشايخ في كل بلد يختمون حالا جميع الأرزاق والبيوت والأماك التي تتبع المماليك وعليهم الاجتهاد التام لئلا يضيع أدنى شيء منها.

المادة الخامسة: الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلازمون وظائفهم. وعلى كل أحد من أهالي البلدان أن يبقى في مسكنه مطمئناً. وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة. والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك قائلين بصوت [عالي] أدام الله إجلال السلطان العثماني، أدام الله إجلال العسكر الفرنسيات، لعن الله المماليك، وأصلح حال الأمة المصرية. أنظر: الجبرتي، مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيات، تحقيق محمد عطا، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1958،

دقة الحكم، وإن الفرنسيين يحبون المسلمين ويخلصون للسلطان العثماني، ثم يطلب استسلام القرى الواقعة في دائرة طريق جيشه لمسافة ثلاث ساعات، ويأمر المشايخ في كل بلد، بالتحفظ على أموال الممالك، وأنه يجب على المشايخ والعلماء والقضاة أن يلازموا وظائفهم، وعلى كل أحد أن يبقى مطمئناً في داره، وأن تكون الصلاة قائمة في الجوامع⁽¹⁾.

هزم الفرنسيون قوات مراد بك في معركة الأهرام، أو معركة إمبابة، في 21 يوليو سنة 1798م، وعبروا النيل واحتلوا القاهرة، وانسحبت القوات المدافعة الأخرى مؤمنة بعقم القتال، وتُركت العاصمة تحت رحمة الغزاة، فساد في أرجائها الاضطراب والذعر، وفر الكثيرون في مختلف الأنحاء⁽²⁾.

وهنا يبدو الجامع الأزهر، في ثوبه الذي اتشح به غداة المحنة، واستمر متشحاً به خلال الأحداث المتعاقبة التي انتهت بجلاء المحتلين عن البلاد وتحريرها من الحكم الفرنسي، ثوب القيادة الشعبية، والزعامة الوطنية، ففي صباح يوم الأحد غرة شهر صفر سنة 1213هـ (22 يوليو) اجتمع في الجامع الأزهر بعض العلماء والمشايخ، ولم يكن الغزاة قد عبروا النيل إلى القاهرة بعد، وتباحثوا في الأمر، واتفق الرأي على أن يبعثوا برسالة إلى الفرنسيين يسألونهم عن مقاصدهم ثم يرون ماذا يكون الجواب، وحمل الرسالة اثنان عبرا إلى معسكر الجيش الفرنسي بالجيزة وأخذوا إلى القائد العام، وأسفرت المحادثات التي جرت بينهما عن إصدار خطاب لأهل مصر بالأمان، وتوكيد نيات الفرنسيين الحسنة، وطلب القائد العام حضور المشايخ والزعماء ليؤلف منهم ديواناً لتدبير الأمور، فاطمأن الناس، وعاد معظم المشايخ والزعماء الفارين.

استمر الفرنسيون في العمل لإخضاع البلاد، وسيروا حملاتهم إلى الأقاليم البحرية والقبلية، وهم يلقون مقاومة مستمرة من بقايا قوات الزعماء المماليك، ومن يلتف حولهم من جموع الشعب، وأما في العاصمة فقد اشتدت وطأنهم شيئاً فشيئاً، وفرضوا عليها، كما فرضوا على باقي البلاد، مختلف الضرائب والمغارم الفادحة، وصادروا كثيراً من الأملاك والمباني، وهدموا أبواب الحارات الداخلية،

¹ - عبدالعزيز الشناوى ، صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسى لمصر أواخر القرن الثامن عشر ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، 1971م ، ص 16 .

² - محمد فؤاد شكرى ، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2013م ، ص 86-88 .

لكي يُحكموا قبضتهم على سائر الأحياء، وأسرفوا في قتل الأهالي، وعلى الجملة فقد فرضوا على المدينة حكم إرهاب مطبق، وشعر الشعب القاهري بمنتهى الضيق والحرَج، وأخذ يترَبَّص للانتفاض والانتقام، ولأقت النعمة العامة صداها في الجامع الأزهر، وأُلفت داخل الجامع "لجنة للثورة"⁽¹⁾ حسبما تسميها المصادر الفرنسية، أو "بعض المتعممين الذين لم ينظروا في عاقبة الأمور" حسبما يشير إليها الجبرتي، وأخذت تبث الدعاية للانتفاض والمقاومة، وبدأ الهياج كالعادة باحتشاد الجماهير في الطرقات، وضعف سلطان الديوان الأدبي، ولم يستمع الناس إلى كبار المشايخ بالتزام الهدوء والإخلاق إلى السكينة.

بدأت طلائع الهياج في يوم 21 أكتوبر سنة 1798، حيث احتشدت جموع الشعب منذ الصباح الباكر، ولا سيما في حي الحسينية، وساروا إلى بيت قاضي العسكر (قاضي القضاة التركي) وألزموه أن يركب معهم ليسير بهم إلى منزل بونابرت، ولكنه أحجم بعد ذلك خشية العواقب، فرجموه ونهبوا منزله. واجتمع في نفس الوقت جمعٌ عظيم بصحن الجامع الأزهر، وهم يهتفون بالثورة والقتال، وعلى رأسهم بعض المشايخ يلهبون أنفسهم بخطبهم، وخرجت أول كتيبة من الأزهر على رأسها الشيخ بدر المقدسى يتقدم الثوار ممتطيا جواده وارتفعت الهتافات "نصر الله المسلمين"، "الله ينصر المسلمين"، "نصر الله السلطان"⁽²⁾، وعلم الجنرال ديبوي حاكم القاهرة بالخبر، فنزل إلى المدينة في كتيبة من الفرسان، فازدحمت الجموع من حوله، وتساقطت عليه وعلى رجاله الأحجار من كل صوب، فحاول ديبوي أن يهدئ الجموع، فلم يصغ إليه أحد، فهجم عليها بفرسانه، وردت الجماهير بالهجوم، وانهالوا عليه وعلى رجاله بالضرب والرجم، والطعن بالرماح والسيوف، فقتل ديبوي وبعض رجاله، وعندئذ اشتد الهياج، وتضاعفت الجموع، وانساب الثوار إلى سائر الأحياء المجاورة، وتفاقت الأحوال.

الجدير بالذكر أن شيوخ الأزهر استخدموا الهتافات لحشد الناس وهو ما يتضح من فعل أحد الشيوخ مع بداية الثورة حيث بدأ ينادى في القاهرة "إن كل مؤمن موحد بالله عليه بالجامع الأزهر

1 - عبدالرحمن الراجعي، تاريخ الحركة القومية، 1/ 451.

2 - الجبرتي، تاريخ مدة الفرنسيين بمصر، ص 34.

لأن اليوم ينبغي لنا أن نغازى في الكفار " ، كما كان علماء الأزهر على صلوات وثيقة بشيوخ الطوائف الذين يستطيعون جمع طوائفهم بسرعة فائقة .

وارتفعت خطب الوعاظ تحث الناس على قتال الفرنجة ، وصاح المؤذنون من فوق قمم المآذن يحرضون الشعب على الجهاد الدينى والقيام بالثورة فى كل يوم خمس مرات مع كل أذان⁽¹⁾ وأدرك نابليون خطورة الحال، واتفق رأي القادة على أن مركز الثورة الحقيقى هو الجامع الأزهر .

وكان الثوار قد أقاموا المتاريس والحواجز، فى سائر الشوارع والدروب المؤدية إلى الجامع الشهير، فأمر نابليون، أن تُنصب المدافع على المقطم، لكي تطلق مع مدافع القلعة على الأزهر . وفى صباح اليوم التالى، خرجت كتائب عديدة من الفرنسيين، وسارت إلى مختلف الأنحاء التى تجتمعت فيها الجماهير، فى سائر المناطق المؤدية إلى الجامع الأزهر، وسارت كتائب أخرى لتمنع جموع الأهالي التى تقاطرت من الضواحي على العاصمة، وكان منها كتيبة يقودها الكولونيل سلكوسكي ياور نابليون .

وكانت جموع الثوار قد تضاعفت، وازدادت حميتها، فالتحمت ببعض الكتائب، وحاولت أن تزحف على المرتفعات التى ركبت فيها المدافع فوق تلال البرقية والقلعة، فصدها الفرنسيون، وقتلوا عدداً كبيراً من الأهالي، وقتل فى تلك الأثناء الكولونيل سلكوسكي، وحمل نبأ مصرعه إلى نابليون فحزن لفقدته حزناً عظيماً، واشتد سخطه على الثوار، واعتزم أن ينكل بهم أيما تنكيل .

وكانت المدافع فى أثناء ذلك ترسل نيرانها على مراكز الثوار، ولا سيما المناطق المحيطة بالجامع الأزهر، فتفتك بهم، وتحطم الدور والمتاجر، وتقوض فى طريقها كل شيء، فلما تفاقم الخطب، واشتد الكرب ذهب مشايخ الديوان عصرًا لمقابلة نابليون فاتهمهم بالتقصير، وأنهم على تهاونهم، فاعتذروا إليه، ورجوه أن يرفع الضرب عن المدينة، فاستمع إلى ضراعتهم، وأمر بالكف عن الضرب مؤقتاً، وذهب المشايخ إلى الأزهر لينصحوا الثوار بالتزام الهدوء والسكينة، فلم يصغوا إليهم، وردوهم بجفاء، ومنعواهم من دخول الجامع .

أيقن الفرنسيون أنه للتغلب نهائياً على الثوار لا بد من أن يحتلوا الجامع الأزهر والمنافذ المؤدية إليه، وصدرت الأوامر بضرب الجامع الشهير، وأخذت القنابل تنهال عليه، وعلى الأحياء المجاورة مثل الصنادقية الغورية، والفحامين وغيرها، بشدة لا مثيل لها، فساد الفزع والروع، وتزعزعت أركان

1 - مصطفى محمد رمضان ، تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى ، ص 56، 57 .

الجامع وقتل كثير من الناس، ودفن الكثير منهم تحت الأنقاض، واستمر الضرب حتى المساء، فمزقت صفوف الثوار، وطالبوا بالأمان، وألقوا السلاح، وتفرق معظمهم في سائر الدروب والأزقة ، ورفع الفرنسيون المتاريس من طرقات الجامع، وتواثبوا إليه، فرساناً ومشاةً، واقتحموه اقتحام الضواري بخيولهم، واحتلوه في مناظر وحشية، غير مكترئين لحرمة الدينية والعلمية⁽¹⁾.

وإليك ما كتبه الجبرتي، وهو يومئذ شاهد عيان، وكان يقيم على مقربة من مسرح الحوادث، في وصف تفاصيل هذا العمل الممجى، الذي يعتبر من أفظع جرائم الحملة الفرنسية على مصر:

«وبعد هجعة الليل دخل الإفرنج المدينة كالسيل، ومروا في الأزقة والشوارع، لا يجدون لهم ممانع كالشياطين، أو جند إبليس، وهدموا ما وجدوه من المتاريس، ودخل طائفة من باب البرقية، ومشوا إلى الغورية، وكروا ورجعوا، وترددوا وما هجعوا، وعلموا باليقين أن لا دافع لهم ولا كمين، وتراسلوا إرسالاً، ركبناً ورجالاً، ثم دخلوا إلى الجامع الأزهر، وهم راكبون الخيول، وبينهم المشاة كالوعول، وتفرقوا بصحنه ومقصورته، وربطوا خيولهم بقبلته، وعاثوا بالأروقة والحارات، وكسروا القناديل والسهارات، وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين والكتبة، ونهبوا الخزانات، ورشقوا الكتب والمصاحف، وعلى الأرض طرحوها، وبأرجلهم ونعالهم داسوها... وشربوا الشراب وكسروا أوانيها، وألقوها بصحنه ونواحيه، وكل من صادفوه به عروه ومن ثيابه أخرجوه⁽²⁾».

وهكذا احتل الفرنسيون الجامع الأزهر، ومنعوا العلماء والطلاب من دخوله، وانتشر الجنود في الأحياء المجاورة، ينهبون البيوت بحجة البحث عن السلاح، ويعيثون في الأسواق الفساد وينفذون الاعتقالات، مما اضطر كثير من سكّان الأحياء المجاورة إلى الفرار ناجين بأنفسهم". ويعلق الجبرتي على هذا العمل بقوله: «وانتهكت حرمة تلك البقعة بعد أن كانت أشرف البقاع ويرغب الناس في سكنها، ويودعون عند أهلها ما يخافون عليه الضياع، والفرنساويون لا يَمرون بها إلا في النادر، ويحترمونها عن غيرها في الباطن والظاهر، فانقلبت بهذه الحركة فيها الموضوع، وانخفض على غير القياس المرفوع».

لم تقف المحنة عند احتلال الجامع الأزهر، وانتهاك حرمة على هذا النحو، بل وقع ثمة اعتداء مخزن آخر على علمائه. ففي غداة احتلال الجامع، ذهب المشايخ إلى بيت (نابليون)، يرجون منه العفو

1 - عبدالعزيز الشناوى ، صور من دور الأزهر ، ص 126-128.

2 - أنظر : عجائب الآثار ، 3 / 27.

وإصدار الأمان ليطمئن الناس، وتزول مخاوفهم، ثم رجوه أيضاً في جلاء الجنود عن الجامع الأزهر، فوعدهم بإجابة ملتزمهم، ولكنه طلب إليهم التعريف عن زعماء الفتنة من مشايخ الأزهر، فأبدوا له أنهم لا يعرفون أحداً منهم، فقال لهم إنهم يعرفونهم واحداً واحداً. ثم أصدر الأمر بجلاء الجند عن الجامع، ولكن بقيت منهم كتيبة تبلغ السبعين، ترابط في الأحياء المجاورة، لضبط النظام، والسهر على حركات الطلاب والأهالي.

وفي اليوم التالي، بعث الفرنسيون رجالهم للبحث عن زعماء الفتنة، "المتعممين" والقبض عليهم، فانتهوا إلى القبض على الشيوخ الاتية أسماؤهم: الشيخ سلمان الجوسقي شيخ طائفة العميان، والشيخ أحمد الشراقوي، والشيخ عبد الوهاب الشبراوي، والشيخ يوسف المصيلحي، والشيخ إسماعيل البراوي، وبحثوا عن الشيخ بدر المقدسي، ولكنه كان قد فرّ وسافر إلى الشام. وكان هؤلاء جميعاً من أواسط علماء الأزهر. وأخذ الشيوخ المقبوض عليهم إلى بيت البكري، حيث اعتقلوا هنالك. فلما علم كبار الشيوخ بما وقع، ذهب وفد منهم، وعلى رأسه الشيخ السادات إلى منزل نابليون والتمسوا إليه العفو عن الشيوخ المقبوض عليهم، فاستمهلوا، وطلب إليهم التريث والانتظار، ولبث المقبوض عليهم في بيت البكري، إلى مساء يوم السبت، ثم جاءت ثلّة من الجند، وأخذتهم أولاً إلى منزل "القومندان" بدرب الجمايز، ثم هنالك جرّدوا من ثيابهم، ثم اقتيدوا إلى القلعة، وسجنوا هنالك.

ويقول الجبرتي، إنهم أعدموا في اليوم التالي رميةً بالرصاص، وألقيت جثثهم من السور خلف القلعة، وغاب أمرهم عن أكثر الناس أياماً، ولكن يُستفاد من المصادر الفرنسية المعاصرة، أنهم حوكموا بعد ذلك بأيام بطريقة سرّية، وحكم عليهم بالإعدام في يوم 3 أغسطس سنة 1798م، ثم أُعدموا في اليوم التالي، وتقول هذه المصادر إن عدد المحكوم عليهم كان ستة لا خمسة، وإن سادسهم كان يُسمّى السيّد عبد الكريم، وإنهم أعدموا في ميدان القلعة، وقطعت رؤوسهم، وفي أثناء ذلك كان المشايخ يكرّرون سعيهم في سبيل العفو عن أولئك الشيوخ، ظناً منهم أنهم ما زالوا على قيد الحياة. وقد أشار الشيخ عبد الله الشراقوي شيخ الجامع الأزهر، ورئيس الديوان يومئذٍ إلى تلك الحوادث المحزنة بقوله :

«إن الفرنسيين قتلوا من علماء مصر نحو ثلاثة عشر عالماً، ودخلوا بخيولهم الجامع الأزهر، ومكثوا فيه يوماً، وبعض الليلة الثانية، وقتلوا فيه بعض العلماء، ونهبوا منه أموالاً كثيرة، وسبب وجودهم فيه أن أهل البلد ظنوا أن العسكر لا يدخله فحولوا فيه أمتعة بيوتهم، فنهبوا ونهبوا أكثر البيوت التي حول الجامع، ونشروا الكتب التي في الخزائن، يعتقدون أن بها أموالاً، وأخذ من كان معهم من اليهود الذين يترجمون لهم، كتباً ومصاحف نفيسة⁽¹⁾».

بيد أن المغزى الذي يهمننا هنا، هو أن المحتلين، إدراكاً منهم لزعامة علماء الأزهر الروحية والشعبية يومئذٍ، قد لجؤوا إلى هذه الزعامة يحاولون استغلالها في تهدئة الشعب، وحمله على التزام السكينة والخضوع.

وفي 10 فبراير سنة 1799، غادر نابليون القاهرة ليقود الحملة التي أعدها لغزو سوريا. وصلت نابليون أنباء مقلقة عن سير الحوادث في أوروبا وفرنسا، فاعتزم مغادرة مصر، وغادرها فعلاً في سنة 1799، وعين الجنرال باتست كليبر قائد حامية دمياط، مكانه في القيادة العامة، وجاء كليبر إلى القاهرة، واستقر في منزل الألفي الذي كان ينزل به نابليون من قبل.

كان من أول أعماله أن استدعى أعضاء الديوان المخصوص لمقابلته، وتكلم الشيخ محمد المهدي بالنيابة عن هيئة الديوان، فأبدى أسفه لسفر الجنرال بوناپرت، وأعرب عن أمله في عدالة خلفه واستقامته، وردّ الجنرال كليبر، فأكد أنه سوف يُعنى بالعمل على سعادة الشعب المصري.

لبث الأزهر من بعد الثورة الوطنية التي اضطلع فيها بأعظم دور، والتي احتل فيها أعظم التضحيات، في حالة اضطراب شديد، وتفرّق كثير من أساتذته وطلابه، وركدت حلقاته ودروسه، ولبث الفرنسيون يرقبون حركاته وسكناته بأعين ساهرة، وعاش الأزهر وأهله من ذلك الوقت، في حالة نفسية متوترة، حتى أنه ما تكاد تبدو الدوريات الفرنسية على مقربة منه، حتى يقع الهرج والاضطراب في المنطقة كلها، وتغلق أبواب الجامع، وسائر الحوانيت والدور المجاورة.

وكان الفرنسيون أحياناً يحاولون إظهار توقيرهم وتكريمهم للجامع الأزهر على طريقتهم، ومن ذلك ما رواه الجبرتي في حوادث يوم الأربعاء آخر رمضان سنة 1213هـ، لمناسبة احتفال الفرنسيين في القاهرة، باستيلاء حملتهم على غزة وخان يونس من الترك، حيث يقول "وفي ذلك اليوم، بعد العصر بنحو عشرين درجة، حضر عدة من الفرنسيين، ومعهم كبير منهم، وهم راكبون

1 - أنظر : تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ، القاهرة ، ص 154، 155.

الخيل، وعدة من المشاة، وفيهم جماعة لابسون عمام بيض، وجماعة أيضاً ببرانيط ومعهم نفير ينفخ فيه، ويدهم بيارق، وهي التي كانت عند المسلمين على قلعة العريش، إلى أن وصلوا إلى الجامع الأزهر، فاصطفوا رجالاً وركباً باباب الجامع، وطلبوا الشيخ الشرقاوي، فسلموه تلك البيارق وأمروه برفعها ونصبها على منارات الجامع الأزهر، فنصبوا بريقين ملونين على المنارة الكبيرة ذات الهلالين، عند كل هلال بريقاً، وعلى منارة أخرى بريقاً ثالثاً. وعند رفعهم ذلك، ضربوا عدة مدافع من القلعة بهجةً وسروراً، وكان ذلك ليلة عيد الفطر⁽¹⁾.

على أنّ هذه المظاهر وأمثالها، مما كان يحرص الفرنسيون على إقامته في المناسبات الدينية والقومية، مثل الاحتفال بالمولد النبوي، أو مولد الحسين، أو الاحتفال بوفاء النيل، وغير ذلك، لم تكن هذه المظاهر تخفي الحقيقة الواضحة، وهي أن الأزهر علماء وطلابه، كان يرى في أولئك المحتلين ألد أعدائه، وأخطرهم على كيانه ونظمه⁽²⁾.

وقد ترك انتهاك الفرنسيين لحرمة الأزهر واحتلاله، في نفوس الأزهرين كُرهاً لا يُمحى، وأمنية تضطرم في انهيار سلطان أولئك المعتدين، وتحرير البلاد من نيرهم وعسفهم.

وقد كانت الأحداث في الواقع تسير إلى تحقيق هذه الأمنية بخطوات سريعة متعاقبة، ذلك أن كليبر تولى القيادة العامة، وقد تحرّجت الأحوال وأخذت الصعاب تتفاقم، وكانت الجيوش العثمانية ما زالت ماضية في استعدادها لدخول مصر، والأسطول الإنكليزي الذي يقوده السير سديني سميث، يجوب المياه المصرية، من يافا إلى الإسكندرية ويقطع على الفرنسيين كل صلة خارجية.

وبالرغم من أن الفرنسيين هزمهم في موقعة دمياط (سنة 1799) فإن العثمانيين استمروا بزحفهم على مصر من طريق سيناء، ومن ثم فقد رأى كليبر بعد التشاور مع قواده أن يقبل ما عرضه العثمانيون والإنجليز من عقد الصلح على أساس جلاء الفرنسيين عن مصر.

وانتهت المفاوضات في ذلك إلى عقد معاهدة العريش (كانون الثاني سنة 1800)، وقد نصت على أن يجلو الفرنسيون عن مصر بأسلحتهم ومعداتهم، وأن يكون جلاؤهم عن القاهرة في ظرف 45 يوماً على الأكثر، من التصديق على المعاهدة، وتُلي هذا النبأ على أعضاء الديوان، وأذيع مضمونه في منشور ألصقت منه نسخ في الأسواق والشوارع ففرح الناس واستبشروا خيراً⁽³⁾.

1 - مصطفى محمد رمضان، تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصري، ص 43، 42.

2 - الجبرتي، عجائب الآثار، 15، 14.

3 - عبدالله الشرقاوي، تحفة الناظرين، ص 167.

ولكن الإنجليز نقضوا شروط المعاهدة، وأصرروا على أن يُعتبر الفرنسيون أسرى، وأن يسلموا أسلحتهم ومعداتهم. وفي خلال ذلك كانت الجيوش العثمانية قد وصلت إلى داخل البلاد، فعاد كليبر إلى الاستعداد للدفاع، وهزم العثمانيين في موقعة جديدة بالقرب من المرج في مارس سنة 1800. اضطرت القاهرة في نفس الوقت بثورة جديدة، وظهرت أعراض الانتفاض من جديد في كثير من الأقاليم، وبدأت ثورة القاهرة في بولاق بدعم من علماء الأزهر ومشايخه والذين كانوا على ثلاثة صفوف : الأول : ويتكون من كبار علماء الديوان الذين رأوا ثاقب نظره أن لا ضير عليهم من إدارة المحتلين ، والثاني : ويتكون من العلماء الشبان الذين اشتهروا بالعنف الثورى ، والثالث ويتكون من السواد الأعظم من طلبة الأزهر⁽¹⁾.

امتدت الثورة بسرعة إلى سائر الأحياء، وهجم الثوار على معسكرات الفرنسيين، وفتكوا بهم، وأقاموا المتاريس في الشوارع، ونجحوا في صنع البارود، واشتدت الوطأة على المحتلين، وبذل الفرنسيون جهوداً عنيفة لقمع الهياج، ولجؤوا إلى أشد الوسائل، وارتكبوا خلال ذلك كثيراً من أعمال التخريب والسفك، وأحرقت أحياء كثيرة وقصور عديدة بحي الأزبكية وغيره، وانتهى الأمر بقمع الثورة (نيسان سنة 1800) واسترد الفرنسيون سلطانهم كاملاً، ونقضوا عهد الأمان الذي أعطوه لأهل القاهرة، وفرضوا عليها غرامات فادحة، ونكلوا بكثير من العلماء والأعيان، وساد المدينة حكم إرهاب مروع، واشتد الجفاء بين المحتلين وأهل البلاد.

واستمر كليبر في استفزاز مشاعر المصريين مما دفع سليمان الحلبي وهو طالب سوري أزهري إلى اغتياله في حديقة قصره بطعنة خنجر في قلبه، ودفن في حديقة قصره بالقاهرة ثم حملت جثته عند خروج الجيش الفرنسي من مصر ليدفن في فرنسا كما ذكر في وصيته وذلك عام 1801⁽²⁾، وترتب على ذلك أن أغلق الجامع الأزهر بأمر من شيخه الشيخ عبدالله الشرقاوى ، ثم أمر قادة الاحتلال باعتقال شيخ الأزهر وعلمائه فاعتقلوا بالقلعة مائة يوم⁽³⁾.

1- مصطفى محمد رمضان ، تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى ، ص 67، 68.

2- الجبرتي ، عجائب الآثار ، 3/ 137.

3- نفسه ، 3/ 134 ؛ الشناوى ، الأزهر ، 2/ 151.

لم يقف دور علماء الأزهر في مواجهة الاحتلال الفرنسى على ما طرحناه من مواجهات ثورية فحسب ، ولا على قتل حاكمهم كما فعل الأزهرى سليمان الحلبي بل كانوا للفرنسيين بالمرصاد بشأن أى قرار يصدر فإذا ما خالف الشرع رفضوه وعارضوه ومن ذلك مسألة النظام القضائى المدنى والجنائى ، وما يجب وضعه لإصلاحه ، وموضوع الموارث والتشريع الذى يكفل ضبطها والإصلاحات المقترحة لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب ، وكان الهدف من كل ذلك خبيث وهو زعزعة النفوس فى الثقة بالتشريع الإسلامى واستبداله بالتشريع الفرنسى ، وهو ما ظهر من خلال مناقشات الديوان إلا أن علماء الأزهر رفضوا كل هذه المحاولات وهو ما عبر عنه الجبرتي بقوله " من أخبث الخيل على نزع الأملاك والعقارات من أيدي أربابها ⁽¹⁾ " .

الجدير بالذكر أن العلامة الجبرتي ذكركم المؤرخ المصرى الأزهرى العظيم سخر قلمه لمواجهة الفرنسيين من أول وهلة فعندما عرض نابليون بونابرت منشوره على المصريين مدعيا احترامه للدي الإسلامى والقرآن والنبي العدنان وخلافه . وجدنا الجبرتي يقدم تفسيراً للجملة الافتتاحية من المنشور "بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله، لا ولد له ولا شريك في ملكه" ويقول إن صياغة هذه الجملة الثلاث هو تلميح بأن الفرنسيين يوافقون الملل الثلاث (اليهودية، المسيحية، الإسلام)، وإنهم موافقون للإسلام بذكر اسم الله ونفي الولد والشريك عنه، ومخالفون لهم بعدم ذكر الشهادتين (يقصد: لا إله إلا الله محمد رسول الله) وهذا جحد للرسالة ورفض للأقوال والأفعال المعلومة من الدين بالضرورة.

وهم موافقون للمسيحيين في غالب أقوالهم وأفعالهم بعقيدة التثليث وجحد الرسالة أيضاً فضلاً عن مخالفتهم للمسيحيين بقتلهم القساوسة وهدم الكنائس، على أنهم متفقون مع اليهود بالتوحيد لأن اليهود لا يقولون بالتثليث إلا أنهم (مجسمة: أي اليهود) وبهذا يختلفون معهم. وبعد نقاش طويل يخلص الجبرتي الى أن الفرنسيين لا يؤمنون بأي دين أو عقيدة بل هم يخترعون دينهم بما يتفق وعقولهم ويتبعون الهوى والفردانية ⁽²⁾ .

إن هذا التمهيد الدقيق في مفاهيم الثورة الفرنسية يضع الجبرتي في موضع الباحث المتقصى بدقة عن مفاهيم الثورة الفرنسية وأنه جلس طويلاً مع الفرنسيين يناقشهم في مفاهيمهم وعقيدتهم وأنه سألهم عن أسس عقيدتهم .

1 - أنظر : مظهر التقديس ، 1 / 108 .

2 - أنظر : مظهر التقديس ، 1 / 41 .

ثم يعلق الجبرتي على عبارة "القادر على كل شيء" فيقول: "ومن قدرته الباهرة وآياته الظاهرة جلب هؤلاء الشياطين الى مراتع الملوك و السلاطين، ورجوع الكرة عليهم وقطع دابرهم ونواصيهم"⁽¹⁾.

وينتقل الجبرتي الى مناقشة مبررات نابليون لاحتلاله مصر "إنني ما قدمت إليكم إلا لكيما أخلص حقكم من يد الظالمين" فيقول الجبرتي إنها أول كذبة لفقها نابليون. وذهب الى أبعد من ذلك حين قال إنه يعبد الله أكثر من الممالك وما ذلك إلا جنون وجهل مطلق، فأى عبادة يقصدها نابليون مع كفره الذي ران على فؤاده؟ وحجبه عن الوصول إلى الإيمان⁽²⁾.

وقال إنه يحترم النبي وهذه أيضا كذبة مطلقة من نابليون، فإذا كان حقاً يحترم النبي لكان آمن به وقبل الإسلام عقيدة له. ويذكر أيضا أنه يحترم القرآن وهذا كذب مطبق لأن احترام القرآن في تعظيمه وتعظيمه بالتصديق بما فيه والإيمان بأن النبي خاتم الأنبياء وصاحب أفضل الرسالات لكن الفرنسيين يرفضون ذلك.

وأما فيما يتعلق بالاحترام المادي للقرآن فان الله قد أمر: "لا يمسه إلا المطهرون" ولكن هؤلاء قد استخدموا أوراق المصاحف ليتنظفوا بعد التغوط ومن ثم يرمونها وهي ملطخة وهم لا يستخدمون المراحض ولا يستنجون بالماء البتة بل إنهم يستخدمون الأوراق إن وجدوها. ثم يستشهد الجبرتي بمثال آخر يظهر عدم احترامهم للقرآن ويخلص بسؤال: هل هذا هو الاحترام الذي يدعيه المفترى⁽³⁾؟

ثم ينكر الجبرتي على نابليون في ادعائه بأن الناس متساوون عند الله "إن جميع الناس متساوون عند الله تعالى" فيقول إن ذلك كذب وادعاء وجهل لأن الله فضل بعضهم على بعض وفي ذلك آيات وشرائع⁽⁴⁾. ثم يحلل الجبرتي لغوياً عبارة "ما العقل" ويثبت أنها جملة استفهامية استنكارية وهي بمعنى "لا عقل للممالك" ويتفق الجبرتي معهم في ذلك⁽⁵⁾.

ويناقش الجبرتي ادعاء نابليون بمطالبة الممالك الدليل والحجة التي بها ملكوا رقاب الناس فينفي أن يكون الله قد منح أحداً الملك بحجة مكتوبة، بل إن الحكم يتم تداوله بينهم أو بالوراثة أو

1 - نفس المصدر والمكان والصفحة .

2 - نفسه ، 1 / 43

3 - نفسه ، 1 / 42.

4 - نفسه ، 1 / 43.

5 - نفسه ، 1 / 41.

بالقوة. بعد ذلك يعقب الجبرتي ويتكلم عن نتائج أحد ادعاءات بونابرت في أن المناصب السامية ستكون من نصيب الناس، قال الجبرتي بأن تلك المناصب ما أخذها إلا الرعاع وأسافل القوم مثل برطلمين الطبعي والذي يسميه العامة (فرط الرمان كتحذا مستحفظان⁽¹⁾).

أما ما يتعلق بقول نابليون إنه دمر كرسي البابا فذلك لم يشفع له عند الجبرتي لأنه قال إن ذلك يدل على أنهم يخالفون الأديان الثلاثة وهم ملحدون "دهرية مبطلون" وينكرون النبوة والرسالة. ولا يؤمنون بيوم القيامة وربما اعتقدوا بتناسخ الأرواح، لكنهم أيضاً يحكمون العقل ويحكمون اليه. ثم يعكف الجبرتي على توصيف سلوكيات الفرنسيين فيما يتعلق بالحياة اليومية والاحتياجات الطبيعية فيذكر كيف كانوا لا يتسترون في قضاء الحاجات ويارسون الجنس كلما تيسر لهم ذلك ويخلقون لحاهم وشواربهم ولا يخلقون رؤوسهم ولا عانتهم ومن سوء خلقهم أنهم لا يخلعون أحذيتهم ويمشون بها على السجاد ويبصقون على السجاد⁽²⁾.

ويخلص التعليق إلى دعوة الجبرتي على الفرنسيين: "عجل الله لهم الوبال والنكال، وأخرس منهم عضو المقال، وفرق جمعهم، وشتت شملهم وأفسد رأيهم وأخذ أنفاسهم وهدم أساسهم إنه على ذلك". وهكذا تجد الجبرتي في مظهر التقديس يصب جام غضبه على نابليون كلما ادعى أنه مسلم أو صديق للمسلمين. وكان كثيراً ينهي تعليقه على كلام نابليون بـ: "وباقى الكلام المموه الذي ذكره بمعنى الكلام السابق من كذبهم وقولهم إنهم مسلمون يحترمون النبي والقرآن⁽³⁾".

ويتحدث الجبرتي عن نابليون قائلاً: "رئيسهم ذلك التعيس⁽⁴⁾"، وفيما يتعلق بالقادة فكلما ذكر الجبرتي اسماً لقائد فرنسي ذكره بصفة معينة مثل: اللعين، الخبيث، الكافر، التعيس⁽⁵⁾، ويعلق

1- نفسه، 1 / 43.

2- نفسه، 1 / 44.

3- نفسه، 1 / 45.

4- نفسه، 117-118.

5- نفسه، 1 / 37، 102، 116، 126، 77.

على طقوس تشييع كليبر بقوله: "انقضى أمره وذهب الى لعنة الله (1)". كذلك بعد وصفه الاحتفال بالذكرى السنوية للجمهورية الفرنسية بقوله: "عجل الله زوالها من جميع الأرض (2)".

• موقف الأزهر من الحملة الإنجليزية (فريزير) على مصر 1807م

يبرز دور علماء ورجال الأزهر الشريف في صد العدوان الإنجليزي على مصر في عدة جوانب منها:

أولاً: الجانب العسكري: حمل الشعب المصرى بقيادة علمائه عبء الكفاح لصد العدوان الإنجليزي، حيث كان محمد على حينذاك منهمكا في محاربة المماليك في الصعيد، فعقد علماء الأزهر وعلى رأسهم الشيخ عبد الله الشرقاوي ونقيب الأشراف السيد عمر مكرم وكبار رجال الدولة، وبعض الأعيان عدة اجتماعات بالقاهرة؛ لمواجهة العدوان، وكان الاعتقاد السائد أن الحملة ستزحف على القاهرة كما فعل الفرنسيون من قبل؛ لذا كتب كبار العلماء لمحمد على يطالبونه بالعودة هو وجنوده؛ لأن هناك ما هو أولى وأهم، إلا أن محمد على أبطأ في المجيء.

وفي الوقت نفسه أرسل أهالى مدينة دمنهور رسالة للسيد عمر مكرم فى 23 المحرم عام 1222هـ/ 2 أبريل عام 1807م يخبرونه فيها بهروب حاكم دمنهور وحاميتها بكامل أسلحتهم فور علمهم بنزول القوات الإنجليزية إلى الإسكندرية، ويطلبون العون حيث إنهم لا يملكون السلاح للدفاع عن أنفسهم.

لم ينتظر عمر مكرم قدوم محمد على بل تولى قيادة المقاومة الشعبية وعمل على تنظيمها، فطلب من أهالى القاهرة حمل السلاح والتأهب لقتال الإنجليز للدفاع عن وطنهم، كما أمر بوقف الدراسة بالأزهر حتى يتفرغ المدرسون والطلبة للجهاد ضد الإنجليز.

وفي يوم 28 المحرم 1222هـ/ 7 أبريل 1807م عقد اجتماع كبير في بيت القاضي العثماني حضره عمر مكرم والشيخ عبد الله الشرقاوي والشيخ محمد الأمير وغيرهم من كبار علماء الأزهر وبعض الضباط والمسؤولين بالدولة، وطالب العلماء بضرورة امتناع الجنود العثمانيين عن أعمال السلب والنهب وأن يكونوا يدا واحدة مع الشعب ضد الخطر الإنجليزي ووجوب الاستعداد لقتالهم وطردهم؛ لكونهم أعداء الدين وخصوم للسلطان، وقد تقرر في هذه الاجتماع حفر خندق وبناء سور

1 - نفسه، 1/ 59-60.

2 - نفسه، 2/ 73.

فى شمال القاهرة؛ لمنع الإنجليز من دخول العاصمة إذا زحفوا عليها. وفى اليوم التالى اجتمع كبار علماء الأزهر والقاضى وأعيان القاهرة وتوجهوا إلى بولاق للعمل على إعادة حفر الخندق الذى كان الفرنسيون قد أقاموه خلال الحملة الفرنسية على مصر، وقد رافقهم جموع كبيرة من الأهالى على اختلاف طبقاتهم ودياناتهم للعمل على حفر الخندق وإصلاح الأسوار إقامة المتاريس فظهرت روح التعاون بين أفراد الشعب المصرى فى هذا الوقت العصيب، وقد حرص عمر مكرم يصحبه جموع من المصريين على متابعة العمل كل صباح وقد أعدت له خيمة حيث كان أحيانا يبقى هناك طوال النهار، وكان لحضوره دور فى إثارة الحماسة فى نفوس الجميع ودافعا لبذل أقصى طاقاتهم لإنهاء أعمالهم. كما عمل علماء الأزهر على نجدة حاكم رشيد الذى أرسل بطلب إمداده بالرجال والسلاح لمواجهة عودة الإنجليز مرة أخرى للثار منهم، وبادر المسئولون والعلماء بإرسال قوة من المقاتلين، وكتبوا رسائل لعربان البحيرة يدعونهم للجهاد والانضمام لنجدة اخوتهم فى رشيد.

وبالفعل وجه الإنجليز حملة إنتقامية إلى رشيد مجهزة بالمدافع الثقيلة، واحتلت قرية (الحماد) التى تقع جنوب رشيد لحصار المدينة وشرعت فى ضربها بالمدافع، مما دفع السيد حسن كريت نقيب أشراف رشيد بمراسلة السيد عمر مكرم يطالبه بالإسراع بمددهم بالرجال والسلاح، وعليه دعا علماء الأزهر لعقد اجتماع عام فى (أول صفر / 9 أبريل) وفيه قرأ عمر مكرم رسالة نقيب اشراف رشيد على الناس الذى يطلب الاسراع لنجدتهم، وعلق عمر مكرم على الخطاب موضحا للشعب خطورة الموقف فى رشيد وحثهم على الذهاب لنصرة أخوتهم هناك، وكان لخطاب عمر مكرم تأثير قوى على الناس فاستجابوا لدعوته وحملوا السلاح، ومنهم جموع من الأزهريين وطائفة المغاربة وأتراك خان الخليلي، وكثيرا من العدوية والأسبوطية وأولاد البلد وفى اليوم التالى سارت هذه الحشود يتقدمها العلماء إلى نائب محمد على يستأذنونهم للذهاب إلى رشيد فرفض سفرهم حتى عودة محمد على من الصعيد ويعرض عليه أمر سفرهم ، فلم يهتم الكثير منهم بهذا الرفض وسافروا لنجدة إخوانهم. وفور عودة محمد على إلى القاهرة فى (3 صفر / 11 أبريل) اجتمع به كبار العلماء والأعيان، وتحدثوا معه بشأن الحملة ورغبتهم جميعا فى الخروج مع الشعب والجنود إلى رشيد للمشاركة فى الدفاع عن البلاد، لكن محمد علي قابل طلبهم هذا بالرفض قائلا: " ليس على رعية البلد خروج وإنما عليهم

المساعدة بالمال لعلائف العسكر" وقد صدمت إجابة محمد على العلماء فقد كانت إعلاناً صريحاً منه بعدم رغبته بتدخل الشعب أو الزعماء في إدارة شئون الحكم أو الدفاع عن الوطن. وتنفيذاً لفكرته ألزم محمد على السيد عمر مكرم بتحصيل ألف كيس (خمسة آلاف جنيه) لتغطية نفقات الجند الذاهبين لقتال الإنجليز، فوافق عمر مكرم على القيام بتوزيع المبلغ وتحصيله من الأهالي طالما ستصرف على القوات الذاهبة لنجدة رشيد لا سيما بعدما توالى عليه رسائل الاستغاثة من رشيد تطلب النجدة والعون بعد حصار الإنجليز لرشيد وضربهم لها، وقد ابلى السيد عمر مكرم محمد على بهذه الاستغاثات فعمل على تجهيز حملة بقيادة نائبه سارت نحو رشيد حيث اشتبكت مع القوات الإنجليزية في قرية "الحمد" في يوم (13 صفر / 21 أبريل)، واستمرت الحرب قرابة أسبوعين، انتهت بهزيمة ساحقة للحملة الإنجليزية، وقتل وأسر عدد كبير من أفرادها، ومن بقى تراجع إلى الإسكندرية.

ثانياً: الجانب السياسي: أما على الصعيد السياسي فقد أسهم علماء الأزهر بدور بارز في التوسط بين محمد على والماليك لإنهاء الصراع وعقد الصلح بينهم حتى يتم التفرغ لمواجهة الإنجليز، وكان محمد على قد أرسل إلى علماء الأزهر وعمر مكرم يطلب إليهم القيام بدور الوساطة في الصلح بينه وبين الأمراء الماليك وأنه يقبل ما يشترطونه ويستحثونهم في الإسراع لإبرام الصلح واستجاب العلماء لطلب محمد علي، وكتبوا للأمراء الماليك الذين أرسلوا رداً - وصل القاهرة في يوم (12 صفر / 20 أبريل) - عمدوا فيه للمأطلة والتسويق خشية التورط في صلح مع محمد على يفوت عليهم الفرصة في الانضمام للحملة في حال نجاحها.

وفي أعقاب معركة "الحمد" أراد محمد على الزحف إلى الإسكندرية لطرد الإنجليز لكنه تأخر عن خوض هذه الخطوة حيث أراد معاودة إجراء مفاوضات الصلح مع الماليك بغرض تحييدهم في معركته القادمة مع الإنجليز، لأنه تخوف من مهاجمتهم للقاهرة أثناء غيابه عنها، فقد كانوا على مشارف بني سويف، وقد طلب محمد على في البداية وساطة القنصل الفرنسي بمصر لإجراء الصلح إلا أن المفاوضات تعثرت فأبدى الماليك رغبتهم في إيفاد كل من الشيخ عبدالله الشرقاوى والشيخ محمد الأمير والسيد عمر مكرم لإجراء الصلح، واستجاب محمد على لرغبتهم من حيث المبدأ إلا أنه استبدل هؤلاء الثلاث بآخرين هم الشيخ سليمان الفيومي، والشيخ إبراهيم السجيني والشيخ محمد الدواخلى لإجراء الصلح وزودهم بسلطات كاملة لعقده.

وقد توجه الشيوخ الثلاثة إلى الصعيد لإجراء المفاوضات مع المماليك، ولكن لم تسفر مساعي هؤلاء العلماء عن نتيجة إيجابية لتمسك البكوات المماليك بشروط كثيرة تعذر معها الوصول إلى الاتفاق المنشود من ناحية، ولانقسامهم بعضهم على بعض من ناحية ثانية، وثالثا لكرهيتهم لمحمد على، وأخيرا تذبذب موقفهم تجاه الحملة الإنجليزية.

ثالثاً: الجانب الاجتماعي : قام علماء الأزهر بدور مهم في رد المظالم والدفاع عن حقوق المصريين، وقد مثل الأزهر الشريف ورجاله الملاذ لهم من ظلم جنود محمد على، ففي أعقاب موقعة "الحماة" انتشر جنود محمد على في تلك القرية واستباحوا أموالها ونساءها ومواشيها باعتبارها دار حرب بدخول الإنجليز فيها، ثم انتقلوا إلى رشيد وفرضوا الأتاوات على أهلها وصادروا محصول الأرز، وهو ما دفع سكان رشيد ونقيب الأشراف بها لمكاتبة عمر مكرم يلتمسون منه السعى لوقف عمليات السلب والنهب، وبالفعل تدخل عمر مكرم لدى محمد على الذى أصدر امرا للجنود لوقف اعتداءاتهم على الأهالى وممتلكاتهم.

كما تعرض أهالى القاهرة لمظالم عدة على يد محمد على وجنوده أثناء وجوده بإمبابة حيث أقام معسكرا هناك متظاهرا بسفره لمحاربة الإنجليز، ويتحدث الجبرتي عن هذه المظالم فيقول: "...وخرجت طوائف العسكر إلى ناحية بولاق وساحل البحر (النيل) وطفقوا يأخذون ما يجدونه من البغال والحمير والجمال واستمروا على الدخول والخروج...أياما وهم على ذلك النسق من خطف البهائم، وامتنع السقائون عن نقل الماء من البحر حتى شح الماء وغلا سعره وعطشت الناس...وطلبوا أيضا خيول الطواحين لجر المدافع والعربات حتى تعطلت الطواحين عن طحن الدقيق...وطلبوا أيضا دراهم من طائفة القبانية والخطابة وباعة السمك القديم...فأغلقوا حوانيتهم وهربوا والتجئوا إلى الجامع الأزهر"، ونتيجة لذلك تدخل علماء الأزهر لدى محمد على لرفع تلك المظالم عن الناس، وقد قبل محمد على وساطتهم وكتب أمانا بذلك للطوائف المتضررة.

• موقف الأزهر من الاحتلال البريطاني 1982 م :

قام علماء الأزهر وطلابه بدور كبير في مقاومة الاحتلال البريطاني لمصر عام 1299هـ/ 1882 م، فحملوا راية النضال ضد الاحتلال منذ الوهلة الأولى، فأيدوا الثورة العربية 1289-1299هـ/ 1881-1882م باعتبارها ثورة وطنية على الحكم المطلق للخديو توفيق، وعلى التدخل الانجليزي والفرنسي في عهده، وكان في مقدمة المؤيدين للثورة الشيخ شمس الدين الإنباي، والشيخ

محمد عبده وغيرهم من علماء الأزهر الذين أعلنوا تأييدهم لرجال عرابي، ووقفوا في وجه السلطان والخطيب، وأصرّوا على رفض التدخل الأجنبي والتمسك بالقوي بزعامة عرابي وتأيد مطالبه .

وعندما ضربت الإسكندرية في 11 يوليو 1882م اجتمع المؤتمر الوطني وأصدر علماء الأزهر فتواهم بمروق الخديوى، ووجوب عزله وإدانتة، ووقع على الفتوى كل المجتمعين من الأزهرين وفي طليعتهم شيخ الأزهر الإنباي، وتحمس الكثير من الأزهر وعلماءه للفتوى.

ثم قاد علماء الأزهر المظاهرات داعين للجهاد، وانطلقوا في كل مكان يخطبون وينددون بالمحتل، وتجمع الناس وراء علماء الأزهر تتوعد أعداء الحرية، وتحولت مصر كلها إلى جيش ملئ بالحماس حريص على الجهاد والتضحية، وكان الأزهر كعادته حصن هذا الكفاح الذي تلوذ به الأمة كلها، وانتشر المجاورون يؤذنون بالجهاد في كل قرية حتى تخرج الناس بالفؤوس والعصي قاصدين الإنجليز يتوعدونهم بالهلاك واستحالة إسقاط هذا الجدار الفولاذي الذي أقامه العلماء في وجههم .

وعندما وقعت الواقعة وسيطر المحتل على البلاد كان علماء الأزهر في مقدمة من تعرضوا للنفي والسجن وفيهم من تعذب حتى مات تحت التعذيب، وفي سجلات المحاكمات وفتاات رائعة لأعلام من الأزهر جابهوا قضية الخيانة بالتسفيه، وأعلنوا مروق الخديو وخيانتة . وتعرض كثير من شيوخ الأزهر الذين للتعذيب والنفي وبالطبع تم تجريدهم من الرتب والمناصب والامتيازات، وهناك عدد من الشيوخ الذين اكتفى المحتل بالحكم عليهم بتجريدهم من الرتب والامتيازات والمناصب .

وبعد دخول الإنجليز مصر واستقرارهم في البلاد حاولوا زعزعة الاستقرار بإيقاع الفتنة بين عنصرى الأمة المسلم والمسيحي، وقد فطن الأزهر لمثل هذه المحاولات البائسة من المحتل الانجليزي لنجد المشايخ يعظون في الكنائس والقساوسة يخطبون في المساجد ضد الاحتلال .

غير أن رجال الأزهر لم يكفوا عن معارضة الاحتلال البريطاني، فلو تأملنا تلك السنين السوداء من تاريخ مصر التي سادها الاستسلام والخنوع لوجدنا ميضاً يظهر ويختفي معلناً بأن هناك عراقاً ينبض في هذا الجسد المسجى، ألا وهو الصحافة الوطنية التي تعرضت للإلغاء والتعطيل نتيجة حملتها على الاحتلال والحكومة الخاضعة له، ثم حمل لواء هذه المعارضة جريدة المؤيد لصاحبها الشيخ علي يوسف التي ظهرت في عهد وزارة رياض ولعبت دوراً محموداً في بعث الحركة الوطنية .

وقد كان للمؤيد فضل كبير في بعث الروح الوطنية، وتنبيه الرأي العام في مصر إلى تعرف حقائق الحالة السياسية التي وصلت إليها البلاد في عهد الاحتلال.

وإلى جانب المؤيد كانت العروة الوثقى تقاوم الاحتلال في خارج الحدود المصرية، حيث أصدرها في باريس الإمام محمد عبده، والسيد جمال الدين الأفغاني في سنة 1884م، وكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال مقاومة جمعت بين الروح وبلاغة العبارة، وبث روح الأمل والجهاد في النفوس، ودعوة الأمم الشرقية إلى مناهضة الاستعمار والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية، ولكن اصدر مجلس الوزراء قرار بمنع دخولها مصر؛ فمنعت دخولها مصر والسودان والهند بحجة أنها مهيبة للأفكار فتوقفت عن الصدور ولم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عدداً، ثم تجددت المعارضة الصحفية القوية ضد الاحتلال بظهور مجلة الأستاذ للسيد عبد الله النديم، خطيب الثورة العراقية، وقد صدرت الأستاذ في 23 أغسطس سنة 1891م، ولكنها لم تلبث أن عطلت، وأبعد النديم عن مصر لنزعه الوطنية، وكان آخر أعدادها يحمل رقم 42 في 13 يونيو سنة 1892م.

وقد كان أصحاب هذه الصحف والقائمين عليها من الأزهرين، وكانت مقالاتهم تملأ أعمدة هذه الصحف فالشيخ علي يوسف، والإمام محمد عبده، والسيد جمال الدين الأفغاني كلهم من الأزهرين، ونحسب عبد الله النديم من الأزهرين تجوزاً، فهو لم يدرس بالأزهر، ولكنه درس في مقتبل حياته في جامع الشيخ إبراهيم (إبراهيم باشا) بالإسكندرية، وكان المسجد الأحمدى بطنطا يسيران على غرار الأزهر، وقبسين من إشعاعه.

خلت البلاد من روح المقاومة طيلة عشر سنوات أو تزيد فركنت الأمة إلى الاستكانة والخضوع، ولكن أعقب ذلك مظاهرة عاصفة في يوم 6 محرم 1327هـ/ 27 يناير 1909م تقدمها طلاب الأزهر توجهت إلى ساحة قصر عابدين واصطدمت بالبوليس اصطداماً تبودلت فيه القذائف، واجتمع شيخ الأزهر الأستاذ حسونة النواوي برئيس النظار وناظري المعارف والحقانية، وتداولوا القول في هذا التظاهر، وحاولوا الوقوف على أسبابه والدعوة إلى الهدوء، وحين ألزموا طلاب الأزهر ببعض القيود نفروا من الدراسة، ورجعوا منازلهم في القرى والعواصم، حتى يتاح لهم جو من الحرية ويتسع أمامهم مجال للنهوض مرة أخرى. وظل علماء الأزهر وطلابه يبذلون الجهد ويواصلون الجهاد مع أفراد الشعب لمواجهة الاحتلال، ولكن هل ظل المحتل مكتوف الأيدي أمام هذه القوي التي لا يستهان بها المتمثلة في الأزهر؟.

عمد الإنجليز إلى إضعاف القوة المعنوية في مصر، وذلك بخنق روح الإسلام فكان لا بد من تجميد الأزهر وإبعاده عن المشاركة السياسية والتأثير في النهضة التعليمية والحضارية، فقد وجدوا

الأزهر مستعصياً على أفكارهم وخططهم، فلم يكن سلس القيادة، سهل الانقياد، فوجدوا أفضل طريقة للخلاص منه أن يترك بعيداً عن تيار الحياة المعاصرة حتى ينكمش أو يموت داخل جدرانها. وظهر ذلك من خلال بعض القوانين التي أصدرت بشأن الأزهر التي استهدفت الناحية الداخلية به، ثم القضاء على الاستقلال المالي له وإضعافه، مما أدى إلى تقييد جزء من استقلاله .

وهكذا ظل الصراع قائماً بين الأزهر والاحتلال يحاول كل منهما النيل من الآخر والقضاء عليه حتى كانت الحرب العالمية الأولى.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في (12 رمضان 1332 هـ / 4 أغسطس 1914 م) كانت مصر لا تزال خاضعة للسيادة العثمانية من الناحية القانونية، بالرغم من الاحتلال البريطاني الفعلي لها، ولما دخلت الدولة العثمانية الحرب ضد إنجلترا وحليفاتها فرنسا وروسيا، كان على مصر، بموجب السيادة العثمانية، أن تكون في حالة حرب ضد إنجلترا فكان على إنجلترا إيجاد وضع ملائم لمصر، لهذا اختارت إعلان الحماية عليها . وقد بدأت السلطات البريطانية في مصر بالتمهيد لتلك الخطوة، لذا أخذت تمهد له بإعلان الأحكام العرفية، وهدف الإنجليز من ذلك إعلان الحماية دون أن يتمكن الشعب المصري من الاحتجاج، المهم أن تصل السياسة البريطانية بالبلاد إلى حالة الهدوء، وتم إعلان الأحكام العرفية بالفعل في (13 ذى الحجة 1332 هـ / 2 نوفمبر 1914 م) وكان من العقوبات التي تقف في سبيل تحقيق إنجلترا سياستها الأزهر، ونظراً لذلك أرادوا تعطيل الدراسة فيه، ولكن رجال الأزهر بينوا لمستشار الداخلية الإنجليزي أن الأزهر جامع تؤدي فيه الشعائر الدينية ولا يمكن إغلاقه، فعدل الإنجليز مطلبهم إلى تقليل عدد الطلاب فطلبوا إلى شيخ الأزهر سليم البشري فصل الطلبة الذين عرفوا بولائهم للإنجليز، وذلك بحجة عدم انتظامهم في الدراسة واشتغالهم بغير العلم، واعتبروا الاشتغال بالسياسة اشتغال بغير العلم، ثم قاموا بتخريج ألف طالب في امتحان سريع، وبذلك انخفض عدد الطلبة إلى النصف ، كما أوعز الإنجليز إلى أنصارهم من الحكام، وأعضاء الحكومة بتقديم اقتراح في هذا المجال ينص على انتساب أبناء الأقاليم إلى المعاهد القريبة من بلادهم، ولا يبقى في القاهرة منهم إلا من كان ولى أمره يقيم فيها، وذلك بحجة تيسير الأمر للطلاب حتى لا يتكبدوا عناء السفر إلى قراهم البعيدة عن العاصمة، أما السبب الحقيقي فقد تمثل في إضعاف الأزهر من خلال الحد من عدد الدارسين به .

لم يقف الأمر عند هذا الحد بل طلبوا من مجلس الأزهر الأعلى أن يرسل منشوراً دورياً إلى المعاهد الدينية في القاهرة والأقاليم لحض الطلبة على التزام الهدوء والسكينة، كما نشرت مشيخة الأزهر إعلان حظر على الطلبة الخروج من منازلهم بعد الساعة السادسة مساء . وقبل إعلان إنجلترا حالة الحرب على الدولة العثمانية سعت الأولى عن طريق حسين رشدي رئيس الوزراء إلى أن يستصدر بياناً من الأزهر يدعو فيه الشعب كله للامتنال للأحكام العرفية، وقد نشر البيان في (21 ذى الحجة 1332هـ/ 10 نوفمبر 1914م) .

ورغم سلبية موقف الأزهر ورضوخه لرغبة الاحتلال عند إصداره هذا البيان تجاه فرض الحماية على مصر، إلا أن الأزهر سرعان ما نهض واستعاد مكانته وتأثيره على الناس مرة أخرى وظهر ذلك جلياً في دوره الريادي أثناء ثورة 1328 هـ/ 1919م.

• موقف الأزهر من العدوان الثلاثي عام 1956 م :

كان اعتلاء الرئيس جمال عبد الناصر منبر الجامع الأزهر في اليوم التالي للعدوان كفيلاً بأن يدرك الجميع في أقاصي البلاد الإسلامية أن الخطر أعظم من أن يتهدد مصر وحدها وأن النداء موجه إليهم. وقد اختار الرئيس جمال عبد الناصر يوم الجمعة ليلقي خطابه الشهير الذي أعلن فيه الجهاد المقدس ضد جيوش الطغاة المعتدين، ويوم الجمعة له قدسيته وصلاة الجمعة دعوة مستمرة لتضامن المسلمين من أجل نصرة الإسلام والمسلمين، فانطلقت صيحة مدوية مجلجلة في أسماع العالمين وانتفض الشعب المصري انتفاضة كبرى .

وقد قام الأزهر بدور بارز ومؤثر في شجب العدوان الثلاثي ، وكان دوره في هذه المعركة حلقة في سلسلة جهاده في مكافحة الاستعمار. فقد حظي بشرف الجهاد كل فرد فيه، من أصغر طالب إلى أكبر شيخ، واشترك في كل ميادين المعركة السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية .

أولاً : الميدان السياسي : فعلي الصعيد الداخلي : أصدر الأزهر من خلال شيخه وكبار علمائه البيانات المتلاحقة بما ينبغي له وما يجب عليه في مواقف المحن والشدائد مستلهاً في ذلك روح الإسلام وقوانين الإسلام في أحوال الحرب والسلام، فعقب إعلان الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس أصدر شيخ الأزهر الشيخ عبد الرحمن تاج بياناً بعنوان "الموت دفاعاً عن الوطن شهادة"، جاء فيه: " إن قرار تأميم قناة السويس الذي اتخذته مصر وأعلنه زعيمها العظيم ورئيس جمهوريتها في (18 ذى الحجة 1375 هـ/ 26 يوليو 1956م)، هو قرار وطني حكيم قوي في غاية القوة

وأسمى معاني الشرف والعزة والكرامة، وهو عمل مشروع لا ينقصه شيء من الاعتبارات الشرعية والقانونية، ولا يؤثر على حق مصر في القيام به ما تزعمه دولتان أو ثلاث دول من الدول الاستغلالية الاستعمارية . وكل الدول التي لا تسيطر على زعمائها روح الاستعمار البغيض والاستبداد الذميمة أعلنت ولا تزال تعلن أن تأميم قناة السويس عمل شرعي وحق خالص لمصر . نعم : هو حق خالص لمصر، استطاعت أن تقرره وتعلنه وتنفعه، بعد ما زالت عن أرضها قوات الاحتلال التي كانت متحكمة بالعنف والجبروت في شؤونها حائلة بينها وبين كل نهوض أو تقدم، والتي كانت عاملة جاهدة على إضعافها والقضاء على آمالها في الحرية والاستقلال والتمتع بثمرات الحرية والاستقلال .. " .

وقد أضاف البيان أن تأميم قناة السويس قد صار حقيقة واقعة هتف لها جميع المصريين وغير المصريين من الذين ذاقوا مرارة الاستعمار والاستعباد واكتووا بنار الاحتلال والاستبداد . وقد أضاف كذلك أن الموت في سبيل الوطنية، وفي الدفاع عن العزة القومية، وعن الاستقلال والحرية، أفضل من الحياة في ظل الاحتلال والاستعباد .

وقد ختم البيان بقوله : " ألا إن رجال الأزهر جميعاً، يعرفون حق المعرفة، ويؤمنون أقوى الإيمان أن الجهاد في سبيل الدفاع عن الوطن، جهاد في سبيل الله، وهم يدركون أن واجبهم الاسمي أن يتأهبوا لهذا الكفاح، وأن يعدوا العدة لشرف هذا الدفاع . فليعلم الطاغون الباغون أنه حين يجد الجدد، سيكون الأزهريون في مقدمة صفوف المجاهدين ومن ذلك البيان الذي أصدره شيخ الجامع الأزهر وكبار علمائه، عقب العدوان الثلاثي على مصر، بعنوان "نداء من شيخ الأزهر وعلمائه"، معلنين فيه استنكاراً شديداً للهجة على هذا العدوان، وقد جاء فيه : " في هذه الساعات التي يسجل فيها التاريخ على حكومات الاستعمار بغيها السافر ونبذ العهود وانتهاك الحدود، وإهدار المبادئ الإنسانية وبعثها العصابات الصهيونية إلى العدوان الغادر على أرض الكنانة، يعلن شيخ الأزهر وعلمائه أن هذا السلوك الشائن الذي يسلكه المستعمرون وما يفتنون فيه من الكيد لمصر، إفساد في الأرض، وإشاعة للشر، وسعي إلى إثارة حرب في بلاد العروبة والإسلام، لو استعرت نارها وامتد لظاها فسيكونون هم أول من تدور عليهم الدوائر " ولم يقف البيان عند هذا الحد، بل شمل نداء إلى العالم كله شرقه وغربه، أن يعمل على درء هذا الخطر عن الإنسانية حفظاً للسلام وحماية لحقوق الإنسان، موضحين أن من أهم تعاليم الإسلام هو الأمر بالدفاع والتحذير من العدوان، مستندين في ذلك إلى قوله تعالى: (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُم وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ)؛ لأن

الجهاد في تلك الظروف فريضة عليهم جميعاً بكل ما يملكون من نفس ومال وولد .
أما علي الصعيد الخارجي : فقد قام الأزهر من خلال شيخه بمراسلة ملوك ورؤساء عدد من الدول
في الشرق والغرب مثل: باكستان، والهند، وإندونيسيا، وسيلان، والاتحاد السوفيتي، والولايات
المتحدة الأمريكية، وإيران ، لتوضيح أبعاد الموقف؛ من أجل القيام بعمل حاسم لإنجاز سحب
قوات العدو فوراً من مصر، ورد إسرائيل وراء خطوط الهدنة حقناً للدماء وتوطيداً للسلام .

ثانياً : الميدان العسكري : قام الأزهر بتجريد كتائب من علماء الأزهر وطلابه لمقاومة العدوان
بجانب جيش التحرير، وقد حرص شيخ الجامع الأزهر الشيخ عبد الرحمن تاج علي توديع الكتائب
عند سفرها إلى ميدان المعركة، وخطب فيهم قائلاً : " أيها المؤمنون المجاهدون أنتم علي الحق
وأعدائكم علي الباطل، وأنتم بالحق مؤمنون وهم للحق كارهون جاحدون، فأنتم تدافعون عن
دياركم ووطنكم وهم معتدون باغون عليكم، فثقوا بعدالة الله وأيقنوا بنصر الله فالله يغار علي عباده
المؤمنين، وقد كتب التأييد والنصر والعزة للمجاهدين الصابرين " ، كما توجه إلى الجيش في الميدان
يهنئ فوزهم الذي أحرزوه في تلك الساعة، وبشرهم بأن نصر الله قريب؛ لأنهم علي الحق .

ثالثاً : الميدان الاقتصادي : أدى الأزهر واجبه في سخاء واسهم بمبالغ كثيرة لتوجيهها الوجهة
اللازمة في المعركة، فقد قام الأزهر في (8 ربيع الآخر 1376 هـ / 12 نوفمبر 1956 م)، بتقديم مبلغ
وقدره (5170) جنيه كدفعة أولى إسهاماً في مساعدة قوات الدفاع وإعانة للمكوبين من أسر
الشهداء، وفي (غرة جمادي الآخرة 1376 هـ / 2 يناير 1957 م)، تقدم الأزهر بمبلغ وقدره (5000)
جنيه كدفعة ثانية إسهاماً منه في هذا الواجب المقدس، حيث تنازل بعض العلماء عن أنصبتهم في
أوقافهم الخاصة؛ لتعمير بورسعيد ومواساة المكوبين من أهلها، وتبرع جميعهم بنسبة مئوية من
مرتباتهم شهراً متوالية لهذا الغرض أيضاً .

رابعاً : الميدان الثقافي : وهو ميدان مهم في تعبئة النفوس وتميئتها لخوض المعارك والاستهانة
بالتضحيات في سبيل الوطن ووقايتها من مفاسد الاستعمار والمستعمرين، قام الأزهر بتنوير الشعب
وتبصيره بأحكام الدين وما شرعه للمسلمين في هذه المواقف، وما أعد للمجاهدين دون أوطانهم
وحرماهم من موفور الجزاء في العاجل والآجل، ليكون تحمل الشدائد بالباعث الديني إلى جانب
الباعث الوطني قوياً قوة العقيدة والإيمان، وتلك هي التعبئة المعنوية التي تُعني بها الشعوب وتقف
عليها كثيراً من الإمكانيات؛ لتثمر ثمرها المطلوب في إرخاص النفوس وإعدادها للأهوال

والخطوب، وقام شيخ الجامع الأزهر، والمدرسون فيه، والواعظون، وأئمة المساجد بنشاط عظيم في المدن والقري وفي كتائب الجيش وساحات المعارك، وكانوا جنوداً في الميدان كما كانوا في المنتديات والمساجد وعلى منابر الصحف وفي الإذاعة، يندبون الشعب إلى واجبه ويحذرونه عواقب التخلف عن أدائه، وعطل الأزهر لذلك الغرض الوطني الجليل الدراسة فيه نحو شهرين؛ ليتمكن كل فرد من أبنائه من أداء واجبه .

وقد انتهى العدوان الثلاثي على مصر بالفشل، وتم جلاء القوات المعتدية في 21 جمادى الأولى 1376هـ / 23 ديسمبر 1956م، ولعل من أهم أسباب فشل العدوان هو شدة المقاومة المصرية، حيث تم التحام الجيش والشعب ضد العدوان، ولكن هناك أسباب سياسية دولية أجبرت الدول الكبرى على الانسحاب بسرعة .

وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن شيخ الجامع الأزهر بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر، حرص على أن يقدم شكره إلى الأزهرين الذين قاموا بور البطولة في صد هذا العدوان، وأصدر بياناً بعنوان "نداء من شيخ الجامع الأزهر إلى أساتذة الأزهر وطلابه"، وضح لهم ما يجب عليهم بعد انتهاء تلك الأزمة وقد جاء فيه: "فقد أذن الله العلي الكبير أن تنجلي تلك الشدة التي امتحنت بها الأمة المصرية وحقق للمجاهدين الصابرين وعده بالنصر والتأييد، وخرج الشعب المصري من هذه المعركة قوياً متماسكاً ليوصل سيره المطرد في طريق التقدم والنهضة الوطنية والحياة الحرة الكريمة. وإن أول ما ينبغي أن يتجه إليه المدرسون وهم يستأنفون الدراسة - التي حال دونها عدوان هذه القوي الباغية - هو أن يسترجعوا مع طلابهم أحداث هذا الصراع وكفاح الشعب المجيد وخاصة أبناء بورسعيد، وأن يستعرضوا ما انطوى عليه هذا العدوان من شر ومكر وانتهاك لجميع الحرمات، وخطر على كيان الأمة وأمتها وحرياتها، واستخلصوا من كل ذلك وجوب العمل على تنمية هذا الوعي الرشيد في الأمة لمواجهة المستقبل، ورد كيد الطامعين المتربصين. وإنني لوائق أن جميع أساتذة الأزهر وطلابه وموظفيه - وقد أسهموا في رد هذا العدوان بجهود مشكورة - سيكونون دائماً مرابطين مستعدين لتلبية نداء الوطن، وسيظلون قدوة حسنة في الذيادة عن البلاد والدفاع عن الدين وفي توجيه الشعب لتوجيه السديد القوي الذي يتطلبه في حاضره ومستقبله..."

• الأزهر ودفاعه عن هوية مصر الإسلامية :

لقد حرص الأزهر من قديم على هوية مصر الإسلامية ، ومن ثم رأيناه يدفع بمفتى الديار المصرية العلامة محمد بخيت المطيعى ضمن لجنة الخمسين التى تشكلت لوضع دستور 1923م وكان الشيخ من حرصه على الدين هو أول من اقترح إضافة المادة الخاصة بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع ⁽¹⁾.

لقد ألقى الأزهر الشريف من قيمة الدين بوقوفه في وجه الأفكار المضللة والباطلة ومنها موقفه من كتاب الشيخ الأزهرى على عبدالرازق " الإسلام وأصول الحكم " .

لقد كان كتاب علي عبدالرازق أول كتاب يقدمه رجل ينتمي إلى الإسلام، بل إلى العلم والقضاء معلناً عن نفسه بلا مواربة، مقدماً فيه الفكر العلماني في جراحة لا تعرف الحياء ولا الخجل .

قابلت الدوائر الاستعمارية والمراكز التبشيرية المسيحية كتاب علي عبدالرازق بالترحيب والتصفيق، وذلك لخشيتها من كل فكرة ترمي إلى تكتل العالم الإسلامي، وارتياحها إلى نشر مثل هذه الآراء الخبيثة التي ضمنها علي عبدالرازق كتابه، تلك الآراء التي تخدم أهداف الاستعمار وتحقق آماله في السيطرة على الشعوب الإسلامية، وإذلالها إلى الأبد.

وقد كشف المؤلف عن نفسه الخبيثة في حديثه مع مراسل صحيفة (البورص إجبسيان) حينما سأله هذا المراسل: هل يمكن أن نعتبرك زعيماً للمدرسة؟ فأجاب: لست أعرف ماذا تعني بالمدرسة؟ فإن كنت تريد بهذا أن لي أنصاراً؟ يسرني أن أصرح لك أن الكثيرين يرون رأيي، لا في مصر وحدها، بل في العالم الإسلامي بأسره. وقد وصلتني رسائل التأييد من جميع أقطار العالم التي نفذ إليها الإسلام.

ولا ريب أني رغم الحكم، لا أزال مستمراً في آرائي وفي نشرها، لأن الحكم لا يعدل طريقة تفكيري. وسأسعى إلى ذلك بكل الوسائل الممكنة كتأليف كتب جديدة، ومقالات في الصحف، ومحاضرات، وأحاديث.

وسواء أكان الكتاب المنسوب لعلي عبدالرازق من تأليفه هو - كما هو مدون على غلاف الكتاب - أو كان من تأليف بعض المستشرقين كما يذهب إلى ذلك آخرون ؟ فإن الذى يعنيننا أن

¹ - جابر عصفور ، مقدمة لكتاب الإسلام وأصول الحكم ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2007م ، ص 20 .

مؤلفه ومن يشايعه أرادوا إسقاط الخلافة والقضاء عليها من الناحية الشرعية - عام 1925م، أي بعد عام واحد من إسقاط الخلافة والقضاء عليها واقعياً من قِبَل أتاتورك وأتباعه.

انتحى الأزهر وقام بدوره حق قيام تجاه هذه المسألة الخطيرة فاجتمع شيخ الأزهر بهيئة كبار العلماء يوم 15 محرم 1344هـ/ 5 أغسطس 1925م لاتخاذ إجراء حاسم ، وصدر الحكم بإجماع أربعة وعشرين عالماً من الهيئة بإخراج الشيخ على عبدالرازق من زمرة العلماء ومحو اسمه من سجلات الجامع الأزهر ، وطرده من وظيفته وقطع مرتباته من أى جهة كانت ، ونشر هذا الحكم مع رد هيئة كبار العلماء على كتاب الإسلام وأصول الحكم لتبصير الناس بموقف الأزهر من الكتاب .
أما حيثيات الحكم، فيمكن إيجازها فيما يلي:

1- أن الشيخ علياً جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فيأمور الدنيا.

وقد ردت الهيئة على هذا الزعم الباطل بأن الدين الإسلامي هو إجماع المسلمين على ما جاء به النبي "أمن عقائد وعبادات ومعاملات لإصلاح أمور الدنيا والآخرة وأن كتاب الله -تعالى- وسنة رسوله "أكلاهما مشتمل على أحكام كثيرة في أمور الدنيا وأحكام كثيرة في أمور الآخرة.

وقالت الهيئة :وواضح من كلامه - المؤلف - أن الشريعة الإسلامية عنده شريعة روحية محضة أ جاءت لتنظيم العلاقة بين الإنسان وربه فقط وأن ما بين الناس من المعاملات الدنيوية وتدبير الشؤون العامة فلا شأن للشريعة به وليس من مقاصدها، وهل في استطاعة الشيخ أن يشطر الدين الإسلامي شطرين؟ ويلغي منه شطر الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا ويضرب بآيات الكتاب العزيز وسنة رسول الله "عرضاً لحائط؟!

2- ومن حيث إنه زعم أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي " كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لإبلاغ الدعوة إلى العالمين .فقد قال: "... وظاهر أول وهلة أن الجهاد لا يكون لمجرد الدعوة إلى الدين ولا يحمل الناس على الإيمان بالله ورسوله "ثم قال: "... وإذا كان " قد لجأ إلى القوة والرهبة فذلك لا يكون في سبيل الدعوة إلى الدين وإبلاغ رسالته إلى العالمين وما يكون لنا أن نفهم إلا أنه كان في سبيل الملك."

على أنه لا يقف عند هذا الحد بل كما جاز أن يكون الجهاد في سبيل الملك ومن الشؤون الملكية - جواز أن تكون الزكاة والجزية والغنائم ونحو ذلك في سبيل الملك - أيضاً.

وجعل كل ذلك على هذا خارجاً عن حدود رسالة النبي " فلم ينزل به وحي ولم يأمر به الله - تعالى - .
والشيخ علي لا يمنع أن يصادم صريح آيات الكتاب العزيزاً فضلاً عن صريح الأحاديث المعروفة ولا
يمنع أنه ينكر معلوماً من الدين بالضرورة.

وذكرت الهيئة الآيات الواردة في الجهاد في سبيل الله والآيات الخاصة بالزكاة وتنظيم الصدقات
وتقسيم الغنائم وهي كثيرة.

3- ومن حيث إنه زعم أن نظام الحكم في عهد النبي " كان موضع غموض أو إبهام أو
اضطراب أو نقصاً وموجباً للحيرة، وقد رضي لنفسه بعد ذلك مذهباً هو قوله: "إنما كانت ولاية
محمد " على المؤمنين ولاية رسالة غير مشوبة بشيء من الحكم ، وهذه هي الطريقة الخطيرة التي خرج
إليها وهي أنه جرد النبي " من الحكم . وما زعمه الشيخ علي مصادم لصريح القرآن الكريم فقد قال
الله - تعالى - : إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين حصيماً
[النساء: 105] ثم أوردت الهيئة آيات كثيرة تتضمن معنى الآية السابقة وتنحو نحوها.

4 - ومن حيث إنه زعم أن مهمة النبي " كانت بلاغاً للشيعة مجرداً عن الحكم والتنفيذ.
ولو صح هذا لكان رفضاً لجميع آيات الأحكام الكثيرة الواردة في القرآن الكريم، ومخالفاً -
أيضاً - صريح السنة.

ثم أوردت الهيئة كثيراً من الأحاديث التي تهدم مزاعم المؤلف وختمت ذلك بقولها:
"فهل يجوز أن يقال بعد ذلك في محمد " إن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من
كل معاني السلطان، وإنه لم يكلف أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه؟!"

5- ومن حيث إنه أنكر إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام وعلى أنه لا بد للأمة ممن يقوم
بأمرها في الدين والدنيا ، وقال إنه يقف في ذلك في صف جماعة غير قليلة من أهل القبلة يعني بعض
الخوارج والأصم؛ وهو دفاع لا يبرئه من أنه خرج على الإجماع المتواتر عند المسلمين، وحسبه في
بدعته أنه في صف الخوارج لا في صف جماهير المسلمين.

6- ومن حيث إنه أنكر أن القضاء وظيفة شرعية وقال إن الذين ذهبوا إلى أن القضاء وظيفة
شرعية جعلوه متفرعاً عن الخلافة فمن أنكر الخلافة أنكر القضاء ، وكلامه غير صحيح فالقضاء
ثابت بالدين على كل تقدير أتمسكاً بالأدلة الشرعية التي لا يستطاع نقضها.

7- ومن حيث إنه زعم أن حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده رضي الله عنهم كانت لا دينية ودفاع الشيخ علي بأن الذي يقصده من أن زعامة أبي بكر لا دينية أنها لا تستند على وحي أو لا إلى رسالة - مضحك موقع في الأسف فإن أحداً لا يتوهم أن أبا بكر ÷ كان نبياً يوحى إليه حتى يُعني الشيخ علي بدفع هذا التوهم. لقد بايع أبا بكر أجمهير الصحابة من أنصار ومهاجرين على أنه القائم بأمر الدين في هذه الأمة بعد نبيها محمد."

وإن ما وصم به الشيخ علي أبا بكر من أن حكومته لا دينية لم يُقدّم على مثله أحد من المسلمين؛ فالله حسبه ولكن الذي يطعن في مقام النبوة يسهل عليه كثيراً أن يطعن في مقام أبي بكر وإخوانه الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم أجمعين.

هذه خلاصة الحثيات التي بنت عليها هيئة كبار العلماء حكمها السالف الذكر⁽¹⁾.

وقد انتحى الجمع الغفير من علماء الأزهر للرد على الكتاب ومنهم السيد محمد رشيد رضا صاحب (مجلة المنار)، وكذلك الشيخ محمد شاکر وكيل الأزهر سابقاً، وكذلك الأستاذ أمين الرافعي، ألّف الشيخ محمد الخضر حسين (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) وألّف الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية في وقته (حقيقة الإسلام وأصول الحكم) كما ألّف الشيخ محمد الطاهر بن عاشور كتاب (نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم). وقد أفتى بعض كبار العلماء من أمثال الشيخ محمد شاکر، والشيخ يوسف الدجوي، والشيخ محمد بخيت، والسيد محمد رشيد رضا برِدّة علي عبدالرازق مؤلف الكتاب المذكور⁽²⁾.

وبعد عام واحد من واقعة الشيخ علي عبدالرازق وكتابه إذا بواقعة ثانية أخطر من الأولى لأزهري آخر وهو الدكتور طه حسين الذي صنف كتاباً في الشعر الجاهلي أثار زوبعة شديدة في مصر فقام الأزهر بتشكيل لجنة لقراءة الكتاب والحكم عليه أ فكتبت اللجنة تقريرها ورفعته إلى شيخ الأزهر وكتبوا فيه:

1- أنظر: رد هيئة كبار العلماء، هدية مجلة الأزهر المجانية، ربيع الأول 1414 هـ.

2 -لمزيد من التفصيل عن واقعة تأليف الشيخ علي عبدالرازق لكتابه واسباب ذلك وردود الأفعال أنظر: محمد ضياء الرئيس، الإسلام والخلافة في العصر الحديث نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1976.

حضرة صاحب الفضيلة مولانا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر:

وبعداً فقد اجتمعت اللجنة المؤلفة بأمر فضيلتكم من الموقعين عليه لفحص كتاب طه حسين المسمى "في الشعر الجاهلي" بمناسبة ما قيل عنه من تكذيب القرآن الكريم وأطلعت على الكتاب وهذا ما نرفعه إلى فضيلتكم عنه بعد فحصه واستقراء ما فيه : يقع الكتاب في 183 صفحة أ وموضوعه إنكار الشعر الجاهلي وأنه منتحل بعد الإسلام لأسباب - زعمها - وقال إنه بنى بحثه على التجرد من كل شئ حتى من دينه وقوميته عملاً بمذهب ديكرت الفرنسي. والكتاب كله مملوء بروح الإلحاد والزندقة وفيه مغامز عديدة ضد الدين مبثوثة فيه لا يجوز بحال أن تلقى إلى تلامذة لم يكن عندهم من المعلومات الدينية ما يتقنون به هذا التضليل المفسد لعقائدهم والموجب للخلاف والشقاق في الأمة وإثارة فتنة عنيفة دينية ضد دين الدولة ودين الأمة.

وترى اللجنة أنه إذا لم تكافح هذه الروح الإلحادية ويقتلع هذا الشر من أصله وتطهر دور التعليم من "اللا دينية" التي يعمل بعض الأفراد على نشرها بتدبر وإحكام تحت ستار حرية الرأي إختل النظام وفشت الفوضى واضطرب حبل الأمن لأن الدين هو أساس الطمأنينة والنظام. الكتاب وضع في ظاهره لإنكار الشعر الجاهلي ولكن المتأمل قليلاً يجده دعامة من دعائم الكفر ومعولاً لهدم الأديان وكأنه ما وضع إلا ليأتي عليها من أصولها وبخاصة الدين الإسلامي فإنه تذرع بهذا البحث إلى إنكار أصل كبير من أصول اللغة العربية والشعر والنثر قبل الإسلام مما يرجع إليه في فهم القرآن والحديث وهذا مما يرمي إليه الكتاب في جملة ما نذكر نبذاً منه بعضها كفر صريح وبعضها يرمي إلى الإلحاد والزندقة.

ف نقول: قال في صفحة (26) ما نصه : "للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً ولكن ورود هذين الإسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي فضلاً عن إثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة إسماعيل إلى مكة".

أنكر المؤلف بهذا هجرة سيدنا إبراهيم مع ولده إسماعيل عليهما السلام وقال إن ورود هذين الإسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي وهو تكذيب صريح لقول الله تعالى في سورة إبراهيم حكاية عنه عليه الصلاة والسلام " وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً واجنبني وبني أن نعبد الأصنام رب إنهن أضللن كثيراً من الناس فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني

فإنك غفور رحيم ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون" (إبراهيم 37).

وقال في الصفحة نفسها : "نحن مضطرون إلى أن نرى في هذه القصة- يريد قصة الهجرة- نوعا من الحيلة لإثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة وبين الإسلام واليهودية والقرآن والتوراة من جهة أخرى .

وهو في هذا النص يصرح بأن القرآن اختلق هذه الصلة بين إسماعيل والعرب ليحتال على جلب اليهود وتأليفهم ولينسب إلى أصل واحد زورا وبهتانا لأسباب سياسية أو دينية.

وهذا من منتهى الفجور والفحش والطعن على القرآن الكريم في إثباته نبوة إبراهيم للعرب في قوله تعالى "وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم" (الحج 77)

وقال في صفحة 27 : "وقد كانت قريش مستعدة كل الاستعداد لقبول مثل هذه الأسطورة -

الهجرة المذكورة - في القرن السابع للمسيح ... إلى أن قال في صفحة 29 : "إذا فليس ما يمنع قريشا

من أن تقبل هذه الأسطورة التي تفيد أن الكعبة من تأسيس إسماعيل وإبراهيم كما قبلت روما قبل

ذلك ولأسباب مشابهة أسطورة أخرى صنعتها لها اليونان تثبت أن روما متصلة "بإينياس ابن بريان"

صاحب طروادة أمر هذه القصة إذاً واضح . فهي حديثة العهد قبيل الإسلام واستغلها الإسلام

لسبب ديني وأقبلتها مكة لسبب ديني وسياسي أيضا وإذن فيستطيع التاريخ الأدبي واللغوي ألا يحفل

بها عندما يريد أن يتعرف أصل اللغة العربية الفصحى" ، وهو تكذيب صريح لقول الله تعالى : " وإذ

يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل" البقرة (127) ولقوله تعالى: " وإذ بوأنا لإبراهيم مكان

البيت ألا تشرك بي شيئا وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود وأذن في الناس بالحج يأتوك

رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق " (الحج 26) وقوله تعالى : " واتخذوا من مقام

إبراهيم مصلى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود

"(البقرة 125) إلى غير ذلك من الآيات التي في هذا الموضوع أوهو فوق تكذيبه للقرآن يقول إن فيه

تدليسا واحتيالا لأسباب سياسية ودينية من أجلها اختلق هذه الأخبار- بهذا وأمثاله يقرر المؤلف أن

القرآن لا يوثق بأخباره ولا بما فيه من التاريخ .

وكم يترك هذا الكفر الفاحش في عقول الطلبة من أمر سيئ وهدم لعقائدهم ودينهم وماذا بقي

في القرآن من ثقة وحرمة في نفوسهم بعد هذا التكذيب .

وقال في صفحة 33 (وهناك شئ بعيد الأثر لو ان لدينا أو لدي غيرنا من الوقت ما يمكننا من إستقصائه أو تفصيل القول فيه) وهو أن القرآن الذي تلى بلغة واحدة ولهجة واحدة هي لغة قريش ولهجتها لم يكده يتناوله القراء من القبائل المختلفة حتي كثرت قراءاته وتعددت اللهجات فيه وتباينت تباينا كثيرا الي ان قال إننا نشير إلي إختلاف آخر في القراءات يقبله العقل ويسيغه النقل وتقضييه ضرورة إختلاف اللهجات بين قبائل العرب التي لم تستطع أن تغير حناجرها والسنتها وشفاهها لتقرأ القرآن كما يتلوه النبي صلي الله عليه وسلم وعشيرته من قريش أفقراته كما كانت تتكلم إلي آخر ما قال)

وهذا تصريح منه بأن القراءات لم تكن منقولة كلها عن النبي صلي الله عليه وسلم بل هي من إختلاف لهجات القبائل فالسبع المتواترة ليست عنده وارده عن النبي صلي الله عليه وسلم أو معلوم في أصول الدين أن السبع متواترة وأن طريقها الوحي فمنكرها كافر .

وعدا ما سردناه توجد صحائف عديدة فيها مغامز مؤلمة أمنها ما قاله في صفحة "81" وشاعت في العرب أثناء ظهور الإسلام وبعده فكرة أن الإسلام يجدد دين إبراهيم " وفي الصفحة التي قبلها "أما المسلمون فقد أرادوا ان يثبتوا للإسلام أوليه في بلاد العرب كانت قبل أن يبعث النبي أ وأن خلاصة الدين الإسلامي وصفوته هي خلاصة الدين الحق الذي أوحاه الله الي الانبياء من قبل " وهو في هذا يكذب قوله تعالى : "ثم أوحينا إليك أن إتبع ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين " وقوله تعالى : " النحل (123) إن أولي الناس بإبراهيم للذين إتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا " (ال عمران 67) إلي غير ذلك من الآيات الكثيرة في هذا الموضوع ومنها غير ذلك كثيرا مما هو مبثوث في الكتاب . ولا ريب في ان هذا هو عين ما يطعن به المشركون علي القرآن في مبدأ أمره أقال تعالى في سورة الفرقان " وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون فقد جاءوا ظلما وزورا وقالوا أساطير الاولين إكتتبها فهي تملئ عليه بكرة وأصيلا " فاللجنة ترفع إلي فضيلتكم ما وصلت إليه علي سرعة من الوقت مما سطره المؤلف من الكفر الصريح وأترك ما ينطوي في ثناياه من الإلحاد والزندقة مما لا يخفي علي الناظر .

نرفعه مطالبين فضيلتكم والحكومة بوضع حد لهذه الفوضى الإلحادية خصوصا التي تنبت في التعليم لهدم الدين بمعول الزندقة كل يوم أ فما نفرغ من حادثة الإ ونستقبل حوادث لا تدع المؤمن مطمئنا علي دينه .

نطلب فضيلتكم والحكومة بذلك حرصا على أبناء الدولة أن يتفشي هذا الداء فيهم وهم رجال المستقبل وسيكون بيدهم الحل والعقد في مهام الأمور . ونحن لانفهم كيف تصرف أموال المسلمين وأوقافهم على تعليم نتيجته هذا الإلحاد الذي يبثه الداعي ويتقاضي عليه مرتبا ضخما من هذه الأموال ، وهل بهذه الطريقة وعلى النحو تخدم وزارة المعارف أبناء الأمة ورجال الغد وتبني صرح التعليم والتربية ؟

26 شوال سنة 1344 هجرية

الإمضاءات

(محمود الديناري. عبد المعطي الشرشيمي . محمد عبد السلام القباني. عبد ربه مفتاح. عبد الحكيم عطا محمد هلال الإيباري . عبد الرحمن المحلاوي. محمد علي سلامه⁽¹⁾).

واستمرارا للدور الأزهر في المحافظة على هوية مصر الإسلامية فقد قرر المؤتمر الثامن لمجمع البحوث الإسلامية (1 - 27 ذي القعدة 1397 هـ / 14 أكتوبر - 8 نوفمبر 1977 م) عدة قرارات وفي مقدمتها " وجوب العمل الجاد من أجل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات والعقوبات، وفي جميع فروع الشريعة .."، كما أوصى المؤتمر " أن يقوم الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية بصفة خاصة بوضع دستور إسلامي ليكون تحت طلب أية دولة تريد أن تأخذ بالشريعة الإسلامية منهاجاً لحياتها، ويرى أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع هذا الدستور أن يعتمد على المبادئ المتفق عليها بين المذاهب الإسلامية كلها أمكن ذلك، وأن يدعو المجمع لاجتماع طارئ للمؤتمر لدراسة ما يكون المجمع قد أعدده لمشروع الدستور..."، وقد حرص المؤتمر على إزالة أية مخاوف تتعلق بغير المسلمين في حالة تطبيق هذا الدستور فنص في مقرراته على أنه " يعلن المؤتمر أن الحكم بالشريعة الإسلامية يضمن لغير المسلمين حقوقهم الإنسانية، ويكفل لأهل الأديان الكتابية حرية العقيدة والعبادة".

وتفعيلاً لهذه المقررات بدأ الأزهر الشريف العمل لوضع مشروع الدستور الإسلامي، وكان مجمع البحوث الإسلامية قد قبل في 20 شوال 1396 هـ / 13 أكتوبر 1976 م اقتراح الشيخ عبد الحليم محمود بتغيير اسم لجنة الأبحاث الدستورية" إلى " لجنة الدستور للشئون الدينية "، وبعد

1- أنظر : مصطفى صادق الرافعي ، تحت راية القرآن ، تحقيق عبدالله المنشاوى ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، ط 1 ، 1417 هـ / 1996 م ، ص 123-127 .

قرارات المؤتمر الثامن قرر مجلس المجمع في 11 محرم 1398 هـ / 21 ديسمبر 1977 م دعوة اللجنة للاجتماع، على أن يدعى لحضور الاجتماع الشخصيات التي يمكن أن تسهم في وضع مشروع الدستور الإسلامي.

وفي 16 محرم 1398 هـ / 27 ديسمبر 1977 م عقد الاجتماع بمكتب الشيخ عبد الحليم محمود، وحضره أعضاء المجمع وبعض الشخصيات من خارج المجمع ممن وجهت لهم الدعوة بهدف وضع خطة لعمل اللجنة لوضع الدستور الإسلامي وكيفية العمل .

وافق المجمع بناء على اقتراح الشيخ عبد الحليم محمود على تكليف المستشار عبد الحليم الجندي والدكتور محمد حسن فايد بوضع خطة للعمل، بحيث يعرض مشروع الدستور بصفة نهائية في مارس 1978، وتقرر تشكيل لجنة فرعية لإعداد الدستور من: الدكتور محمود شوكت العدوي، والدكتور محمد حسن فايد، والمستشار عبد الحليم الجندي، والمستشار السيد عبد العزيز هندي، والمستشار عبد الفتاح نصار، والمستشار مصطفى عفيفي، والمستشار مصطفى كمال وصفي، والأستاذ محمد عطية خميس المحامي.

وقد أطلق هذه اللجنة اسم " اللجنة العليا للأبحاث الدستورية " والتي عقدت اجتماعها الثاني في 23 محرم 1398 هـ / 3 يناير 1978 فتقرر بناء على اقتراح من الشيخ عبد الحليم محمود ضم المستشار عبد المنعم عمارة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات لعضوية اللجنة الفرعية، وتقرر أن تعقد اجتماعاتها بمكتبه بمقر الجهاز يوم الأحد من كل أسبوع لمدة أربعة أسابيع ثم يعرض مشروع الدستور بعد الانتهاء منه على اللجنة العليا، وفي 25 محرم 1398 هـ / 5 يناير 1978 أصدر الشيخ عبد الحليم محمود قرارين: الأول بتشكيل لجنة عليا لوضع المشروع برئاسة وعضوية: الشيخ الحسيني هاشم، والشيخ حسنين مخلوف، والشيخ عبد الجليل عيسى، والشيخ محمد خاطر محمد الشيخ، والمستشار السيد عبد العزيز هندي، والدكتور عبد الجليل شلبي، والدكتور محمد حسن فايد، والدكتور محمود شوكت العدوي، والمستشارين عبد الحليم الجندي، وعبد الفتاح نصار، وعبد المنعم عمارة، وعلي علي منصور، والمستشار مصطفى عفيفي، ومصطفى كمال وصفي، والأستاذ محمد عطية خميس، ونص في القرار على أن تعمل اللجنة وفقاً للمبادئ التي قررها المجمع في المؤتمر الثامن، كما أعطى لها حق تشكيل لجنة فرعية من بين أعضائها.

والقرار الثاني بتشكيل لجنة فرعية منبثقة من بين أعضاء اللجنة العليا، وتقرر أن يتولى رئاسة اللجنة أكبر الأعضاء سناً، وفي حالة حضور شيخ الأزهر يكون الرئيس، على أن تقدم اللجنة ما تنتهي إليه من بحوث ودراسات إلى شيخ الأزهر .

عقدت اللجنة الفرعية لوضع الدستور الإسلامي اجتماعها الأول في 22 محرم 1398هـ/ 2 يناير 1978م؛ أي قبل صدور قرار شيخ الأزهر المشار إليها بتشكيلها رسمياً، مما يؤكد على عزم أعضاء اللجنة ورغبتهم الصادقة في إنجاز المشروع في أسرع وقت ممكن، وتم وضع خطة لعمل اللجنة والمبادئ العامة التي ستسير عليها، وأهم المبادئ والأركان التي سيعتمد عليها مشروع الدستور، ومن أهم المقترحات في هذه الجلسة :

1-الطلب الذي تقدم به الشيخ حسنين مخلوف بضرورة البدء بطلب توقيع الحدود الشرعية، والتي أعد الأزهر مشروعاً بشأنها قدمه شيخ الأزهر إلى الجهات الرسمية، وقد تقرر عرض هذه الرغبة على اللجنة العليا عند اجتماعها، كما طلب الشيخ حسنين مخلوف أن يكون الدستور " مسaireاً للعصر " فقال: " إنه لا يجدر بنا أن نتطرق إلى إملاء نظم على الحكام وطرق ليست متبعة الآن ."

2- ما رآه المستشار السيد عبد العزيز هندي من ضرورة أن يكون الدستور الإسلامي شرعياً، ولذلك رأى ضرورة إبداء الرأي الشرعي في نظم الحكم المختلفة، خاصة النظام الملكي أو نظام الإمارات .

3-أكد المستشار مصطفى عفيفي على ضرورة أن يكون الدستور عاماً يصلح للأخذ به في جميع الدول الإسلامية كما قرر المؤتمر الثامن لمجمع البحوث .
ووضعت خطة العمل على النحو الآتي :

4-تشكيل لجنة لمراجعة الدساتير العربية والإسلامية القائمة، وقد قام مكتب شيخ الأزهر بمخاطبة سفراء الدول العربية بالقاهرة، وكذلك سفراء عدد من الدول الإسلامية مثل اندونيسيا وتركيا وماليزيا ونيجيريا لطلب الحصول على نسخ من دساتيرها؛ على أن تقوم اللجنة بحصر الدساتير المطلوبة، وبحث نصوصها ودراساتها لبيان ما يكون منها موافقاً أو مناقضاً للأحكام القطعية للشريعة الإسلامية.

5-بحث الحلول المقترحة أخذاً من مختلف المذاهب الإسلامية المتفق عليها، ووضع مشروعات دساتير بديلة، على أن يراعى في هذه الحلول تخير أيسرها حسبما تقتضيه المصلحة العليا للدولة

الإسلامية، مع ملاحظة ما يجري عليه العرف في البلاد مما له أصل ثابت في الشريعة الإسلامية وغير متعارض لها .

6- تقوم اللجنة بعمل تقارير وبحوث عن أي مشكلات فقهية أو قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية قد تتعارض مع مواد مشروع الدستور واقتراح حلول لها . نقلت اللجنة اجتماعاتها ابتداء من الجلسة الثانية في 27 محرم 1398هـ / 8 يناير 1978م إلى مكتب الوزير عبد المنعم عمارة بالجهاز المركزي للمحاسبات، وانتهت اللجنة في هذا الاجتماع إلى القرارات الآتية :

- 1- جمع دساتير البلاد الإسلامية ووضعها تحت نظر اللجنة .
- 2- يتولى بعض الأعضاء بحث ودراسة أحد أبواب مشروع الدستور وتقديمه إلى اللجنة في صورة مشروع مواد يطرح للمناقشة.

3- بدأت اللجنة مناقشة تفصيلية حول أبواب الدستور الإسلامي وكان النظام المتبع في المناقشات حول مواد الدستور الإسلامي أن تعرض كل مادة على حدة، وإما أن تُقرَّ كما هي أو تتناولها التعديلات بالحذف أو الإضافة أو دمج بعض المواد إلى بعضها، أو إضافة مادة جديدة، وبعد ذلك يتم عرضها " عرضة أولى " مما يعني الموافقة عليها بصفة مبدئية، وفي كثير من الأحيان نجد أن بعض الأعضاء يعودون لطلب إدخال تعديلات على ما سبق إقراره، ومن الضرورة أن نذكر أن مناقشات اللجنة قد تخللها تكاليفات للأعضاء بإعداد أبحاث ودراسات حول كثير من النقاط المهمة والقضايا الحساسة، فكانت المناقشات ثرية بالبحوث القيمة والمعلومات الموثقة التي تتعلق بمختلف أبواب ومواد مشروع الدستور الإسلامي المقترح، كما يجب أن نشير هنا إلى أنه على الرغم من كل هذا الجهد الذي بذله أعضاء اللجنة لإنجاز المشروع إلا أن علماء الأزهر وأعضاء اللجنة لم يدعوا لعملهم الكمال بل اعتبروه " بمثابة خطوة للدستور الإسلامي يبدأ بها ثم تستكمل".

بعد الانتهاء من المناقشات التي استمرت لمدة بلغت حوالي ستة شهور تقرر أن يبدأ العمل في مرحلة الصياغة النهائية للمشروع، وقد رأت اللجنة أن يقوم كل عضو بدراسة المشروع على الشكل الذي وصل إليه، على أن يدون الملاحظات التي يراها، كما تقرر أيضاً تشكيل لجنة صياغة لإعداد الشكل النهائي للمشروع على أن يعرض على اللجنة لمناقشته، ثم يرفع بعد ذلك إلى اللجنة العليا.

وقد تم تشكيل لجنة الصياغة من أربعة من الأعضاء، وعقدت ثلاثة اجتماعات انتهت فيها من الصياغة النهائية للمشروع فقررت تقسيم الدستور الإسلامي إلى تسعة أبواب هي :

الباب الأول : الأمة الإسلامية (4 مواد 1 - 4) .

الباب الثاني: أسس المجتمع الإسلامي (13 مادة 5 - 17) .

الباب الثالث: الاقتصاد الإسلامي (10 مواد 18 - 27) .

الباب الرابع: الحقوق والحريات الفردية (16 مادة 28 - 43) .

الباب الخامس: الإمام (17 مادة 44 - 60) .

الباب السادس: القضاء (23 مادة 61 - 82) .

الباب السابع: الشورى والرقابة وسن القوانين (مادتان 83، 84) .

الباب الثامن: الحكومة (مادتان 85، 86) .

الباب التاسع : أحكام عامة وانتقالية (7 مواد 87 - 93) .

وكان الشيخ عبد الحليم محمود متابعاً لأعمال اللجنة حريصاً على إنجاز العمل في أسرع وقت وفى أتم صورة، فقبل انتهاء لجنة الصياغة من عملها اقترح على مجمع البحوث الإسلامية في 8 ربيع الأول 1398 هـ / 15 فبراير 1978م أن يخصص المؤتمر التاسع للمجمع لمناقشة مشروع الدستور الإسلامي، على أن يحدد الموعد بمجرد الانتهاء من وضع الدستور ووافق المجمع على هذا الاقتراح، وأرسل الشيخ عبد الحليم محمود إلى أعضاء لجنة وضع الدستور لإخبارهم بالقرار لافتاً نظرهم لرغبته في أن تتركز أعمال المؤتمر حول الدستور الإسلامي ومزاياه وحاجة العالم إليه، وطلب منهم إعداد كل ما يتصل بذلك من دراسات فقهية وقانونية وتاريخية، على أن يتم ذلك في مدة لا تتجاوز أربعة شهور.

وبعد انتهاء لجنة الصياغة من عملها أرسلت في 9 يوليو 1978م نسخاً من المشروع إلى جميع أعضاء اللجنة العليا لدراساتها ومراجعتها وتقديم أي مقترحات بشأنها، وتقرر أن تعقد اللجنة اجتماعاً للبت في مشروع الدستور، وفي 13 ذي القعدة 1398 هـ / 15 أكتوبر 1978م عقدت اللجنة اجتماعها فأقرت مشروع الدستور، وقررت عرضه بصورته النهائية على المؤتمر التاسع لمجمع البحوث.

وقد بدأ مجمع البحوث في الإعداد لعقد المؤتمر التاسع الذي تقرر عقده في أبريل 1979م إلا أن الظروف التي مرت بها مصر خلال هذه الفترة بسبب توقيع اتفاقية كامب ديفيد أدت إلى تأجيل المؤتمر؛ فلم يعقد إلا في جمادى الآخرة 1403 هـ / مارس 1983م، حيث عرضت بعض الأبحاث

حول مشروع الدستور الإسلامي في مقدمتها بحث للمستشار عبد الحليم الجندى عرض فيه للمشروع والأسس التي اعتمد عليها والأهداف السامية المرجوة منه، والعقبات التي تواجه تطبيق الدستور الإسلامي خاصة من أولئك المعارضين للاتجاهات الإسلامية، وكيفية تذليل هذه العقبات، إلا أن توصيات المؤتمر ومقرراته خلت تماماً من أي إشارة لمشروع الدستور الإسلامي والجهود التي بذلت لإنجازه.

ومن الجدير بالذكر أن أعمال لجنة وضع الدستور الإسلامي قد قوبلت بتجاهل كبير من وسائل الإعلام المصرية الرسمية، فكانت أول إشارة إلى نصوصه في مقال للدكتور مصطفى كمال وصفي في مجلة الدعوة في ذي القعدة 1399هـ / أكتوبر 1979م، بينما كانت الصحف الإسلامية تنشر دعوات المسلمين من مختلف أنحاء الأرض لإتمام هذا الدستور وتطبيقه داخل مصر وخارجها. وقد ترتب على تجاهل مشروع الدستور الإسلامي وخاصة بعد وفاة الشيخ عبد الحليم محمود أن خفتت الأصوات التي تطالب بتطبيق الدستور الإسلامي في مختلف دول العالم الإسلامي، فقد كانت رابطة العالم الإسلامي عندما بدأت دعوة الأزهر لوضع الدستور الإسلامي قد سارعت فقابلت هذا المطلب بالثناء، وقررت تشكيل لجنة متخصصة في الرابطة للدستور الإسلامي وأخرى خاصة بقضية الفلبين وتحكيم الشريعة الإسلامية في مصر، ولكن يبدو أن حجب مشروع الأزهر قد أدى إلى ضعف هذا الاتجاه في العالم الإسلامي.

ومن مناقشات أعضاء لجنة وضع الدستور الإسلامي ونصوصه النهائية يمكننا أن نخرج بالحقائق الآتية:

1- اهتم مشروع الدستور الإسلامي بالأهداف السامية التي وضع من أجلها، وفي مقدمتها العمل على تحقيق الوحدة الإسلامية انطلاقاً من عالمية الإسلام ووحدة الأمة الإسلامية، مع مراعاة ظروف كل بلد من بلاد العالم الإسلامي وتقاليدها وعاداتها التي لا تتعارض مع صحيح الدين، واختيار أيسر الآراء والمتفق عليها بين المذاهب؛ منعاً للجدل وإثارة الخلافات بين أبناء الأمة الواحدة، ودون فرض نظام حكم معين.

2- هناك أبواب وقضايا دارت حولها كثير من المناقشات والبحوث، وخاصة المتعلقة بنظام الحكم واختيار رئيس الدولة وشروطه وواجباته وحقوقه، ووجدنا أن المشروع قد سبق واضعي الدساتير المصرية الذين اعتمدوا على مبادئ وضع الدستور بعض المواد التي كانت كفيلة بحل

مشكلات دستورية وقانونية لا نجد لها حلاً في الظروف التي تمر بها مصر حالياً (2011 - 2012م) ومنها استغلال رئيس الدولة لمنصبه والتربح من وظيفته كالهدايا التي أصبحت باباً سرياً للإثراء غير المشروع لمقدم الهدية وأخذها، وتعاني معظم الدساتير في الدول الإسلامية ومنها الدستور المصري من نقص يكفل محاسبة الحكام وأتباعهم على هذه الأموال .

3- أقر مشروع الدستور الإسلامي حق الانتخاب (البيعة) لجميع طوائف الشعب دون تمييز، واعتبر أن البيعة هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى الحكم، كما أعطى المرأة حق الانتخاب .

4- حرص مشروع الدستور الإسلامي على إزالة أية فوارق بسبب الدين فأقر حق غير المسلمين في اختيار الحاكم دون تمييز، وكذلك عند مناقشة المقومات الأساسية للمجتمع فاعتبر التكافل أساساً للمجتمع شاملاً جميع طوائفه.

5- حرص أعضاء اللجنة عند وضع الدستور على القضاء على السلبات التي عانت منها مصر قبل ذلك، ومن أمثلة ذلك عند مناقشة المقومات الاقتصادية للمجتمع حيث حرصوا على حماية الملكية الخاصة والملكية العامة، ومنع المصادرات أو استيلاء على الأموال إلا في أضيق الحدود وبالقانون، وعدم نزع أي ملكية إلا للمصلحة العامة وبتعويض عادل، وقد عمل الدستور الإسلامي على إقرار مبادئ لو طبقت لمنعت شروراً كثيرة لحقت بمصر بعد ذلك، وذلك عندما وضع في الدستور الإسلامي مادة لمنع الاحتكار، وجعل مقاومة الدولة له ركناً أساسياً في المقومات الاقتصادية للمجتمع .

6- حرص مشروع الدستور الإسلامي على تحقيق سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون تمييز وفي المقدمة رئيس الدولة، ولما كان ذلك لا يتحقق إلا باستقلال القضاء فقد وضع المشروع المواد الكفيلة بتحقيق هذا الاستقلال، وفي مقدمتها اختيار أفضل العناصر لتولي مناصب القضاء، وإلزام الحاكم باحترام أحكام القضاء وتنفيذها، والحد من سلطة الحاكم ومنعه من التدخل في شئون القضاء فجعل التدخل فيها جريمة، ومنع تأسيس أي محاكم استثنائية ولو بقرار رئاسي، وأكد على حق كل مواطن في المشول أمام قضاائه الطبيعي، وهى مسائل مهمة عانت مصر بسبب القصور التشريعي فيها ولا تزال.

7- حرص مشروع الدستور الإسلامي على إنشاء حياة نيابية سليمة اعتماداً على الشورى كأصل من أصول الحكم في الإسلام، ووضع ضوابط لاختيار أعضائها " من أهل الكفاية والورع " كما حرص

المشروع على أن تقوم الهيئة النيابية بدورها الرقابي والتشريعي ومنع الحاكم من التلاعب بها، وإلزام الحاكم بتنفيذ مقرراتها، والعمل بالقوانين التي تصدرها مع منعه حق الاعتراض عليها وفق ضوابط معينة .

8- ويمكننا أن نقول بصفة عامة إن هذا المشروع كان يمثل خلاصة فكر وعلم عدد كبير من علماء الأزهر البارزين وعدد من فقهاء الدستور واستمر العمل فيه لفترة طويلة، وفوق كل ذلك فإن اللجنة التي وضعت له لم تعتبره مشروعاً نهائياً، بل كان من المقرر أن يشهد تعديلات أخرى في المؤتمر التاسع لمجمع البحوث الإسلامية الذي كان من المقرر أن يخصص لدراسته، إلا أن الظروف السياسية التي مرت بها مصر حالت دون ذلك، وهو في رأيي دستور مثالي راعى أحوال المجتمع وبيئته، وحرص على تأكيد المساواة بين مختلف طوائفه، ولكن للأسف لم يجد طريقه للتطبيق، بل يجهل كثير من الناس بأن هناك مشروعاً أعده الأزهر للدستور يعلو عن كثير من الدساتير التي سارت عليها مصر - والمشتقة من دساتير غربية فرنسية وإيطالية وبلجيكية وأمريكية - ويسمو بمبادئه فوق مبادئها، وما أحوجنا اليوم إلى دستور إسلامي ينبع من ثوابتنا ويحفظ هويتنا الإسلامية، ويحافظ على عاداتنا وتقاليدها.

• مواقف علماء الأزهر بشأن قيمة الدين :

تعدد مواقف علماء الأزهر عبر العصور للمحافظة على قيمة الدين ومنها موقف الشيخ عبد المجيد سليم "رحمه الله" من الملك فاروق حين أقام حفلاً راقصاً في قصر عابدين ، وعلم الشيخ بذلك وكان وقتها مفتياً للبلاد قبل توليه مشيخة الأزهر ، فقال لن أغضب الله في سبيل رضا الملك، وأفتى بحرمة ذلك وعدم جوازه، وكان له موقف آخر حين أراد الملك أن يستبدل ببعض أملاكه الجذباء أملاكاً أخرى من الأوقاف خصبة ، فرفض الشيخ واستمر على اعتصامه بالحق وبالله تعالى .

وكان مشايخ الأزهر - رحمهم الله - شديدي الحرص على مصلحة الطلاب والعلماء، حتى إن أحدهم وهو العلامة محمد الخضر حسين وقف أمام رجال الثورة حينما أرادوا تخفيض ميزانية الأزهر على حساب زيادة الميزانية في التربية والتعليم، فقال الشيخ الجليل: "نقطير هنا وتبذير هناك!!" وقرر الاستقالة بعدها من منصبه في عام 1953 حينما لم يجد استجابة لمطالبه وقال قولته: "إن لم يزد الأزهر في عهدي فلن ينقص".

وأما موقف الإمام المراغى بشأن فتوى للملك فاروق تحرم زواج زوجاته من بعده فأشهر من أن تذكر ، وقد فصلنا الحديث عنها في ترجمة الإمام المراغى ضد مبحث الأزهر وقيمة العلم .

وهذا الشيخ جاد الحق على جاد الحق، والذي حدث في عهده زلزال شديد عام 1992م وأطاح بالكثير من المعاهد الأزهرية فكان طلاب التعليم الأزهرى يحضرون كفترة مسائية في مدارس وزارة التربية والتعليم ، وعندما اشتكى بعض مديري التعليم من أن المقاعد تتلف من طلاب الأزهر، أصدر وزير التعليم قراراً بإغلاق المدارس أمام طلاب المعاهد الأزهرية وهو ما أثار حفيظة شيخ الأزهر ، وأمسك بالتليفون فاتصل شيخ الأزهر برئيس الوزراء وقال له: "إن في العالم أكثر من 500 رئيس وزارة ، ولكن ليس فيهم إلا شيخ أزهر واحد، فلماذا التفرقة بين طالب الأزهر وطالب التربية والتعليم⁽¹⁾؟".

• الأزهر وحرصه على الخلافة والوحدة الإسلامية :

اهتم سلاطين الدولة العثمانية بلقب الخلافة، وخاصة بعد دخولهم الشام ومصر والحجاز عام 923هـ / 1517م وهكذا تحولت الخلافة الإسلامية إلى حاضرتهم إسلام بول (استانبول) فارتفع لواءها مع آل عثمان أكثر من أربعة قرون كانت خلالها دولة الإسلام الكبرى التي امتدت أقاليمها في القارات الثلاثة أوروبا وإفريقيا وآسيا، وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، ونتيجة عوامل داخلية وخارجية تمكن الضعف منها، وبخاصة بعد ارتقاء السلطان عبد الحميد الثاني عرش الدولة عام 1876م، حينذاك دعا المستنيرون وفي مقدمتهم جمال الدين الأفغاني وكوكبة من أبناء الأزهر مثل الإمام محمد عبده ثم الشيخ محمد رشيد رضا وعبد الله النديم وسعد زغلول إلى فكرة الجامعة الإسلامية؛ بهدف تقوية الصلات بين الأمة وتمكين الألفة بين أفرادها أو وحدة شعوبها خلف الخلافة العثمانية وسلطانها عبد الحميد الثاني الذي تبنى هذه الفكرة ودعا إليها، وقد كتب في مذكراته عن ضرورة العمل على تدعيم أواصر الأخوة الإسلامية حتى إيران التي تتبنى المذهب الشيعي وفي هذا يقول: " عدم وجود تفاهم مع إيران أمر جدير بالتأسف عليه وإذا أردنا أن نفوت الفرصة على الإنجليز وعلى الروس فإننا نرى فائدة تقارب إسلامي في هذا الأمر " .

1 - ذكر هذه الواقعة أستاذنا الدكتور محمد المختار المهدي وكان حاضرا في مكتب الشيخ .

ولما كان السلطان عبد الحميد يسعى سعيًا حثيثًا إلى تطبيق سياسة الوحدة الإسلامية، ويعدها السبيل الوحيد لإعادة أمجاد الخلافة العثمانية فقد أرسل إلى الأفغاني يطلب قدومه إلى إسلام بول لوضع أسس مشروع الجامعة ومكث الأفغاني في تركيا ولكنه لم ينجح في إتمام مراده لأسباب متباينة. أما الإمام محمد عبده فقد أيد الخلافة العثمانية باعتبارها ممثلة للوحدة الإسلامية وبين ذلك في رسالتين أرسلهما إلى لجنة إصلاح التعليم الديني في الأستانة وفيها اعتبر أن إصلاح التعليم محافظة على الدولة العثمانية لأنها دولة الإسلام فيعلن ولاءه فيقول " إن من له قلب من أهل الدين الإسلامي يرى أن المحافظة على الدولة العلية العثمانية ثلاثة العقائد بعد الإيمان بالله ورسوله فإنها وحدها الحافظة لسلطان الدين الكفيلة ببقاء حوزته وليس للدين سلطان سواها وأنا والحمد لله على هذه العقيدة عليها نحيا وعليها نموت."

ولا شك في أن دعوة الأفغاني ومحمد عبده للوحدة الإسلامية قد نجت في غرس البذور الحية في مصر، وصادفت فيها أرضًا خصبة أكثر مما لقيته في أنحاء الشرق العربي حيث استمرت مجلة المنار التي كان يصدرها السيد محمد رشيد رضا في نشر الأبحاث والدراسات حول الوحدة الإسلامية. وعقب الحرب العالمية الأولى أخذ بنیان الأمة الإسلامية ينهار حين تمكن مصطفى كمال أتاتورك من الوصول إلى السلطة وإلغاء الخلافة الإسلامية رسميا عام 1924، حينذاك أضحى العالم الإسلامي في حيرة واضطراب إذ لأول مرة يصبح بلا خليفة ويصف أمير الشعراء أحمد شوقي ذلك في قصيدة نعى فيها الخلافة ومن أبياتها :

الهند واليهة ومصر حزينة

ضجت عليك مآذن ومنابر

تبكي عليك بمدمع سحاح

وبكت عليك منازل ونواح

أما من الأرض الخلافة ماح

والشام تسأل والعراق وفارس

وكان علماء الأزهر من أوائل المحتجين على هذا القرار الذي رأوا فيه عاملاً آخر يزيد الأمة الإسلامية تفتيتاً، فاتخذوا من الصحافة وسيلة لنشر فكرهم وآرائهم، وأكدوا صراحة أن الأتراك لا يملكون حق التصرف وحدهم في مسألة الخلافة، وأن خلع الخليفة عبد المجيد الثانى غير شرعي وأن قرار أتاتورك لا يعتد به وكان في مقدمتهم الشيخ عبد العزيز جاويش والشيخ محمد رشيد رضا،

وأخذت الأسئلة تطرح بإلحاح على صفحات الدوريات تطلب إلى علماء الأزهر الإجابة عليها، ومن ذلك هل يبقى العالم الإسلامي بدون خليفة؟ ألا يقوم بعض أمراء المسلمين طالباً للخلافة ساعياً إليها فيوحد الشقاق؟

وفي 3 شعبان 1342 هـ/ 10 مارس 1924 م، أعلن علماء الأزهر رأيهم في الخلافة تحت عنوان "بلاغ للناس في شأن الخلافة" وضحوا فيه أن يد الظلم شيعت جنازة الخلافة غير مقدرة شعور المسلمين وأن هذه الفعلية تنكّر للشرعية الإسلامية وأن الخلافة لازمة للمسلمين لزوم الرأس للجسد ونادوا على المسلمين أن يحزموا أمرهم ويجمعوا كلمتهم على عقد مؤتمر إسلامي يكون مقره القاهرة فيمن هو أحق بالخلافة.

وأصدر الشيخ على أحمد الجرجاوي أحد علماء الأزهر ورئيس "جمعية الأزهر العلمية" بياناً وقع معه أربعون عالماً ذكروا فيه لزوم الخلافة للمسلمين وأن بيعة الخليفة عبد المجيد شرعية ولازمة في عنق المسلمين وأهابوا في هذا البيان بالمسلمين بأن يسارعوا إلى عقد مؤتمر إسلامي يبحث في شأن الخلافة. كما أرسلت هيئة كبار العلماء في 5 شعبان عام 1342 هـ/ 12 مارس 1924 م احتجاجاً إلى أتاتورك يقول فيه "جنيتكم على أنفسكم أكثر مما جنيتكم على الخلافة"، وقد استنكر شيخ الأزهر أبو الفضل الجيزاوي قرار أتاتورك بإلغاء الخلافة. في حين اقترح علماء معهد طنطا توجيه دعوة إلى كافة المعاهد الدينية طالبين أن يؤلف كل معهد من المعاهد وفداً يزود بآراء معهده ملتزمين من أصحاب الفضيلة كبار علماء الأزهر أن يحددوا لعلماء المعاهد زماناً ومكاناً يجتمعون فيه للتداول في الطريق العملي السريع الموصل للمقصود.

وفي 12 من شعبان 1342 هـ/ 19 من مارس 1924 م اجتمع عدد من علماء الأزهر وطلبته، وألفوا لجنة تدعو هيئة كبار العلماء والأمراء وغيرهم من قادة الفكر للنظر في أمر الخلافة وقد استجيب لتلك الدعوة وتألّفت لجنة الخلافة من أربعة عشر عالماً وأسندت رئاستها للشيخ يوسف الدجوي.

وعقدت لجنة الخلافة بالأزهر اجتماعاً في يوم 16 شعبان 1342 هـ/ 23 مارس 1924 م قررت فيه رفع التماس إلى الملك لعقد مؤتمر لبحث مسألة الخلافة، ثم توجت جهود علماء الأزهر في الاهتمام بمسألة الخلافة بالاجتماع الذي تم في 19 شعبان 1342 هـ/ 25 مارس 1924 م بالإدارة العامة للمعاهد الدينية والذي عقدته هيئة علمية دينية كبرى برئاسة شيخ الأزهر محمد أبو الفضل

الجيزاوي وعضوية الشيخ محمد مصطفى المراغي رئيس المحكمة العليا الشرعية والشيخ عبد الرحمن قراعة مفتي الديار المصرية، والشيخ أحمد هارون مدير المعاهد الدينية ووكيل الجامع الأزهر والشيخ حسين والي السكرتير العام لمجلس الأزهر الأعلى والمعاهد الدينية وشيوخ المعاهد الدينية الكبرى فضلاً عن الكثير من هيئة كبار العلماء للمداولة في شؤون الخلافة الإسلامية، وأصدرت هذه الهيئة في اليوم ذاته بياناً من خمسة عشر بنداً كان أهم ما جاء فيه:

- إن الخلافة رئاسة عامة في الدين والدنيا، والإمام نائب عن صاحب الشريعة - صلى الله عليه وسلم - في حماية الدين وتنفيذ أحكامه، وأن الإمام يتولى الحكم بالبيعة من أهل الحل والعقد أو باستخلاف إمام قبله وبهذا ردت الهيئة مفهوم الخلافة إلى معناه السلفي.

- جواز تولي الخلافة بالبيعة أو الحكم الوراثي أو بالتغلب والقهر.

- أهمية الحاجة إلى عقد مؤتمر يبحث مسألة الخلافة لأهميتها وخطورتها بالنسبة للمسلمين.

- خلصت الهيئة إلى الدعوة لعقد مؤتمر إسلامي بالقاهرة تحت رئاسة شيخ الأزهر يحضره ممثلون لجميع الأمم الإسلامية للبحث فيمن يجب أن تسند إليه الخلافة وأحدد الاجتماع في شهر شعبان 1343هـ / 1925م.

وقد ألفت المجلس الإداري للمؤتمر الإسلامي العام للخلافة من عشرة من علماء الإسلام وخمسة من أعضاء مجلس الشيوخ وستة من أعضاء مجلس النواب بالإضافة إلى محمد رشيد رضا، وتم تشكيل عدة لجان فرعية للإعداد للمؤتمر والدعوة له وبيان قيمة الخلافة وأهميتها، وفي جلسة 12 شوال 1344هـ / 25 أبريل 1926م نظر المجلس في برنامج العمل في المؤتمر ومن ذلك بحث حقيقة الخلافة، وشروط الخلافة، ومدى وجوبها، وبم تنعقد الخلافة.

كما ذكر الشيخ الظواهري أن المؤتمر رأى تأليف لجان الخلافة في أنحاء مصر للدعوة للمؤتمر وتنفيذ قراراته وقد أسند إلى شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد رئاسة اللجان التي تقع في مناطقهم.

وقد بذل علماء الأزهر جهوداً طيبة في الدعوة للخلافة، فإلى جانب المقالات التي نشرها العلماء في الصحف المصرية؛ أنشأت سكرتارية المؤتمر مجلة علمية دينية دورية للدعوة لعقد المؤتمر باسم " مجلة المؤتمر الإسلامي العام للخلافة بمصر " والتي ظهر العدد الأول منها في شهر ربيع الأول 1343هـ / أكتوبر 1924م ثم استمر صدور المجلة شهرياً حتى العدد الرابع ثم صدر منها خمسة أعداد أخرى غير منتظمة خلال عامي 1925 / 1926م، ولقد حمل لواء الكتابة فيها وفي غيرها من

الصحف السيارة الشيخ رشيد رضا والشيخ عبد الباقي سرور نعيم وعبد العزيز الإشرافي وكان مديرها المسئول ورئيس تحريرها الشيخ محمد فرج المنيأوي السكرتير بالمؤتمر، وإلى جانب مجلة المؤتمر الإسلامي العام كان هناك صحيفة تصدر يوم الجمعة من كل أسبوع بعنوان " نشرة الأزهر " وكان يرأس تحريرها الشيخ أحمد مختار الحنبلي من علماء الأزهر وكانت تنشر المقالات التي تشرح مسألة الخلافة وكذلك أخبار لجان مؤتمر الخلافة وقراراتها والدعوة للمؤتمر.

ولقد صرح الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الأزهر لمندوبي الصحف بقوله " إن المؤتمر الذى سوف يعقد في القاهرة ليس المقصود منه إلا أداء خدمة جليلة للعالم الإسلامي، وأنه بعيد كل البعد عن الأغراض والغايات التي تتردد على لسان الحاقدين وما يراد منه إلا بحث مسألة الخلافة ودراستها من الوجهة العلمية والدينية فليكيف المغرضون عن حملتهم الهوجاء ولا يعرقلوا جهد العاملين لخير الإسلام والمسلمين."

وعندما صدر كتاب الشيخ علي عبد الرازق بعنوان " الإسلام وأصول الحكم " بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام في رمضان 1343 هـ / أبريل 1925م تفجر هذا الكتاب معركة صاخبة بين جمهور المسلمين فأكثرهم أنكر ما رآه صاحبه وكان على رأس هؤلاء علماء الأزهر الذين نشطوا في نقد الكتاب وتفنيد آرائه ووضحوا للناس خطأه وكان أشهرهم الشيوخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية ومحمد الخضر حسين التونسي - الذي أصبح فيما بعد شيخاً للأزهر - وطاهر بن عاشور (شيخ السادة المالكية بالديار التونسية) ومحمد شاكر الذي شغل منصب وكيل الأزهر وأيوسف الدجوي وعبد الباقي سرور نعيم.

وفي جريدة اللواء المصري وصف رشيد رضا الكتاب بأنه هدم لحكم الإسلام وتفريق لجماعته وإباحة مطلقة لعصيان الله ورسوله في جميع الأحكام الشرعية الدنيوية وتجهيل للمسلمين من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، كما كتب الشيخ محمد شاكر في صحيفة المقطم فقال " هل يريد عالمنا الأزهرى وقاضينا الشرعي أن تقلد مصر تركيا في مساواة المرأة بالرجل في الميراث وعدم الزواج إلا بواحدة وإبطال المراسيم الدينية في عقد الزواج."

وفي غرة ذي الحجة 1343 هـ / 23 يونيو 1925م رفع اثنان وستون عالماً إلى شيخ الأزهر عريضة يطالبون فيها بمحاكمة الشيخ علي عبد الرازق، وبعد اجتماع لجنة من كبار العلماء لفحص الكتاب وإظهار ما فيه من أخطاء ثم رفعتها إلى هيئة كبار العلماء التي وجهت إلى الشيخ تهمة الخطأ

الفاحش في أمر معلوم من الدين بالضرورة وفي اجتماعها يوم الأربعاء 22 محرم 1344 هـ/ 12 أغسطس 1925 م برئاسة شيخ الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوي وحضور أربعة وعشرين عالماً من أعضائها أصدرت الهيئة حكمها بإخراج الشيخ علي عبد الرازق من زمرة العلماء ولا يقبل الطعن في الحكم ولقد ترتب على هذا الحكم محو اسمه من سجلات الأزهر والمعاهد الأخرى وعدم أهليته للقيام بأي وظيفة كانت دينية أو غير دينية.

وقد عقد مؤتمر الخلافة في الأسبوع الأول من ذي القعدة 1344 هـ/ 13 - 19 مايو 1926 م، وحضره العديد من وفود البلدان الإسلامية في مقدمتها: من طرابلس الغرب الأمير إدريس السنوسي أمير برقة ومن تونس الشيخ محمد الصالح التونسي عضو مجلس الأمة التونسي ومن مراكش السيد محمد الصديق من كبار العلماء بمراكش ومن جنوب إفريقيا الشيخ أحمد بهاء الدين مندوب جمعية الخلافة ومن إندونيسيا الدكتور عبد الله أحمد رئيس حزب المرشدين للديانة الإسلامية ومن الهند عناية الله خان المشرقي رئيس دار العلوم بالهند ومن اليمن السيد الميرغني الإدريسي من أمراء تهامة ومن الحجاز الشريف يحيى بن عدنان ومن فلسطين الشيخ خليل الخالدي رئيس المحكمة الشرعية بفلسطين ومن العراق عطا الله الخطيب مدير أوقاف بغداد ويعقوب شنكوفيتش مفتي جمهورية بولونيا.

ولقد نظر المؤتمر في مسألة الخلافة من الناحيتين الدينية والعلمية وكانت أهم النتائج التي توصل لها المؤتمر هي أن الخلافة ضرورة وواجبة في الإسلام ودعا الأمم الإسلامية إلى إحيائها خوفاً من الوقوع في الإثم، وأنه ليس هناك ما يمنع المسلمين من مبايعة خليفة تتوفر فيه الشروط التي اشترطها علماء الدين على الرغم من أن المؤتمر لم يبايع أحداً لأنه لم يكن قد توصل في بحثه في ذلك الوقت لشخصية لها من الشهرة والمكانة ما يحمل المسلمين على الاعتراف بإسناد الخلافة إليها فكان ذلك من العقبات التي وقفت في طريق إحياء الخلافة.

ارتكز المؤتمر على أنه ليس لطائفه أو فريق إسلامي مهما بلغ من القوة أن يتصرف في هذا الأمر منفرداً أو أن يفاجئ العالم الإسلامي ويجعله أمام الأمر الواقع، وأوصى المؤتمر بعقد مؤتمر آخر تمثل فيه جميع الشعوب الإسلامية تمثيلاً تاماً منطلقاً من مبدأ الشورى وإجماع الأمة على خليفة واحد، ووجه المؤتمر نداءه إلى جميع الأمم الإسلامية أن لا يهملوا أمر الخلافة التي هي روح الإسلام ومظهره وأن يعملوا جميعاً لتحقيقها على الوجه الأمثل.

• رعاية الأزهر لحقوق المسلمين في العالم الإسلامي ودفاعه عنها :

إن أفضل ما قدمه والي مصر محمد علي باشا عندما وجه حملاته إلى السودان عام 1235هـ / 1820م، هو كيانه ذو الحدود السياسية الحاضرة، فإلى ما قبل عهده لم تكن لتتنظم السودان وحدة سياسية ذات طابع موحد، ولقد كان لعلماء الأزهر شأن كبير في نشر العقيدة الإسلامية في كافة ربوعه، وأصبح السودان مركز الدعوة ومنه يتم إرسال العلماء لغرب وجنوب القارة.

توثقت صلات الشعب السوداني بعلماء الأزهر الوافدين إليهم، وكان أكثر علماء السودان ممن تخرجوا في الأزهر أو تلقوا العلم على يدي علمائه، كما انضم إلى الثورة المهدية فقهاء وعلماء سودانيون ممن درسوا في الأزهر، وشغلوا مناصب مهمة خاصة في القضاء الشرعي، ومن بينهم الشيخ الحسين الزهراء، والشيخ السلاوى، والشيخ إسماعيل عبد القادر الكردفاني، والشيخ محمد عمر البنا، والشيخ محمد البدوي .

وقد برز دور الإمام محمد عبده في أثناء السيطرة البريطانية على شئون السودان في ظل الحكم الثنائي؛ خاصة بعد أن أصبح الإمام مفتياً لمصر سنة 1317هـ / 1899م، فاختار لشغل مناصب القضاة عدداً ممن تتلمذوا على يديه في هذه الفترة منهم الشيخ محمد شاكراً والشيخ محمد مصطفى المراغى واستمر هذا التقليد جارياً حتى سنة 1366هـ / 1947م؛ حين تولى الشيخ أحمد الطاهر وهو أول سوداني يتولى منصب القضاء.

وعندما أنشأ المستعمر البريطاني المعهد العلمي بأم درمان سنة 1330هـ / 1912م، ليصرف أهل السودان عن الالتحاق بالأزهر، ولكن أهل السودان كانوا يبعثون بأبنائهم لتلقى المعارف والعلوم في المعهد العلمي ثم بعد ذلك يرسلون أبناءهم لاستكمال تعليمهم بالأزهر. وفي عام 1366هـ / 1947م انتدبت بعثة من الأزهر لأول مرة للتدريس في معهد أم درمان، وإيفاد بعثات من الأزهر للعمل بالمعهد، وقد أسهم علماء الأزهر في إنشاء مكتبة علمية ضخمة بالمعهد. كما عملوا على إصلاح برامج التعليم، وفي عام 1376هـ / 1957م أنشأ بالمعهد قسمين أحدهما للشريعة الإسلامية وآخر للغة العربية مستعيناً بأساتذة من الأزهر، وما لبث القسم العالي أن تطور إلى كلية إسلامية عام 1382هـ / 1963م، ثم أصبح عام 1389هـ / 1970م جامعة إسلامية.

وقد أشارت إحدى الصحف المصرية في رجب 1353هـ / نوفمبر 1934م، إلى أن مشيخة الأزهر قررت اختيار ثلاثة من العلماء يتجه أحدهم إلى جنوب إفريقيا، والآخران إلى بلاد الحبشة،

ومن الملاحظ أن نبأ إرسال البعثة الأزهرية إلى الهند سنة 1356هـ / 1937م كان له صدى كبير لدى مسلمي جنوب أفريقيا، حيث تلقت إدارة الأزهر في فبراير من العام ذاته رسالة من بعض المشتغلين بالشئون الإسلامية في جنوب إفريقيا جاء فيه: إن المسلمين في هذه البلاد قد أبلغوا النبأ الخاص بإيفاد بعثة أزهرية إلى الهند لدراسة أحوال المسلمين فيها فاغتنبوا أشد الاغتناب بما تبديه مشيخة الأزهر في عهدها الإصلاحى الجديد إذ بدأت تتصل اتصالاً وثيقاً بمختلف الأئمة الإسلامية، وقد وصفت الرسالة الشيخ محمد مصطفى المراغى في مشيخته الثانية 1354هـ / 1935م - 1364هـ / 1945م بالمصلح العظيم، ومما جاء فيها أن مسلمي هذه البلاد في حاجة إلى الوقوف على آراء الفقهاء وعلماء الدين في مختلف المسائل، وهم لهذا يرجون أن يعمل على إيفاد بعثة من علماء الأزهر إلى هذه البلاد ليتفقه مسلموها في أمور دينهم، حينذاك قرر شيخ الأزهر بحث ما يمكن اتخاذه بشأن هذا الأمر من الناحية العملية.

وعندما حضر إلى مشيخة الأزهر في سنة 1352هـ / 1934م عدد من مسلمي الحبشة والتقوا بالشيخ محمد الأحمدى الظواهري، وأخبروه بأن عدد المسلمين يبلغ نحو نصف سكان الحبشة، وأنهم لا يعرفون من أحكام الدين الإسلامى شيئاً، وأنه لا توجد هناك مدارس إسلامية سوى المدرسة التي أنشأها نادي الاتفاق الإسلامى، وأمدتها وزارة المعارف بمدرسين أحدهما من خريجي الأزهر، والآخر من خريجي دار العلوم، وطلب رئيس نادي الاتفاق ونائبه إلى الشيخ الظواهري إرسال عالمن من علماء الأزهر الشافعية إلى بلاد الحبشة؛ لينضما إلى مبعوثي وزارة المعارف، وقد تمت موافقة المجلس الأعلى للأزهر، ووقع الاختيار على الشيخ يوسف علي يوسف والشيخ محمود أحمد عمر النشوي للتدريس في مدرسة نادي الاتفاق الإسلامى، وقبل سفرهما زودهما الشيخ الظواهري ببعض النصائح لإنجاح المهمة التي أوفدا من أجلها .

وصلت بعثة الأزهر إلى أديس أبابا في شوال 1353هـ / 6 فبراير 1935م فاستقبلها المسلمون هناك استقبالا حافلاً رائعاً شاكرين لمصر وللأزهر الشريف فضله عليهم وتلبية طلبهم، وإلى جانب عمل بعثة الأزهر في مدرسة الاتفاق الإسلامى، فقد قام الشيخ يوسف على بنشاط بارز في منطقتي " هرر ودريدوه " فقد قام مسلمو الحبشة في هرر بإنشاء جمعية خيرية تحت رئاسة الشيخ عوض بن أبي بكر باحاتم، وقد وضعت الجمعية لنفسها نظاماً يدور حول الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي على المنكر، وقامت بتأسيس مدرسة خيرية لأبناء المسلمين افتتحت رسمياً في 8 ربيع الأول

1354هـ/ 9 يونيو 1935م، وقد تبرعت الحكومة المصرية للمدرسة، كما تقرر توجيه الشيخ يوسف على للتدريس فيها إلى جانب القيام بمهمة الوعظ في هرر خاصة والحبشة عامة.

وبعد احتلال إيطاليا للحبشة؛ أبدت السلطات الإيطالية رغبتها في إدارة مدرسة الاتفاق الإسلامي مما يعني الاستغناء عن مبعوثي الأزهر، والذين تقرر عودتهم إلى مصر، وبالفعل غادرت بعثة الأزهر أديس أبابا في 11 رجب 1354هـ/ 8 أكتوبر 1935م. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي ربيع الآخر 1366هـ/ مارس 1947م ورد إلى وزارة الخارجية تقرير وضعه أحمد يوسف الملحق بوزارة الخارجية المصرية عن أحوال المسلمين في الحبشة، ويعرض فيه صورة بائسة للحالة التي يعيشونها ومنها إجبارهم على اعتناق المسيحية، وكيف أن الاحتلال الإيطالي قام بإعادة تقسيم البلاد إداريًا، وغير أسماء المقاطعات التي لها صبغة إسلامية كما سمح للمنصرين بالعمل في المناطق الإسلامية دون المسيحية، وقد أبرز التقرير تطلع مسلمي الحبشة لمصر والأزهر الشريف لمساعدتهم في الحفاظ على عقيدتهم وتطهيرها مما دخل عليها من ترهات.

وبدأت وزارة الخارجية في الإعداد لإيفاد بعثة علمية دينية من وزارة المعارف والأزهر لبحث الحالة العلمية والدينية في الحبشة وغيرها من جهات إفريقيا، وفي 6 جماد الآخر 1366هـ/ 24 يونيو 1947م عقد اجتماع بوزارة الخارجية؛ وفي حين اقترح مندوب وزارة المعارف الثاني في إرسال هذه البعثات، بعد الحصول على المعلومات الكافية من وزارة الخارجية ومفوضياتها في الكاب وأديس أبابا، أصرّ الدكتور محمود حب الله على إيفادها فوراً دون إبطاء لتتصل بزعماء المسلمين في هذه البلاد، وذكر أنهم سيقدمون للبعثة كل أسباب التيسير والمعونة، وبعد مناقشة الرأيين اتفق على حل وسط بأن ترسل وزارة الخارجية إلى مفوضياتها المذكورة لإعداد برنامج الرحلة، كما تقرر القيام بالمهمة على مرحلتين: تتناول الأولى منهما جنوب إفريقيا، والثانية بلاد الحبشة، كما اتفق على الاستجابة لمطالب زعماء المسلمين في إرتريا والصومال لإيفاد بعض المدرسين لعدم تعارضها مع البعثات المطلوب إيفاده، واقرحت المفوضية في 16 ذي القعدة 1366هـ/ أواخر سبتمبر 1947م موعداً لسفر البعثة، على أن يرافقها في تلك الزيارة الشيخ عمر أحمد الأزهري، وهو من أهالي تلك المناطق والملمين بها إلماماً تاماً، وهو من العلماء الذين تلقوا علومهم بالأزهر، والذي أبدى استعداداه التام للقيام بهذا العمل، ومن المؤسف أن

البعثة لم تتمكن من السفر؛ لتأزم العلاقات بين مصر وإثيوبيا، نظراً لعدم التزام الأخيرة باتفاقية 1891 م أو الاعتراف باتفاقية 1902 م؛ المنظمة لمياه النيل، كما رفض هيلاسلاسي مقترح مصر بإنشاء "دولة حوض النيل الكبرى"، هذا فضلاً عما كانت تنشره بعض الصحف المصرية عن أحوال المسلمين في إثيوبيا ومعاملة الحكومة الإثيوبية لهم.

ومن جهود الأزهر بأفريقيا وصول أول بعثة أزهرية إلى إرتريا برئاسة الشيخ على مصطفى الغرابي أطلق عليها "البعثة الأزهرية الأولى"، وقامت بمجموعة من الأعمال الجليلية منها:

- 1 - إنشاء معهد ديني رسمي، وقد فتح المعهد بصفة رسمية سنة 1363 هـ/ 1944 م وقد أطلق عليه "معهد فاروق الأول" - في مبنى مجاور للمسجد الجامع بأسمرأ.
- 2 - إلقاء العظات اليومية والأسبوعية، وإمامة المسلمين في الصلاة وإلقاء المحاضرات في النوادي والاحتفالات، والطواف بالأقاليم والقرى والمدن للوعظ والإرشاد، ومحاربة موجات التنصير، وتلبية الدعوات الخاصة والعامة في الحفلات في تلك الأقاليم.
- 3 - تغذية الصحف والصحفيين الذين يعطفون على حالة المسلمين في إثيوبيا بالمقالات، التي تهافت على قراءتها الطبقة المثقفة في إرتريا وإثيوبيا.
- 4 - جمع التبرعات لإنشاء مسجد جديد بمنطقة كرن، كما كانت البعثة موضع إعجاب في منطقة "أغوردات" ومصوع وقندع وجميع أنحاء إرتريا، وبصفة عامة كان لبعثة الأزهر وضع مرموق في عيون المسلمين أجمعين.

كما بدأ التفكير في إرسال بعثة من الأزهر إلى مناطق شرق إفريقيا في سنة 1365 هـ/ 1946 م إثر اتصال عدد من الجمعيات الإسلامية مثل "الجمعية الثقافية الإسلامية" و"الجمعية الخيرية الإسلامية لإفريقيا الشرقية" بالأزهر الشريف؛ لنشر الثقافة الإسلامية والدعوة إلى الإسلام، وغيرها من المساعدات الأدبية والمادية التي يمكن أن يقدمها الأزهر في هذا السبيل.

وعندما عرضت هذه الرسائل على شيخ الأزهر مصطفى عبد الرازق (1364 هـ/ 1945 م - 1366 هـ/ 1947 م) أبدى استجابته السريعة، وكلف الدكتور محمود حب الله بدراسة هذه المسألة بعد أن نبهه إلى عظم المسؤولية التي سيقوم بها باعتباره سيُرسَل إلى وكر المنصرين وعشهم الذي ركزوا فيه جهودهم منذ عشرات السنين في ظل دعم قوي من أوروبا وأمريكا شعباً وحكومات، بينما

المسلمون يعانون من عدم الانسجام، خاصة وأن هذه المهمة ستكون أول اختبار عملي من نوعه للأزهر ولرجالها، وحين أبدت بعض الصحف المصرية معارضة شديدة لإيفاد هذه البعثة، لم يتأثر شيخ الأزهر بها وازداد عزماً على أدائها باعتبارها واجبا عينيا على الأزهر، وفي 11 شوال 1365هـ/ 7 سبتمبر 1946م، غادر الدكتور حب الله مصر في زيارة لدار السلام وزنجبار وكمبالا ونيروبي، وتركزت جهود بعثة الأزهر في إلقاء الدروس والمحاضرات، وزيارة المساجد ومعاهد التدريس في المدن الكبرى وكثير من القرى في شرق إفريقيا، وقد اتبع منهجاً متميزاً في الدعوة إذ كثيراً ما كان يترك للحاضرين والأهالي اختيار موضوع المحاضرات لأنهم أكثر الناس دراية بحاجاتهم ومشكلاتهم، وقد تركزت هذه المحاضرات حول وجود الله وأدلة العقلية، وحاجة الناس إلى هداية ربانية، وبعثة محمد (صلى الله عليه وسلم)، ودواعيها وأغراضها، ونظرة الإسلام إلى حرية الفرد، وقد ألفت هذه المحاضرات باللغة الإنجليزية وقليل منها باللغة العربية، وقام الوطنيون بترجمتها إلى لغتهم، وحضرها طوائف متباينة وأديان متعددة وأجناس مختلفة.

وفي حين كان يتردد كوكبة علماء الأزهر على أثيوبيا وإريتريا، كان بعض أهالي تلك البلدين يفدون لمصر لتلقي العلم بالأزهر، وكان يوجد بأثيوبيا بعض المعاهد الأهلية الإسلامية في أسمرة ومصوع وكرن وأغوردات، وتشرف الجمعيات الخيرية الإسلامية على هذه المعاهد وتزودها بحاجاتها من الكتب والأدوات المدرسية، ومن أهم المعاهد المرتبطة بالأزهر معهد أسمرة الديني الذي أنشئ في عام 1361هـ / 1942م، كما يوجد بالجامع الأزهر رواق خاص بالوافدين من أثيوبيا والمناطق المجاورة وهو رواق الخبر، وما يزال الأزهر يقدم بعض المنح للطلاب الإثيوبيين والإريتريين للدراسة بمعهد البحوث الإسلامية وجامعة الأزهر.

وقد انتشر الإسلام على نطاق واسع خاصة بالمدن الساحلية بالصومال، وأثناء الاحتلال الإيطالي في عام 1313هـ/ 1896م ضعفت الصلة بين الأزهر والصومال حيث خشي الإيطاليون من أثر هذه الصلات في إذكاء الروح القومية بين الوطنيين، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وصلت أول بعثة أزهرية للصومال في ربيع أول 1370هـ/ فبراير 1951م، وكان لها دور كبير ونشاط ملحوظ في لم الشمل، ومن ذلك ما ورد إلى الديوان الملكي في رمضان 1370هـ/ يوليو 1951م من نائين عن الأحزاب ورجال الدين والأعيان ببلدة بيدوة (بالصومال الإيطالي وقتذاك)

يعرضون فيه أنهم قد تعاهدوا أمام البعثة المصرية التي نزلت عندهم بطرح الخصومات، وفض ما بينهم من منازعات؛ إعلاء لكلمة الدين، وإبقاء للوحدة الإسلامية... وهم يرفعون أجزل الشكر على إيفاد بعثة الأزهر، ويلتمسون إيفاد بعثة دائمة لبلدتهم المذكورة التي تعتبر المدينة الثانية للقطر الصومالي بعد مدينة مقديشو، واستجابت مشيخة الأزهر لهذا الاقتراح، وتقرر في شوال 1371هـ/ يوليو 1952م إيفاد بعثة برئاسة الشيخ أبو بكر ذكري وعضوية الشيخ يوسف عبد النعيم ومحمود عيد و محمد المهدي محمود، وبعد جهود واتصالات وصلت البعثة الأزهرية، واستقبلها الأهالي استقبالا منقطع النظير.

وطلب الصوماليون من مصر المساعدة في إنشاء مركز ثقافي وعربي ومسجد وعيادة طبية ومدرستين وقد وافقت الإدارة الإيطالية في عام 1371هـ/ 1952م على ذلك، كما منحت مصر عددا غير قليل من طلبة الصومال منحا للدراسة في الجامعة الأزهرية والجامعات المصرية، وبعد حصول الصومال على استقلالها في عام 1379هـ/ 1960م، بدأ تنفيذ سياسة تعليمية وطنية، كما بدا منذ عام 1389هـ/ 1969م في إنشاء جامعة مقديشو وقد توافد الطلاب الصوماليون على مصر للدراسة بالأزهر، وكان لهم رواق خاص (رواق زيلع) وقد نجحت البعثة التعليمية الأزهرية للصومال في افتتاح معهد الدراسات الإسلامية بمقديشو، كما اهتم الأزهر بتزويد المعاهد الدينية في الصومال والمدارس الدينية بحاجتها بالكتب والأدوات.

والحقيقة أن نشاط البعثة الأزهرية في الصومال بعد الاستقلال شمل عدة مجالات بالإضافة إلى مجال التعليم في المعاهد والمدارس المختلفة فقد اهتم أعضاء البعثة بإلقاء المحاضرات الأدبية والدينية في المركز الثقافي الإسلامي والأندية العلمية والمساجد، كما أصدر أعضاء البعثة مجلة شهرية حافلة بالمقالات والتحليلات القيمة، وكان رجال البعثة المرجع في شرح الغامض في المواقف المختلفة .

وفي سنة 1365هـ/ 1946م كتبت "الجمعية الإسلامية الثقافية" برتوريا إلى الشيخ مصطفى عبد الرازق تطلب منه اختيار عالم أزهرى ليلقى محاضرات دينية في جهات مختلفة باتحاد جنوب إفريقيا، ووافقت مشيخة الأزهر على هذا الطلب، واختارت لهذه المهمة الدكتور محمود حب الله المدرس بكلية أصول الدين والحاصل على الدكتوراه من إنجلترا، وحددت مشيخة الأزهر أول ذي الحجة 1365هـ/ أول نوفمبر 1946م موعدًا لمغادرة الدكتور محمود حب الله القاهرة إلى ممباسا ومنها إلى جنوب إفريقيا، وأرسلت إلى وزارة الخارجية المصرية لتسهيل مهمته، وفي حين طلب

مستولو الخارجية عقد اجتماع مع الدكتور حب الله لمناقشة أمر تلك البعثة، رأى أولئك المسئولون أنه من الصواب عدم إجابة دعوة الجمعية المذكورة، لسببين رئيسيين: اختلاف المسلمين وتفرقهم في جنوب إفريقيا إلى عدة طوائف تناقض بعضها البعض، مما يعرض مندوب الأزهر إلى الحديث في بعض المسائل التي قد تؤدي إلى إظهار التحيز لرأي ضد آخر، وضعف نفوذ المسلمين بصفة عامة، وإقامتهم في مناطق لا تتوافر فيها أسباب الراحة؛ مما يصعب مهمة مبعوث الأزهر.

وقد نتج عن هذه المشاورات التي دعمتها تقارير واردة من قنصلية مصر في مدينة الكاب إلى اقتناع الدكتور حب الله بتأجيل بعثة جنوب إفريقيا، ومن ثم توجه إلى شرق إفريقيا، وفي العام التالي 1366 هـ / 1947 م رأت مشيخة الأزهر " أنه من المصلحة إرسال بعثة من أساتذة الجامع الأزهر ووزارة المعارف إلى جنوب إفريقيا لدراسة أحوال المسلمين هناك، والوقوف على حاجاتهم الثقافية والدينية، وكتبت إلى وزارة الخارجية تستفسر عن تعليماتها في هذا الصدد، واللافت أن مشيخة الأزهر أعادت فتح الموضوع من جديد في ذي الحجة 1369 هـ / أكتوبر 1950 م، حيث أرسلت إلى الخارجية تعلمها بالطلبات والالتماسات التي وردت من أهالي البلاد الإفريقية التي يعربون فيها عن حاجتهم الماسة إلى من يرشدهم إلى أحكام دينهم الخفيف، ويوضح لهم طريق الهداية والرشاد، راجين من الأزهر إرسال مدرسين من أبنائه لينبشوا في هذه الأرجاء يدعون إلى سبيل الله، عندئذ جاء رد الخارجية بالموافقة على إيفاد هذه البعثات في شهر جماد أول 1370 هـ / مارس 1951 م، ومن ثم توجه الدكتور حب الله إلى جنوب إفريقيا تنفيذاً للمهمة التي أوفد من أجلها.

ومنذ عام 1954 قام الرئيس عبد الناصر بتأكيد مكانة مصر وتدعيم علاقتها بدول القارة الأفريقية، وقد اتخذ الأزهر الشريف منارة لتدعيم تلك العلاقات ومساراً لهدفه الذي يسعى إليه، حيث اهتمت مصر بالمبعوثين الأزهرين اهتماماً كبيراً وبذل الأزهر والقائمون عليه قصارى جهدهم لإيفاد صفوة العلماء ليلقوا محاضرات باللغات الأجنبية تبعا لثقافات ولغات الدول للدعوة إلى الإسلام ولتثقيف المسلمين المقيمين في كل أنحاء القارة الإفريقية.

كما قام علماء الأزهر بدور رائد في مساعدة المسلمين في أفريقيا وأرسلت البعثات التعليمية إلى الجمعيات والمدارس الإسلامية، وأسهمت في إقامة المساجد، وأنشأت المراكز الإسلامية في الصومال وتنزانيا، وخصصت المنح الدراسية للطلاب الأفارقة، وحفدتهم على مواصلة دراستهم بالأزهر. كما ساعد الأزهر المبعوثين خاصة الأفارقة سواء كانوا من الدارسين بالمعاهد أو إحدى الكليات،

وأضحى لهؤلاء الخريجين في الأزهر دور كبير في خدمة المكتبة الإسلامية بغير اللسان العربي، فهم سفراء وعلماء إلى بلادهم ينشرون الثقافة الإسلامية في ربوع هذه البلاد .

وعندما صدر قانون تطوير الأزهر سنة 1381هـ / 1961م، وتضمنت الدراسة فيه الكليات العملية التي يجمع خريجوها بين الثقافة الدينية والثقافة العلمية المطلوبة في مختلف المجالات - كان الهدف الأساسي هو إعداد هؤلاء الخريجين لسد الفراغ في البلاد الأفريقية من النواحي المتعددة، وتشرف إدارة البعثات الإسلامية التابعة لمجمع البعثات الإسلامية بالأزهر على المبعوثين الأزهرين للبلاد الأفريقية وكان عدد المبعوثين في بداية تطبيق قانون التطوير بلغ نحو 167 مبعوثاً، وفي عام 1382هـ / 1962م بلغ 217 مبعوثاً، وعام 1383هـ / 1963م كان 395 مبعوثاً، وفي عام 1390هـ / 1970م كان عدد المبعوثين في تزايد فقد بلغ 893 مبعوثاً، وتراوح عددهم عام 1391هـ / 1971م نحو 1500 مبعوث أوفدوا إلى البلاد الآتية تلبية لرغبتها: ارتريا، الجزائر، السنغال، موريتانيا، السودان، نيجيريا، سيراليون، ليبيا، تنزانيا، بورندي، مالاغاشي. وقد تضاعفت الأعداد في السنوات التالية.

ومن الجدير بالذكر أن 65 ٪ من الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر هم من الأفارقة، كما أن 75 ٪ من المبعوثين الأزهرين للعالم يذهبون إلى قارة أفريقيا، وتكشف إحدى الدراسات المصرية عن تركيز معظم الطلاب الوافدين من إفريقيا في الكليات الشرعية واللغوية، حيث تصل نسبتهم إلى حوالي 85 ٪، فيما تحوز الكليات التطبيقية والعملية على 15 ٪.

كما اهتم الأزهر بإنشاء المراكز الإسلامية في الدول الأفريقية في كل من ليبيا والمغرب وغانا وزنجبار عام 1384هـ / 1964م، وفي الصومال وتنزانيا وموريتانيا وسيراليون عام 1387هـ / 1967م، على أن تقوم من خلال مبعوثيها في هذه المراكز الإسلامية برعاية شئون المسلمين والوقوف على أحوالهم، كما يقوم الأزهر بتزويد هذه المراكز بالكتب الدينية الإسلامية الحديثة دائماً والمصاحف، كما أرسل الأزهر الشريف العديد من البعثات التعليمية إلى الجمعيات والمدارس الأفريقية، وإقامة المساجد، وخصص المنح الدراسية لمسلمي أفريقيا في الأزهر حسب ما تحتاج إليه هذه الدول، وتعدد مهام مبعوثي الأزهر إلى المراكز الإسلامية الأفريقية فهي ممثلة في الدعاة والوعظ، ومبعوثين للإمامة والخطابة وتلاوة القرآن، ومبعوثين لمختلف المراحل التعليمية، ومبعوثي للدعوة الإسلامية ونشر الدين الإسلامي كما يرسل الأزهر البعثات في المحافل الدولية.

وقد حرص الأزهر على إصدار بيانات يدافع فيها ويشجب ويدين بشدة كل التجاوزات التي تتخذ بشأنهم من قبل غير المسلمين ومن ذلك :

البيان الذى أصدره الأزهر الشريف بخصوص ما يحدث في إفريقيا الوسطى من حملة اضطهاد ظالمة ضد المواطنين المسلمين، أدت إلى إصابة واستشهاد الكثير من المسلمين وطردهم من ديارهم وتدمير ممتلكاتهم، على مرأى ومسمع الحكومة والعالم أجمع ، والذى أكد على ما يلي:

1- يدعو الأزهر حكومة إفريقيا الوسطى إلى تحمل مسؤوليتها أمام مواطنيها المسلمين وغيرهم، باتخاذ كافة السبل لحمايتهم من اعتداءات المتطرفين، والتي تعد تطوراً خطيراً مناهضاً للقيم الإنسانية والحريات والتنوع الثقافي والتسامح واحترام حقوق الإنسان..

2- كما يدعو الأزهر الجميع إلى الرحمة والتسامح والعودة إلى الحوار البناء، والتصالح لأن عمليات القتل والترويع لا تخدم التعايش بين أبناء الوطن الواحد، بل تزيد من الفرقة والافتتال والفتنة التي تهدم الأوطان.

3 - يطالب الأزهر منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والعالم الحر ببذل كل جهودها لحماية المضطهدين في إفريقيا الوسطى، ويوجه نداءً خاصاً إلى الدول الإسلامية باستعمال علاقاتها الدبلوماسية وكل الوسائل المشروعة لحماية المسلمين، وعودة الهدوء والأمن والأمان إليهم، ومعاقبة المعتدين حسب القانون⁽¹⁾.

كذلك أصدر الأزهر بياناً حول ما أثير عن حظر السلطات الأجنبية للإسلام جاء فيه:

إن الأزهر الشريف يتابع بقلق بالغ ما تناقلته وسائل الإعلام حول قيام السلطات الأجنبية بحظر الإسلام على أراضيها، ومنع المسلمين من ممارسة شعائهم الدينية، بحجة أن الحكومة الأجنبية لا ترحب بالمسلمين المتشددین على أراضيها، وإيضاً هدمها مسجداً يوم 17 أكتوبر في بلدية فيانازانجو في لواندا العاصمة.

ويأمل الأزهر الشريف أن يكون ما تناقلته الأنباء عن هذا الأمر غير صحيح لأنه يتنافى مع الحرية الدينية وأبسط الحقوق الإنسانية ومبادئ التسامح والتعايش السلمى، يؤكد الأزهر على الحقائق التالية:

1. على الحكومة الأجنبية أن توضح الأمر وتحدد موقفها صريحاً وواضحاً.

1 - نقلاً عن بوابة الأزهر الإلكترونية .

2. يدعو الأزهر المواطنين المسلمين في أنجولا لأن يكونوا دعاة سلام وأمن وأخوة وطنية، كما يدعو الحكومة الأنجولية إلى التعامل مع الموقف بعقلانية، بعيدة عن ردات الفعل التي تزيد المواقف تعقيداً.

3. يدعو الأزهر المنظمات الإسلامية وخاصة منظمة التعاون الإسلامي إلى إرسال لجنة لتقصي الحقائق والأوضاع الخاصة بالمواطنين المسلمين وإطلاع الحكومة الأنجولية على حقيقة الدين الإسلامي النابذة للعنف والتطرف

ويتمنى الأزهر للشعب الأنجولي بكل طوائفه أن يتعايشوا بسلام وأخوة، وأن ينبذوا كل محاولات الشرذم الطائفي ومحاولات تمييز طرف على طرف أو إقصاء طرفٍ لحساب طرف آخر⁽¹⁾.

• موقف الأزهر من القاديانية والبهائية والشيعية والدروز :

يتضح دور الأزهر في الدفاع عن قيمة الدين وترسيخها من خلال مواقفه من هذه الأفكار الهدامة والفرق الباطلة الضالة المفارقة لما عليه المسلمين فقد أصدر الأزهر قراراً في عهد شيخ الأزهر الأسبق الشيخ جاد الحق على جاد الحق جاء فيه " أن أتباع مذهب القاديانية ليسوا مسلمين " وهو ما جددته مجمع البحوث الإسلامية في قرار جديد في العام 2007 م .
أما عن موقف الأزهر من البهائية فتمثل في التالي :

1- أفتى الشيخ سليم البشري شيخ الجامع الأزهر بتكفير «ميرزا عباس» زعيم البهائيين ونشرت هذه الفتوى في جريدة مصر الفتاة في (27/12/1910م) بالعدد (692) ، وحكم أيضاً على من يعتنق هذه النحلة بالردة عن دين المسلمين⁽²⁾.

2- صدر حكم محكمة المحلة الكبرى الشرعية في (30/6/1946) بطلاق امرأة اعتنق زوجها البهائية باعتباره مرتدّاً.

3- أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر في (23/9/1947)، وفي (3/9/1949) فتوتين بردة من يعتنق البهائية.

4- صدرت فتاوى دار الإفتاء المصرية في (11/3/1939)، وفي (13/4/1950) وفي (25/3/1968)، بأن البهائيين مرتدّون عن الإسلام .

1 -نقلا عن بوابة الأزهر الإلكترونية .

2 -أنظر : فتاوى دار الإفتاء، باب: من أحكام المقابر والجبانات والجنازات ونقل الموتى برقم (609). نقلاً عن كتاب فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف حول البهائية والقاديانية، ط دار اليسر - القاهرة.

5- وأخيراً أجابت أمانة مجمع البحوث الإسلامية على استفسار نيابة أمن الدولة العليا عن حكم البهائية، بأنها نحلة باطلة لخروجها عن الإسلام بدعوتها للإلحاد والكفر، وأنَّ مَنْ يعتنقها يكون مرتدّاً عن الإسلام.

وبشأن الدروز فقد حكم الشيخ عبدالمجيد سليم بكفرهم صراحة⁽¹⁾.

أما عن موقف الأزهر من الشيعة فرغم أن محاولات التقريب معهم بدأت من الأزهر الشريف على يد شيخ مشايخنا العلامة محمود شلتوت ، وكذا دعا إليها شيخ الأزهر الشيخ عبدالمجيد سليم فإن الأزهر لما تبين له حقيقة هذا الدين الجديد الذى يزعم أتباعه الانتساب للإسلام تحت مسمى الشيعة فإن مواقفه تغيرت تماماً لا سيما فى عهد شيخ الأزهر الحالى ، ومن ثم بدأنا نرى كتباً توضح حقيقة ضلال هذه الفرقة تطبع بمجلة الأزهر وتوزع كهدايا على عموم المسلمين ليأخذوا حذرهم من هذه النحلة الباطلة ، ومن هذه الكتب كتاب الخطوط العريضة لدين الشيعة الذى صنفه علم من أعلام الفكر الإسلامى له تجارب كثيرة مع الشيعة وهو الشيخ المجاهد محب الدين الخطيب ، وكتاب صورتان متضادتان عند السنة والشيعة الإمامية للعلامة أبى الحسن الندوى ، وكتاب الأزهر والشيعة ، وهو مجموعة مقالات وفتاوى وأقوال لعلماء الأزهر ينتقدون فيها نحلة الشيعة ، وعلى غلاف الكتاب صورة للعلامة أحمد الطيب شيخ الأزهر للتأكيد على أن هذا الموقف من الشيعة هو الموقف الرسمى حالياً من الشيعة.

وكنا قد قدمنا تعريفاً سريعاً لبعض أفكار الفرقة الإمامية منهم بالفصل الأول من كتابنا هذا مما أغنى عن التكرار فلترجع هناك .

• الأزهر والقضية الفلسطينية :

بدأ اهتمام الأزهر بالقضية الفلسطينية عقب الأحداث الدامية التي وقعت فيها، حين توجه المسلمون بعد صلاة الجمعة 11 ربيع الأول 1348هـ / 16 أغسطس 1929؛ لزيارة حائط البراق، فوجدوه يغص باليهود، وقد عد المسلمون ذلك تهديداً لمقدساتهم، فوقع الصدام، وكانت هذه الأحداث موضع اهتمام الأزهر الشريف بشيوخه وعلمائه وطلابه، حيث حذر شيخ الأزهر، الشيخ

1 - أنظر : : فتاوى دار الإفتاء، باب: من أحكام الزواج وما يتعلق به برقم (82)، بتاريخ (8 رمضان 1353 - 15 ديسمبر 1934م). نقلاً عن كتاب فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف حول الشيعة، دار اليُسر ، القاهرة.

محمد مصطفى المراغى السلطات البريطانية من الأعمال التي يقوم بها اليهود، كما عمل شيوخ الجامع الأزهر على تناول هذه الأحداث في حلقات الدرس، وقد عقد عدد كبير من طلبة البعثات العربية بالاشتراك مع طلاب مصريين اجتماعاً في رجب 1350هـ/ ديسمبر 1931، اقترحوا فيه تأسيس "جمعية الوحدة العربية" وقامت لجنة للدعوة لهذه الجمعية كان من أعضائها الشيخ عبد الوهاب النجار المدرس بتخصص الأزهر الشريف، وأصدر الطلاب بياناً شرحوا فيه ضرورة قيام هذه الجمعية، وتحدثوا عن عوامل الاتصال بين مصر والأقطار العربية، والروابط التي تجمع مصر بشقيقاتها في الأدب والفكر والصحافة والمواصلات.

وقد نادى بعض علماء المسلمين في الشهر ذاته، لعقد مؤتمر إسلامي في القدس الشريف، لنصرة عرب فلسطين أمام المزاعم الصهيونية، وأشيع وقتها أن المؤتمر لقي معارضة قوية من علماء الأزهر، وكان جريدة الاتحاد الإسرائيلي مصدر هذه الشائعة، ورددته بعض المراجع الأجنبية، وزعمت أن منافسة الجامعة المراد إنشاؤها في القدس كانت وراء هذه المعارضة. ولكن الشيخ محمد الأحمدى الظواهري، شيخ الأزهر "1929-1935" صحح في مذكراته، هذه المعلومة، حيث أشار إلى مسألة انعقاد ذلك المؤتمر وذكر "أنه قد أشيع أن الغرض من عقده هو إقامة خليفة للمسلمين بدل الخليفة التركي المعزول، ليكون لعبة في يد الاستعمار" البريطاني، ويكون مقره القدس أو الهند.. فرأيت أن أحتاط لذلك فكتبت للسيد أمين الحسيني مفتي فلسطين، فزارني، وأكد كذب هذه الشائعة، وقال المفتي إنهم يريدون إنشاء كلية دينية بالقدس، فقلت، إنني أرحب بمثل هذه الكلية، ولكنني أمقت كل عمل يقلل من قيمة الأزهر العالمية، فوافق المفتي على ذلك، واستطرد الشيخ الظواهري قائلاً: وقد تفاهمت مع بعض أعضاء المؤتمر الإسلامي على ما يجب أن يكون المسلمون عليه من الاتحاد والوفاق وجمع الكلمة، وعدم تقديم أية فرصة للاستعمار لاستغلال المسلمين، فوافق الأعضاء على ذلك". واللافت للنظر أن الشيخ الظواهري ذكر أنه بعد اتصالات بأعضاء المؤتمر الإسلامي، خطرت له فكرة إنشاء مجمع إسلامي يضم كل المسلمين، ويجعل منهم قوة تناهض أي معتد عليهم، فوافق الملك فؤاد على الفكرة ولكنه تردد ثم عارض؛ بحجة أن مثل هذا المجمع قد يثير مشكلات سياسية عديدة.

وفي عام 1352هـ / 1933م، عمت الاضطرابات مدن فلسطين، نتيجة لاكتشاف تهريب أسلحة إلى المستوطنات الصهيونية، وكان في فلسطين وقتذاك وفد مصري من فريق الكشفة ترأسه

الشيخ عبد الوهاب النجار، وكيل جمعيات الشبان المسلمين وأكد الشيخ النجار في كلمته أمام حشد كبير بمدينة القدس أن الأمة العربية كلها جسد واحد وقلب واحد.

وعندما أضربت فلسطين إضرابها العام وقامت ثورتها التي عرفت بالثورة الكبرى في محرم 1355هـ/ أبريل 1936م؛ فتجاوب معها علماء وطلاب الأزهر فضلاً عن الجمعيات الإسلامية في مصر، وكانت السياسة البريطانية والاعتداءات الصهيونية مثار غضب علماء الأزهر وطلابه، وقد عبر الطلبة الفلسطينيون الدارسون بالأزهر عن ذلك حين أرسلوا عريضة إلى وزارة المستعمرات البريطانية، تضمنت استنكارهم للسياسة العدوانية البريطانية، وطالبوا بمنح عرب فلسطين حقوقهم كاملة في الاستقلال.

وقد تزعم كل من رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس والشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر كافة المصريين في حملة التبرعات من أجل عرب فلسطين، كما اجتمع فريق كبير من طلبة الأزهر لهذا الغرض.

وفي شهر ربيع الأول 1355هـ/ يونيو 1936م، وجه الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر رسالة إلى آرثر واكهوب المندوب السامي البريطاني في فلسطين، تضمنت احتجاج شيوخ كليات جامع الأزهر والمعاهد الدينية في مصر، على ما يحدث بفلسطين.

كما أعرّب الشيخ محمد عبد اللطيف دراز أحد علماء الأزهر في الاجتماع الذي عقد بدار جمعية الشبان المسلمين لبحث قضية فلسطين عن موقف الأزهر من الثورة الفلسطينية بقوله: "إن الأزهرين يشاركون بقلوبهم وكل قوتهم أهل فلسطين فيما يقيمون به دفاعاً عن حقوق العرب والمسلمين في فلسطين".

وعندما أعلنت اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) عن مشروع لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود (في عام 1937) استنكره الأزهر بكل فئاته، وقام طلابه بتظاهرات ضخمة من صحن الجامع الأزهر هاتفة (فلسطين للعرب لا لليهود...)، وكان منبر الأزهر يهتز تحت نبرات الخطباء وكلماتهم التي تندد بالسياسة البريطانية، وأرسل العلماء برقيات شديدة اللهجة للحكومة البريطانية يستنكرون فيها ذلك المشروع، وحملوا عليه بشدة، وطلب شيخ الأزهر إلى محمد محمود باشا "رئيس الحكومة المصرية" أن يتدخل فعلياً باسم مصر للإسهام في حل القضية الفلسطينية.

وفي 8 من أغسطس 1938م / 1357هـ عقدت هيئة كبار العلماء بالأزهر اجتماعاً برئاسة الشيخ المراغى ووجهت الدعوة إلى زعماء العالم الإسلامي لنهج الطرق المفيدة للمحافظة على عروبة فلسطين وآثارها المقدسة ، وإبان عقد المؤتمر البرلماني للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين ، ألقى الشيخ المراغي خطاباً في أعضاء المؤتمر دعا فيه إلى نصرته القضية الفلسطينية وضرورة التعاون.

وفي 9 مارس 1939م / 1358هـ احتج الأزهر الشريف بهيئاته الدينية على وضع قوة من البوليس البريطاني في المسجد الأقصى، وطالب بضرورة إخراج تلك القوة .

وفي مستهل عام 1367هـ/ 1948م بدأت مأساة فلسطين تلوح في الأفق حيث تزايدت شراسة العصابات الصهيونية ضد عرب فلسطين، المسلمين والمسيحيين على حد سواء أووقفت الإدارة الأمريكية وعلى رأسها هاري ترومان تساند المزاعم الصهيونية وتدعمها بالمال والسلاح، حينذاك تقدم المتطوعون من مصر يحملون السلاح لمساعدة إخوانهم في فلسطين، وقد ألفت كتائب للجهاد انضم إليها بعض طلاب الأزهر، وسجل الفدائيون، بما يملكون من روح عالية وإيمان عميق وحرص على الشهادة في سبيل المبدأ والدفاع عن المقدسات، أروع الصفحات في تاريخ الحرب الفلسطينية الأولى.

وفي مساء يوم الاثنين 17 جمادى الآخرة 1367هـ / 26 أبريل 1948م عقد اجتماع برئاسة الشيخ محمد مأمون الشناوي شيخ الأزهر، ضم كوكبة من علمائه، واستعرضوا مسألة فلسطين علي ضوء الحوادث التي نزلت بها أخيراً فهلعت لها قلوب المسلمين والعرب، وتوجسوا من ورائها الخطر الداهم على بلاد الإسلام والعروبة، وتوصلوا إلى قرارات جاءت في مجملها كما يلي:

- 1- إن إنقاذ فلسطين قلب العروبة والإسلام واجب ديني على المسلمين جميعاً.
- 2- مطالبة الحكومات العربية والإسلامية، على النظام الذي تراه كل حكومة بتهيئة المأوى، والنفقة للعرب المشردين من أطفال ونساء.
- 3- إبلاغ هذا القرار إلى جميع الحكومات الإسلامية والجامعة العربية، ونشره في كافة الشعوب الإسلامية.

ثم وجه شيخ الأزهر وعلماءه نداءً جاء فيه: "يا معشر المسلمين.. قضي الأمر وتألّبت عوامل البغي والطغيان على فلسطين وفيها المسجد الأقصى"، " فلسطين ملك للعرب والمسلمين وستبقى، إن شاء الله رغم تحالف المبطلين، ملكاً لهم"، "يا معشر المسلمين سدوا علي الأعداء السبل، واقعدوا لهم

كل مرصد، وقاطعوهم في تجارتهم ومعاملاتهم، وأعدوا فيما بينكم كتائب الجهاد، واعلموا أن الجهاد الآن قد أصبح فرض عين على كل قادر بنفسه أو ماله".

ومن الجدير بالذكر أن الأزهر الشريف كان يرد على كثير من طالبي الفتيا في مسألة التطوع لفلسطين والاستشهاد في سبيلها، وكانت إجابة مفتى الديار المصرية الشيخ حسنين مخلوف هي "أن الجهاد بالنفس أو المال لإنقاذ فلسطين واجب شرعا على القادرين".

كما نظم طلاب الأزهر مظاهرات كبيرة في عدة مناسبات إعراباً عن شعورهم تجاه سياسة بريطانيا المتبعة في فلسطين، وتكونت داخل الأزهر لجنة عُرفت باسم لجنة الدفاع عن فلسطين بالأزهر.

ولم يقف دور الأزهر عند هذا الحد بل استمر في دعوة المجاهدين إلى الحرب، وقد أذاع الشيخ محمد مأمون الشناوى - شيخ الجامع الأزهر - النداء التالي إلى المجاهدين: "أبنائي المجاهدين قد أذنت ساعة الجهاد وحقت كلمة الله على الذين يريدون أن يخرجوكم من دياركم ويستبدوا بأموالكم ويأكلوها بالباطل، ولم يبق إلا أن تشمروا عن ساعة الجدد، وأن تهبوا للحرب والكفاح في سبيل الله معترزين بعدل قضيتكم، وقوة إيمانكم، ومضاء عزيمةكم واتحاد كلمتكم، ووفرة عدتكم . أيها المجاهدون : هذا يوم الفصل بين حقكم وباطل خصومكم، وهذه هى الساعة التى وعد الله المجاهدين فيها الجنة وحسن الثواب، فهبوا لقتال أعدائكم وردوهم عن دياركم".

وقبل انتهاء الحرب أصدر جماعة كبار العلماء وكبار رجال الأزهر الشريف فتوى عن موقف ملك شرق الأردن من قضية فلسطين، ومن قرارات مؤتمر أريحا ، التى يأتى على رأسها قرار بضم القسم الغربى من فلسطين إلى شرق الأردن لتصبح المملكة الأردنية الهاشمية، ويكون عبد الله ملكاً عليها، وأصدروا نداء للعالم الإسلامى لرفض هذه القرارات.

وفي مؤتمر بالأزهر هتف فيه بالجهاد المقدس من أجل فلسطين ذكر "لئن كنا قد تراخينا في الماضي عن حقنا، ولم نستعد له الاستعداد المسلح كما فعلت الجمعيات اليهودية الصهيونية، فذلك لأنه كان عندنا بقية من أمل في الضمير العالمى، أما الآن فقد فُجِعنا في كل هذه الآمال وكفرنا بهذا الإيمان، وبهذه الحكومات الجاحدة المغفلة، حكومات العرب ودوله، فإننا بحمد الله نملك من القوة المادية والمعنوية ما نصل به إلى النصر إن شاء الله."

واستمر الأزهر الشريف على موقفه المناصر للحق الفلسطيني، وجاء في مقررات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد في القاهرة عام 1385هـ/1965م، ما يلي:

"يرى المؤتمر أن قضية فلسطين هي قضية المسلمين جميعاً لارتباطها الوثيق بدينهم وتاريخهم، وأنه لن يهدأ للمسلمين بال حتى تعود الأرض المقدسة إلى أهلها، وأن في وجود إسرائيل في فلسطين خطراً يهدد المسجد الأقصى وطريق الحرمين الشريفين والسبيل إلى قبر الرسول صلوات الله وسلامه عليه؛ مما يجعل تحرير فلسطين وأمنها لازماً لأمن الديار المقدسة؛ ولأداء الشعائر الدينية لجميع المسلمين في المشارق والمغارب؛ لذلك كان الدفاع عن فلسطين والعمل على تحريرها فرضاً على كل مسلم، وكان القعود عنه إثماً كبيراً.

ومن ثم يوصي المؤتمر في شأن هذه القضية بما يلي:

- 1- أن يولي المسلمون جميعاً قضية فلسطين كامل عنايتهم وجهودهم حتى يتم تحرير هذا الوطن العربي الإسلامي المغتصب تحريراً كاملاً.
 - 2- أن تسحب الدول الإسلامية التي اعترفت بحكومة إسرائيل هذا الاعتراف وأن توقف الدول والشعوب الإسلامية التي تتعامل مع إسرائيل هذا التعاون.
 - 3- أن تتولى الهيئات والمؤسسات الإسلامية في كل بلد إسلامي متابعة القضية الفلسطينية وتنوير الرأي العام بشأنها وإنشاء مراكز إسلامية في القدس.
 - 4- أن تنفذ الحكومات العربية جميعاً قرارات مؤتمري القمة العربيين نصاً وروحاً وأن تساندها الدول الإسلامية في ذلك مساندة كاملة؛ كما يستنكر المؤتمر كل محاولة للخروج على هذه القرارات لأنه لا يوجد حل لمشكلة فلسطين غير عودة الحقوق إلى أهلها وإزالة إسرائيل.
- وفي 21 من صفر 1387هـ الموافق 31 من مايو 1967م ناقش مجمع البحوث الإسلامية بجلسته الطارئة موقف الجمهورية العربية المتحدة في تمسكها بحقوق الأمة العربية، ومبادرتها لصد العدوان الصهيوني والاستعماري، ودفاعها عن سيادتها على مياهها في خليج العقبة. وقرر "إصدار بيان من المجمع يوجه للمسلمين في جميع أنحاء العالم يبصرهم بمسئولياتهم، ويدعوهم إلى الجهاد والمآزرة، ويجذرهم من التخلف، أو التعاون مع الأعداء" كما قرر المجلس تبرع السادة أعضاء المجلس - في داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها - بمكافأة عضويتهم للمجمع عن شهر يونيو 1967م؛ إسهاماً منهم في خدمة المجهود الحربي.. ووضع إمكانياتهم البشرية والمادية

والفكرية تحت تصرف الدولة في خدمة المعركة، وتأييد السيد الرئيس جمال عبد الناصر في كل ما اتخذه ويتخذه من قرارات لمجابهة الموقف".

وفي الجلسة الحادية والأربعين بتاريخ 28 ذى الحجة 1387هـ / 27 مارس 1968م . بخصوص الاعتداءات الصهيونية على البلاد العربية وخاصة الاعتداءات الأخيرة على الضفة الشرقية للأردن، قام شيخ الأزهر- بإصدار بيان إلى العالم العربى خاصة، والإسلامى عامة باسم مجمع البحوث الإسلامية، يدعوهم فيه إلى الاتحاد في مواجهة العدوان الصهيونى الموجه للأمة العربية والإسلامية كلها؛ ويصرهم فيه بواجباتهم التى تلقىها عليهم الشريعة الإسلامية في الجهاد.

وعقد المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية في رجب 1388 / سبتمبر 1968 في ظروف غير مسبوقة يمثلها امتداد العدوان الصهيوني على الأراضي العربية، وانتزاع المسجد الأقصى من أيدي مؤمنة وأمينه، استقر رأي أعضاء المؤتمر على مواجهة فداحة الواقع الذي تعيشه الأمة الإسلامية، وأعلن المؤتمر بعض التوصيات كان من أهمها:

1- أن أسباب وجوب القتال والجهاد التي حددها القرآن الكريم قد أصبحت كلها متوفرة في العدوان الإسرائيلي بما كان من اعتداء على أرض الوطن العربي والإسلامي، وانتهاك الحرمات الدين في أقدس شعائرها وأماكنها .

2- التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية إلى أقصى حد، والعمل على تنسيقه بما يحقق التكامل بينها.

3- أهاب المؤتمر بالمسلمين في كل مكان ألا يغفلوا لحظة عن واجبهم الديني في تخليص بيت المقدس وسائر الأراضي العربية المحتلة، والحفاظ على قداسه وعروبه.

وعندما عقدت الجلسة السادسة والأربعون بتاريخ 22 شعبان 1388هـ / 13 نوفمبر 1968م، وافق المجلس على إيفاد وفد من السادة الأعضاء برئاسة الشيخ حسن مأمون شيخ الأزهر إلى فلسطين لتوثيق عرى المودة والتآخي بين البلاد الإسلامية والوقوف صفاً واحداً في مواجهة العدو المشترك، كما وافق على إنشاء صندوق لتمويل كفاح أبناء الشعب الفلسطيني ورعاية أسر المجاهدين والشهداء.

وفي 10 من جماد الآخر 1389هـ / 23 من أغسطس 1969م، عقد مجمع البحوث الإسلامية جلسته [الطارئة]، وتدارس أعضاؤه الموقف الناتج عن ارتكاب إسرائيل للجريمة النكراء بحرق منبر المسجد الأقصى، ثم صدر بيان تضمن:

1- دعوة الحكومات الإسلامية إلى التشاور في أفضل السبل لتنسيق التعاون بينها في استرجاع المسجد الأقصى وعقاب المعتدين.

2- مطالبة هيئة الأمم المتحدة بالعمل من أجل احترام وتنفيذ قراراتها فيما يخص مدينة القدس، وفرض العقوبات اللازمة على المعتدين.

وقد أهاب أعضاء مجمع البحوث الإسلامية بالمسلمين والمسيحيين - على السواء - حكومات وشعوباً وهيئات أن يقوموا قومة رجل واحد فيعملوا جاهدين متضامين بأقوم الأساليب وأنجع الطرق لإنقاذ بيت القدس، وتطهيره من الصهانية الغاصبين والمعتدين المفسدين ليبقى كما أراد له رب العالمين: طيباً طاهراً مباركاً فيه.

وعندما عقدت الجلسة الثانية من الدورة السادسة بتاريخ 28 جمادى الآخر 1389هـ / 10 من سبتمبر 1969م، إنشاء لجنة تختص بشئون المسجد الأقصى والعمل على تحريره، وتسمى لجنة "المسجد الأقصى" ورئيسها فضيلة الإمام الأكبر الشيخ حسن مأمون- شيخ الأزهر. وفي الجلسة الثالثة في 19 رجب 1389هـ / أول أكتوبر 1969م تقدمت لجنة "المسجد الأقصى" بمجموعة من المقترحات وهى:

1- جمع كل ما يفيد جمعه مما كتب عن فلسطين والعدوان الإسرائيلي ونشره باللغات المختلفة، جمع ما يمكن من وثائق رسمية مما نشر بلغات أجنبية بشأن المسجد الأقصى ومكانته ونوايا الصهيونية حوله.

2- العمل على سفر وفد مجمع البحوث الإسلامية برئاسة فضيلة الإمام الأكبر للقيام بجولة في الديار الإسلامية والتنبيه إلى الأخطار التي لحقت بالمقدسات الإسلامية وضرورة التطوع لإنقاذها.

3- العمل على إنشاء هيئات أو مكاتب للمجمع في البلاد الإسلامية تكون مهمتها نشر الدعوة الإسلامية ومناصرة القضية العربية إزاء العدوان الإسرائيلي، ومتابعة ما تنشره أجهزة الإعلام حول المسجد الأقصى.

4- نشر تقرير المهندس المصري حسين شافعي عن العمل الذي شارك به في إصلاح القبة، وتنفيذه للمزاعم الصهيونية القائلة بوجود آثار لهيكل سليمان تحت المسجد الأقصى.

5- كما استقر الرأي على أن يكون من مهمة لجنة المسجد الأقصى - برئاسة فضيلة الإمام الأكبر - العمل على أن تأخذ هذه القرارات طريقها إلى التنفيذ.

وفي يوم الجمعة 29 محرم 1391 هـ/ 26 مارس 1971م اجتمع علماء المسلمين الممثلون لإخوانهم في خمس وثلاثين دولة: من آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية تلبية لدعوة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر لعقد مؤتمره السادس، وقد خصص المؤتمر الجزء الأكبر من نشاطه للبحث في العدوان الإسرائيلي الصهيوني على أرض فلسطين وعلى الدول العربية المجاورة لها، وتعبيراً عن إجماع علماء المسلمين قرر المؤتمر الآتي:

1- مطالبة الدول والشعوب الإسلامية بدعم وتأييد الشعب العربي الفلسطيني سائر الشعوب العربية والمقاومة العربية بالعمل الجدي للدعوى لتحرير الديار وسائر المقدسات إلى أن تعود إلى أربابها.

2- يؤكد المؤتمر قراراته السابقة بأن الجهاد بالنفس والمال أصبح فرض عين على كل مسلم ومسلمة، ولذلك يدعو المؤتمر المسلمين جميعاً أينما كانوا إلى النفير العام.

3- المسجد الأقصى المبارك وسائر المقدسات الإسلامية ملك للمسلمين جميعاً لا يملك أحد التصرف فيها أو الانتقاص من قدسيته كما أن المقدسات المسيحية من واجب المسلمين حمايتها وتأمين زيارتها لكل المسيحيين في العالم عملاً بالعهد العمرية وأحكام الشريعة الإسلامية.

4- كل حل لا يعيد جميع الأراضي المحتلة إلى العرب وفي مقدمتها مدينة القدس بكاملها - سيادة وإدارة - هو حل مرفوض جملة وتفصيلاً، كما أن فكرة تدويل القدس بأية صورة من الصور مرفوضة كرفض تهويدها.

5- يؤكد المؤتمر الفتوى الدينية الصادرة من علماء المسلمين وقضاتهم ومفتيهم في الضفة الغربية بالأردن بتاريخ 17 جمادي الأولى 1387 هـ/ 22 أغسطس 1967م والمتضمنة أن المسجد الأقصى المبارك بمعناه الديني يشمل المسجد الأقصى المبارك المعروف الآن، ومسجد الصخرة المشرفة والساحات المحيطة بهما وما عليه السور وفيه الأبواب.

وأن العدوان على أي جزء من ذلك يعتبر انتهاكاً لحرمة المسجد الأقصى المبارك اعتداء على قدسيته، وأن الحرم الإبراهيمي في الخليل مسجد إسلامي مقدس، وكل اعتداء على أي جزء منه يعتبر انتهاكاً لحرمته وقدسيته.

6- يستنكر المؤتمر استمرار إسرائيل في تغيير معالم القدس والعدوان على آثارها الدينية والتاريخية والحضارية، ويطالب الأمم المتحدة بتنفيذ قراراتها المتعلقة بذلك وردع إسرائيل عن المضي في جرائمها.

7- يستنكر المؤتمر موقف الولايات المتحدة الأمريكية في دعم إسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على الرغم من تماديها في طغيانها وعنادها وصلفها، ويعد ذلك عداء سافراً للعالم الإسلامي والعربي.

8- يدين المؤتمر موقف إسرائيل المتماهي في إهدارها لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة بوسائل التعذيب الوحشية وهدم المنازل وطرد المواطنين واغتصاب الأراضي والمباني وإقامة المستوطنات لإسكان اليهود الغرباء بإحلالهم محل الأهالي العرب الأصليين. ويعلن أن هذا أفظع صورة من صور التمييز العنصري.

9- يصر المؤتمر على أن من واجب الدول الإسلامية قطع علاقاتها السياسية والاقتصادية بإسرائيل.

10- كما يناشد المؤتمر سائر الدول المحبة للسلام قطع علاقاتها مع إسرائيل.

11- يحث المؤتمر الدول العربية على حشد جميع طاقاتها المادية والمعنوية دعماً للجبهتين الشرقية والغربية ويدعو إلى وضع الوحدة العسكرية موضع التنفيذ.

12- يدعو المؤتمر الدول الإسلامية إلى إرسال المتطوعين من الطيارين والفنيين إلى جبهة القتال كما يدعو الشعوب الإسلامية للمساهمة بأنفسهم وأموالهم لمعاونة إخوانهم في خطوط المواجهة الأممية.

13- يهيب المؤتمر بالدول الإسلامية والمؤسسات والمجتمعات الإسلامية بإنشاء صندوق للجهاد في كل منها لتمويل الجهاد والإنفاق على المجاهدين وأسر الشهداء وأن تخصص الحكومات الإسلامية قسطاً من ميزانيتها لهذا الصندوق، وأن تسهم في هذا الصندوق الشعوب أفراداً وجماعات.

14- كما يطالب المؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بمواصلة الإجراءات لتنفيذ إنشاء صندوق للجهاد العام في القاهرة وتنسيق العمل بين هذا الصندوق العام وصناديق الجهاد في البلاد الإسلامية الأخرى.

15- يقرر المؤتمر أن المقاومة الفلسطينية تمثل القيام بواجب شرعي في الجهاد لتحرير أرضها ومقدساتها ، ولهذا يوصي المؤتمر جميع الدول المجاورة للوطن المحتل أن ييسروا للعمل الفدائي القيام بمهمته الشاقة الشريفة على الوجه الأكمل، ولا يجوز لأحد ضرب المقاومة أو أن يضع العراقيل في سبيل ذلك.

16- ويطالب تلك الدول والمقاومة بالعمل على تنفيذ جميع الاتفاقات المعقودة لتنظيم العلاقات بينهما وأن توجه جميع الجهود والأسلحة العربية لصدر العدو الغاصب والحرص على دماء رجال الجيش والفدائيين.

كذلك أخذ الأزهر الشريف يطالب المجتمع الدولي بالمحافظة على الآثار الإسلامية والنصرانية في القدس الشريف، وفي 1394هـ / 1974، تقدم بمشروع أكد فيه حرص الأزهر على المقدسات النصرانية، وأوضح موقف الأزهر من مسألة تدويل القدس.

وبمناسبة الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر في جمادى الآخرة 1403هـ / مارس 1983م، أصدر الأزهر الشريف بياناً ناشد فيه شعوب العالم عامة، والأمة العربية والإسلامية خاصة، مساندة الشعب الفلسطيني، وأوصى بالعمل بكافة الطرق على استعادة القدس الشريف إلى السيادة العربية.

وفي المؤتمر الحادي عشر 1987م / 1408هـ، أكد الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر، في كلمته على قدسية المسجد الأقصى، وأن الحفاظ عليه واجب ديني، كما أهاب المؤتمر بالمجتمع الدولي وتنظيماته المتخصصة ومن بينها مجلس الأمن الدولي، العمل على وقف العدوان على الشعب الفلسطيني، وتخليص بيت المقدس وسائر المقدسات من أيدي إسرائيل . .

وفي عام 1998م / 1419هـ قدم الرئيس ياسر عرفات بالشكر للأزهر الشريف الذي يقف دائماً بجانب القضية الفلسطينية، ويدافع عن القدس الشريف، والمسجد الأقصى، وذلك خلال استقبال شيخ الأزهر للرئيس الفلسطيني عرفات، وقد طلب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من شيخ الأزهر الشيخ محمد سيد طنطاوى، إمداد المعاهد الدينية في فلسطين بما تحتاجه من مدرسين وكتب.

وفي عام 1421هـ/ 2000م عقد مؤتمر عالمي إسلامي بقاعة مؤتمرات الأزهر الشريف؛ تضامناً مع الموقف الفلسطيني، وتأييد الحق الإسلامي في القدس الشريف والمسجد الأقصى، وإعلان الرأى الإسلامي في الأحداث التي كانت تجرى وقتذاك، ومناقشة الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لكل القوانين والأعراف الدولية والشرائع السماوية، ودعوة الأمة الإسلامية والعربية للوقوف صفّاً واحداً في مواجهة الحلف الإسرائيلي، ويشارك في المؤتمر أعضاء الدول الإسلامية والعربية بالمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة.

وخلال لقاء الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر والدكتور رمضان شلح ووفد من أعضاء حركة الجهاد الاسلامي في جمادى الآخرة 1432هـ 30 / مايو 2011م أشار الإمام الأكبر أن المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين هي أساس تحقيق الإنجازات وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، وأكد أن قضية فلسطين هي قضية الأمة بأسرها وليست هي قضية فلسطين وحدها وأن الحفاظ على القدس جزء من العقيدة الإسلامية .

وعندما أدلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في جمادى الآخرة 1432هـ/ 30 مايو 2011 بتصرّيات حول القدس، استنكرها الأزهر الشريف وأكد الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر دعم مصر حكومة وشعباً والأزهر الشريف للقضية الفلسطينية ووحدة الشعب الفلسطيني.

وفي 1432هـ 1 / نوفمبر 2011م رحب الدكتور أحمد الطيب بانضمام فلسطين إلى منظمة اليونسكو، معتبراً ذلك القرار انتصاراً للحق وإعلاء لقيمة السلام والتسامح، مؤكداً أنه آن الأوان لإقامة الدولة الفلسطينية، ومجدداً دعم الأزهر للقضية الفلسطينية، ولحق الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة.

ودعا الدكتور أحمد الطيب الدول المساندة لموقف الكيان الصهيوني وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى التعامل مع القضية الفلسطينية بشكل يتسم بالجدية والمسؤولية والإنصاف باعتبارها أهم القضايا في العالم، وبوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني، والتوقف عن سياسة الكيل بمكيالين إزاء قضايا الأمتين العربية والإسلامية، محذراً من حالة الكراهية واليأس التي يخلقها الانحياز غير المبرر للكيان الصهيوني.

وفي 1432هـ/ 25 نوفمبر 2011، جدد فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف موقف الأزهر الداعم للقضية الفلسطينية ونصرة المسجد الأقصى، مطالباً الأمتين

العربية والإسلامية للوقوف صفا واحدا شعوبا وزعماء لنصرة القدس وحماية المسجد الأقصى من محاولات تهويده.

وفى 1433هـ/ 10 يناير 2012م أكد الدكتور أحمد الطيب على أن المقاومة حق مشروع للشعب الفلسطيني، مؤكدا استعداداه للاستشهاد على أرض فلسطين إذا توحدت الفصائل الفلسطينية.

وشدد شيخ الأزهر في بيان أصدره أن المقاومة حق مكفول للشعب الفلسطيني في الشريعة الإسلامية والمواثيق والأعراف الدولية، حتى يتم تحرير القدس الشريف وكامل التراب الفلسطيني، مشيراً إلى أن الجهاد قائم إلى يوم الساعة بمختلف الوسائل، سواء كان بالقول أو الموقف أو النضال الشعبي، وهي كلها وسائل متاحة ومشروعة، مؤكداً على أهمية المقاومة .

وفي ربيع الأول 1433 / فبراير 2012، وجه رئيس وزراء قطر الدعوة لفضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر لزيارة قطر، للمشاركة في أعمال المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس بمشاركة وزراء الخارجية وكبار المسؤولين من الدول العربية والإسلامية والمنظمات الدولية والإقليمية وعلماء الدين، جاء ذلك في كلمة الإمام الأكبر إلى مؤتمر جمعة نصره القدس الذى نظمتها اللجنة الشعبية لمقاومة تهويد القدس والذى عقد بالجامع الأزهر والتى ألقاها نيابة عنه الشيخ محمد مختار المهدي إمام الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة المحمدية .

وقد عقد مجمع البحوث الإسلامية جلسه طارئة بمشيخة الأزهر في الخميس 27 جمادى الأولى 1433 هـ / 19 أبريل 2012م برئاسة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر وفي ختام جلسته جدد الأزهر الشريف قراره الرفض لزيارة القدس والمسجد الأقصى وهما تحت الاحتلال. وأكد أن الأزهر الشريف استمر على دعمه لقراره السابق بعدم جواز السفر إلى القدس والمسجد الأقصى وهما تحت الاحتلال الإسرائيلي وذلك لما يترتب عليه من ضرورة الحصول على تأشيرات من المحتل الاسرائيلي ويعد نوعاً من التطبيع.

وفى 1433هـ / 30 مايو 2012م وافق الدكتور أحمد الطيب على فتح معاهد أزهرية بفلسطين خاصة في القدس والضفة الغربية وغزة، كما وافق على أن تكون المعاهد الأزهرية في فلسطين مقراً لفرع الرابطة العالمية لخريجي الأزهر الشريف، وعلى أن تكون المعاهد الأزهرية مسؤولة عن أي نشاط ديني يتعلق بالأزهر الشريف . وقد أبلغ الدكتور ماهر خضير، قاضي المحكمة الشرعية العليا

بفلسطين الإمام الأكبر أحمد الطيب، تحيات الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن وشكره العميق لما يبذله فضيلة الإمام الأكبر من جهود في خدمة القضية الفلسطينية.

جدير بالذكر أنه يوجد في غزة أربعة معاهد أزهرية تخرج منها الآلاف من حملة الشهادات العليا في جميع التخصصات التي تغطي كافة احتياجات المؤسسات الدينية بفلسطين. وفي 16 ذي القعدة 1433هـ / 2 أكتوبر 2012 م ، أصدر الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر بياناً جاء فيه: إنّ الأزهر الشريف وهو يُتابع عن كثب الأخبار الواردة عن اقتحام منظمة «منهيجوت يهوديت» المتطرفة، وهي جناح من حزب الليكود الحاكم، المسجد الأقصى بشكل جماعي بمناسبة ما يُسمّى بـ«عيد العرش اليهودي» في ظل حماية من الشرطة الصهيونية، يُحذّر من تبعات هذا العمل الإجرامي الذي يُوجّع نأر الفتنة ويُذر بحرب في المنطقة .

ويؤكد الأزهر أنّ استمرار الكيان الصهيوني في هذه السياسة يُؤسّس لوضع خطير يجرّ المنطقة برمتها إلى حالة صراع ديني، ويُذر بإشعال حروب جديدة، يتحمّل الكيان الصهيوني المسؤولية الكاملة عنه . كما يؤكد الأزهر أنّ مدينة القدس وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك «خطّ أحمر» لا يمكن تجاوزه، وأنّ أيّ اعتداء عليه سيهدّد حتمًا الأمن والاستقرار .

obeikand.com

المبحث الثانى

الأزهر وقيمة العلم

لقد نجح الجامع الأزهر في الحفاظ على قيمة العلم وتأصيلها من خلال الجُم الغفير الذى تخرج منه فمنهم من حمل لقب العالم الموسوعى ، ومنهم من تولى قيادة الأزهر من خلال منصب شيخ الأزهر فأفادوا بإصلاحهم للأزهر ، وبمصنفاتهم العديدة ، ومنهم من تولى منصب الإفتاء ، ومنهم من تولى الحكم في بلده بعد عودته إليها ، ومنهم من صار زعيما سياسيا يشار إليه بالبنان .

• أما عن العلماء الموسوعيين فمنهم :

النويري (ت 732هـ / 1332م) صاحب الموسوعة الشهيرة نهاية الأرب في فنون العرب ، وابن منظور المصري ، وابن فضل الله العمري صاحب مسالك الأبصار ، والقلقشندي (ت 821هـ / 1418م) صاحب صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ومآثر الأناقة ، والمقريزي (ت 845هـ / 1445م) أعظم مؤرخى الماليك وصاحب موسوعات عديدة كالسلوك ، والخطط ، وإتعاظ الحنفا ، ودرر العقود ، وسراج الدين البلقيني شيخ السيوطى ، و ابن حجر العسقلاني المحدث والفقيه والمؤرخ الشهير ، وشمس الدين السخاوي (ت 902هـ) تلميذ الحافظ ابن حجر وصاحب الضوء اللامع ، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ / 1505م) صاحب الدر المنثور ، وحسن المحاضرة والإتقان في علوم القرآن ، وابن تغري بردي صاحب النجوم الزاهرة ، الفيروز أبادي صاحب القاموس المحيط⁽¹⁾

• وأما من تولى مشيخة الأزهر من ظهور هذا المنصب حتى يومنا هذا فنذكر منهم المشاهير فقط وأصحاب الإصلاح والتجديد ومنهم :

• الإمام الشيخ أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن علي الخراشي المالكي، أول أئمة الجامع الأزهر (توفي صبيحة يوم الأحد 27 من شهر ذي الحجة سنة 1101هـ / 1690م)
ولد الشيخ سنة 1010هـ = 1601م، أقام بالقاهرة، وتوفي ودُفن فيها سنة 1101هـ = 1690م . وسمي بالخراشي نسبة إلى قريته التي ولد بها، قرية أبو خراش، التابعة لمركز شبراخيت،

1 - أنظر : عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، ص 124، 125 .

بمحافظة البحيرة .وضبطه بعضهم باسم (الخراشي) بفتح الخاء، وبعضهم بكسرها، ولكن الأصح أنها بالفتح، قال الزبيدي في تاج العروس: شيخ مشايخنا أبو عبد الله الخراشي من قرية أبي خراش كسحاب .

لم ينل الشيخ الخراشي شهرته الواسعة هذه إلا بعد أن تقدمت به السن، ولذلك لم يذكر أحد من المؤرخين شيئاً عن نشأته .

تلقى الشيخ تعليمه على يد نخبة من العلماء والأعلام، مثل والده الشيخ جمال الدين عبد الله بن علي الخراشي الذي غرس فيه حباً للعلم وتطلعاً للمعرفة، كما تلقى العلم على يد الشيخ العلامة إبراهيم اللقاني، وكلاهما الشيخ اللقاني ووالده الخراشي - تلقى معارفه وروى عن الشيخ سالم السنهوري عن النجم الغيطي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن الحافظ ابن حجر العسقلاني بسنده عن البخاري، وتلقى أيضاً العلم على أيدي الشيخ الأجهوري، والشيخ يوسف الغليشي، والشيخ عبد المعطي البصير، والشيخ ياسين الشامي، وغيرهم من العلماء والمشايخ الذين رسموا حياته منهجاً سار على خطواته حتى توفاه الله.

درس الشيخ محمد بن عبد الله الخراشي علوم الأزهر المقررة حيثئذ مثل: التفسير، والحديث، والتوحيد، والتصوف، والفقه، وأصول الفقه، وعلم الكلام، والنحو، والصرف، والعروض، والمعاني والبيان، والبديع والأدب، والتاريخ، والسيرة النبوية، وأيضاً درس علوم المنطق، والوضع والميقات، ودرس أمهات الكتب في كل هذه العلوم السالفة الذكر على أيدي شيوخ عظماء بعلمهم وخلقهم .

من تلاميذ الشيخ الخراشي: الشيوخ: أحمد اللقاني، ومحمد الزرقاني، وعلي اللقاني، وشمس الدين اللقاني، وداود اللقاني، ومحمد النفراوي، والشيخ أحمد النفراوي، والشبراخيتي، وأحمد الفيومي، وإبراهيم الفيومي، وأحمد المشرفي، والعلامة عبد الباقي القليني (الذي تولى مشيخة الأزهر وأصبح رابع المشايخ)، والشيخ علي المجدولي، والشيخ أبو حامد الدمياطي، والعلامة شمس الدين البصير السكندري، وأبو العباس الديري صاحب المؤلفات القيمة والعديدة، وتلمذ على يديه الشيخ إبراهيم بن موسى الفيومي الذي أصبح شيخاً للأزهر . وكل هؤلاء المشايخ الذين تتلمذوا على يديه حملوا لواء العلم والمعرفة من بعده، وكان لهم الدور البارز في رفع شأن الإسلام واللغة العربية، وكلهم أصبحت لهم مكانتهم المرموقة، وتلمذ على أيديهم الألوف من طلاب العلم والمعرفة .

وقد اتفق المؤرخون على أن الشيخ الخراشي - رحمه الله - أول من تولى منصب شيخ الأزهر، وقد نال هذا المنصب عن جدارة واستحقاق، فقد ولي الشيخ - رحمه الله - مشيخة الأزهر سنة 1090 هـ / 1679 م، وكان عمره وقتذاك حوالي ثمانين عامًا، واستمر في المشيخة حتى توفاه الله تعالى .

لقد ذاع صيته، وطارت شهرته وسمت مكانته - رحمه الله - بين العامة والخاصة، فكان الحكام يقبلون شفاعته، وكان الطلبة يقبلون على دروسه وينهلون من معارفه الفياضة التي لا تنضب، وكان العامة يفدون إليه لينالوا من كرمه ويهتدون بعلمه وخلقه . قال عنه الجبرتي: هو الإمام العلامة والخبر الفهامة، شيخ الإسلام والمسلمين ووارث علوم سيد المرسلين، وقد ذاعت شهرته أيضًا في البلاد الإسلامية حتى بلغت بلاد المغرب وأواسط أفريقيا حتى نيجيريا، وبلاد الشام والجزيرة العربية واليمن، وقد مكّن الشيخ من بلوغ هذه الشهرة انتشار طلابه وكثرتهم في أقطار عديدة، واشتهاره بالعلم والتقوى .

وقال عنه المرادي في سلك الدرر: الإمام الفقيه ذو العلوم الوهبة والأخلاق المرضية، المتفق على فضله، وولايته، وحسن سيرته . واشتهر في أقطار الأرض كبلاد المغرب، والشام، والحجاز، والروم، واليمن، وكان يعير من كتبه، ومن خزانة الوقف بيده لكل طالب، إيثارًا لوجه الله .

مصنفاته : كان الشيخ واسع العلم متنوع الثقافة، وخاصة في تفسير القرآن الكريم، وفي الفقه على مذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه ، ومن كتبه :

- 1- رسالة في البسملة، وهو شرح لهذه الآية الكريمة .
- 2- الشرح الكبير على متن خليل، في فقه المالكية، في ثمانية مجلدات .
- 3- الشرح الصغير لمختصر خليل على متن خليل أيضًا، في أربعة مجلدات .
- 4- منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة، وهو شرح لكتاب نخبة الفكر للعلامة ابن حجر العسقلاني، في مصطلح الحديث .
- 5- الفرائد السنية في حل ألفاظ السنوسية في التوحيد .
- 6- الأنوار القدسية في الفرائد الخراشية، وهو شرح للعقيدة السنوسية الصغرى، المسماة (أم البراهين).

7- حاشية على شرح الشيخ على إيساغوجي في المنطق، وهو من أشهر كتب المنطق.⁽¹⁾

1- أنظر : الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، 1/ 166؛ الزركلى ، الأعلام ، 6/ 241، 240.

• الإمام العالم السيد محمد النشرتي المالكي (ت 28 من ذى الحجة 1120 هـ / 1709 م)

ينسب الشيخ النشرتي - رحمه الله - إلى بلده التي وُلد فيها (نشرت)، وهي تابعة لمركز قلين، بمحافظة كفر الشيخ، التي كانت تسمى مديرية الفؤادية.

انتقل الشيخ من بلدته إلى القاهرة في صباه ليلتحق بالأزهر، ويتلقى تعليمه على أيدي الشيوخ الأجلاء فيه. واجتهد في تحصيله للعلم، وتقدم على أقرانه، وصارت له مكانة مرموقة، وبلغ في التدريس مكانة عظيمة جعلت طلاب العلم يتوافدون على مجلسه من جميع أنحاء العالم الإسلامي، وظل الشيخ النشرتي يتصدر حلقات الدرس حتى اختير لمشيخة الجامع الأزهر سنة 1106 هـ / 1695 م، بعد وفاة الشيخ البرماوي .

أقر المؤرخون أن الشيخ النشرتي تزعم علماء المالكية في عصره، وأنه مع توليه للمشيخة وقيامه لمهامها حرص على أن يبقى مدرسًا، وألا تنفض حلقاته الدراسية، ولم تصرفه أعماله الإدارية - التي يتطلبها موقعه كشيخ للأزهر - عن أداء رسالته التربوية التي كرس لها جل وقته، وعباً لها نفسه وعلمه وأعطاه كل جهده؛ لأنه كان مؤمناً بأن العلم عبادة. وكانت للشيخ النشرتي - بإجماع علماء عصره - موهبة فذة في الشرح والتوضيح والإبانة، مما جذب لحقات درسه الطلاب من جميع بلاد العالم الإسلامي... واستمر الإمام النشرتي أربعة عشر عامًا في مشيخة الجامع الأزهر، ولم تؤثر على حلقات علمه التي انكبَّ عليها طلاب العلم .

ومن تلاميذه :

1- الإمام أبو العباس أحمد بن عمر الديري الشافعي الأزهرى، صاحب المؤلفات الشهيرة والعديدة والمفيدة .

2- الإمام الشيخ الصالح عبد الحي زين العابدين .

3- الإمام الفقيه الشيخ أحمد بن الحسن الكريمي الخالدي الشافعي، الشهير بالجوهري .

ظل الشيخ وفيًا لرسالته مخلصًا في أداء مهمته، لكنه اكتفى بتدريس الكتب المعروفة في عصره خاصة التي كانت في المذهب المالكي، ولم تكن للشيخ مؤلفات خاصة به، فقد كان من النوع الذي ينادي بتأليف الرجال وإعداد الجليل، لا بتأليف الكتب ووضع المصنفات⁽¹⁾.

ومن أبرز مواقف تلاميذ الشيخ النشرتي موقفهم حين أصروا على أن يتولى الشيخ عبد الباقي القليني - أحد تلاميذ الشيخ النشرتي - مشيخة الأزهر بعد النشرتي، وذلك في الوقت الذي أصرت

فيه مجموعات أخرى لمذهب آخر على أن يتولاها الشيخ النفراوي، ولكن تلاميذ الشيخ النشري استطاعوا - بما تعلموه من أستاذهم - الوصول إلى تحقيق رغبتهم، وتم لهم ذلك بعد أحداث عصبية في ملحمة مريرة بين الفريقين⁽¹⁾.

• عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي (ت 1127 هـ) :

ولد الإمام عبد الله الشرقاوي - رحمه الله - في قرية الطويلة، من ضواحي بلييس، بالقرب من قرية القرين في محافظة الشرقية سنة 1150 هـ، ونسب إلى الشرقية .

حفظ في طفولته القرآن الكريم في (القرين) حيث نشأ بها، وتطلع إلى المعرفة فشد رحاله إلى الجامع الأزهر حيث درس على كثير من أعلام علمائه، مثل: الشهاب الملوحي، والشهاب الجوهري، والعلامة الشيخ علي الصعيدي، والشيخ الإمام الحفني، والشيخ الإمام الدمنهوري، ومال بفطرته الطبيعية إلى التصوف، فتلقن مبادئ الطريقة الخلوتية على الإمام الشيخ الحفني، ثم اتصل بالصوفي الشهير العارف بالله الشيخ محمود الكردي ولازمه، فرباه وأرشده، وقطع به مدارج الطريق، ولقنه أسرارَه فأصبح في مقدمة المريدين وطليعتهم . وقد تقلبت به الأحوال فتجرع مرارة الفقر كما ذاق حلاوة اليسر، وعاش في ظلال الخمول والنسيان، كما عاش في أضواء الجاه والسلطان، فاستفاد خبرة وتجربة ضمها إلى ما استفاده من علم وعرفان إلى ما أحرزه من مجاهدة روحية في مجال السلوك الصوفي، فصقلته التجارب وهذّبتة المعارف، وزكّته النفحات، وبهذا نال الصدارة في دنياه، وفاز بالزلفى إلى الله في أخراه .

وعندما مات الشيخ أحمد العروسي شيخ الأزهر عام 1208 هـ، تولّى الإمام الشرقاوي مشيخة الأزهر بعده، وكان من المرشحين معه لتولّي هذا المنصب العلمي والديني الجليل الشيخ مصطفى العروسي، لكنها آلت إلى الشيخ الشرقاوي، وأسندت له، وتولاها وهو موضع ثقة الجميع .

إن جهد العلامة الشرقاوي العلمى يتضح من خلال تلاميذه ومصنفاته فمن أهم تلاميذه :

1- الفقيه النبيه الشيخ حسين بن الكاشف، الذي جذبه الإمام الشرقاوي إليه، فانخلع من الإمارة والقيادة العسكرية، ولازم الشيخ وتفقه على يديه .

2- العلامة الشهير إبراهيم البحيري الذي تخصص عليه في علم مصطلح الحديث .

1 - عن هذه الواقعة بالتفصيل أنظر : حلمى النمنم ، الأزهر الشيخ والمشيخة ، مكتبة الاسرة ، 2012 م ، ص 39 وما بعدها .

- 3- العلامة العمدة الشيخ محمد الدواخلي الذي لازم الشيخ الإمام في فقه مذهبه وغيره من المعقولات ملازمة كلية، وانتسب له، وصار من أخص تلاميذه .
أما عن مصنفاته فتتمثل في التالي :
- 1- التحفة البهية في طبقات الشافعية ضمَّنه تراجم الشافعية حتى سنة 1212 هـ، ورتَّبه على حروف المعجم، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية .
- 2- العقائد المشرقية في علم التوحيد .
- 3- الجواهر السنية في شرح العقائد المشرقية . توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية .
- 4- حاشية الشرقاوي على كتاب التحرير، للشيخ زكريا الأنصاري .
- 5- حاشية على شرح الهدهدي على أم البراهين، المسماة بالصغرى لأبي عبد الله بن يوسف السنوسي، توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية .
- 6- شرح حكم ابن عطاء الله السكندري، منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية .
- 7- ثبت الشرقاوي، ذكر فيه أسانيد شيوخه في التفسير، والحديث، والفقه، وفي الأحزاب والأوراد، توجد منه أربع نسخ خطية بدار الكتب .
- 8- مختصر الشبائل وشرح المختصر، كلاهما من تأليفه .
- 9- رسالة في (لا إله إلا الله) .
- 10- رسالة في مسألة أصولية في جمع الجوامع (أصول فقه) .
- 11- شرح رسالة عبد الفتاح العادلي في العقائد .
- 12- شرح مختصر في العقائد والفقه والتصوف، مشهور في بلاد داغستان .
- 13- شرح الحكم والوصايا الكردية في التصوف .
- 14- شرح ورد السَّحر للبكري .
- 15- مختصر مغني اللبيب لابن هشام في النحو والإعراب .
- 16- فتح المبدي شرح مختصر الزبيدي في الحديث، طبعت منتخبات منه ومن شرح الشيخ الغزي على هامش كتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح للبخاري .وعندى نسخة قديمة منه كانت لجدنا عبد الهادي رحمه الله أيام كونه طالبا بالجامع الأزهر .

17- تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين، مطبوع على هامش كتاب (لطائف الأول فيمن تصرف في مصر من الدول) عندى نسخة منه أيضا.

كان الشيخ عبد الله الشرقاوي -رحمه الله- شيخ علماء الشافعية ومفتيهم في عصره، وتنوع مؤلفاته في العلوم دليل على سعة علمه وفضله في الفقه والحديث والعقائد واللغة والتاريخ، وكان للشيخ رأي مسموع في الشؤون الدينية والسياسية، فقد عاصر الحملة الفرنسية على مصر، وقاد الشعب من أجل مقاومتها حيناً كما سبق وأن وضحنه آنفاً في مبحث " الأزهر وقيمة الدين " ، كما تعامل مع نابليون من أجل التخفيف من شدة وطأتها على الشعب حيناً آخر وهو ما يوضح دوره في تحقيق التعايش السلمى ، وقد ذاع صيت الإمام في كل مكان، وكتب عنه الأوروبيون فصولاً طوالاً، وذهب كل من كتب عنه مذهباً يتفق ومدى فهمه للأحداث الجسام التي وقعت في هذه الفترة القصيرة الحافلة في تاريخ الوطن⁽¹⁾.

حسن بن محمد بن العطار (ت 1250 هـ) :

سنقتصر هنا على ذكر دوره العلمى ممثلاً لمصنفاته ، لأننا سنفصل الحديث عنه بالفصل الثالث ، وهذه قائمة ببعض مصنفاته :

- 1- حاشية العطار على الجواهر المنتظمت في عقود المقولات.
- 2- حاشية العطار على التهذيب للخبصي، وهو شرح على تهذيب المنطق والكلام لسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة 793 هـ، في علم المنطق، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية رقم (2867) .
- 3- حاشية العطار على شرح إيساغوجي في المنطق لأثير الدين المفضل بن عمر الأبهري المتوفى سنة 632 هـ، مطبوع .
- 4- حاشية العطار على شرح العصام على الرسالة العضدية، توجد منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية رقم (5984 هـ).

1 - عنه أنظر : الزركلي ، الأعلام ، 4 / 78 ؛ محمد عبد المنعم خفاجي ، الأزهر خلال ألف عام ، 2 / 322-324 ؛ علي عبد العظيم ، مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن ، 1 / 155-186 .

- 5- حاشية العطار على كتاب نيل السعادات في علم المقولات، لمؤلفه محمد بن محمد البليدي، المعروف بالشريف البليدي، المتوفى سنة 1176هـ.
- 6- رسالة تتعلق بموضوع علم الكلام، توجد منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية رقم 3854 ج.
- 7- رسالة أخرى في علم الكلام، توجد منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية رقم (25816 ب).
- 8- حاشية العطار على شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى لكتاب قواعد الإعراب لابن هشام، مطبوعة.
- 9- حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهرى على متن الأجرومية، منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية رقم (4876 هـ).
- 10- شرح السمرقندية في علم البيان، ومنها نسخة خطية بدار الكتب المصرية رقم (5255 هـ).
- 11- منظومة العطار في علم النحو، نظمها كما جاء في ختامها سنة 1202هـ، أولها :
بحمدك يا مولاي أبداً في أمري ومنك أروم العون في كل ذي عسر وأبياتها خمسون بيتاً، وقد طبعت مع مجموعة (أمهات المتون) وشرحها تلميذه الشيخ حسن قويدر الخليلى المتوفى سنة 1262هـ.
- 12- إنشاء العطار في المراسلات والمخاطبات وكتابة الصكوك والشروط مما يحتاج إليه الخاص والعام .
- 13- ديوان العطار، وقد أورد الجبرتي مختارات عديدة منه في كتابيه (عجائب الآثار)، و(مظهر التقديس) كما أورد علي باشا مبارك طائفة مختارة منه .
- 14- مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين، اقتبس منه الجبرتي كتابه المعروف بهذا الاسم.
- 15- رسالة في كيفية العمل بالإسطرلاب والربعين المقنطر والمجيب والبساط -وهي آلات رصد فلكية- ذكر هذه الرسالة علي باشا مبارك في ترجمته للمؤلف في الخطط التوفيقية .
- 16- رسائل في الرمل والزيراجة والطب والتشريح وغير ذلك .
- 17- جمع وترتيب ديوان ابن سهل الأندلسي .

18- شرح كتاب الكامل للمبرد، أشار إليه المؤلف في قصيدته الطائية في وصفه لجمال الطبيعة بدمشق .

19- ثلاث مقالات طبية في الكي والفصد والبط ، أشار إليها المؤلف في وصف قصيدته الطائية في وصفه لجمال الطبيعة بدمشق، وهذه المصنفات الثلاثة الأخيرة ذكرها المؤلف في قصيدتها الطائية حيث قال :وعندي من التأليف شيء وضعته *على شرح قانون الحفيد أخي السبط ثلاث مقالات كبار وضعتها *لتعريف حال الكي والفصد والبط وجزء على كل شرح المبرد كامل *أبين فيه غامض النص بالقط وألفت في علم الجراح نبذة *لتعريف أكل الفول بالقطع والخط ولعل للشيخ الإمام آثاراً أخرى طواها النسيان، أو تبددت مع ما تبدد من الآثار . وهكذا تتضح ملكة هذا الإمام العظيم في البحث والتصنيف والقراءة حتى قال عنه معاصره الشيخ شهاب الشاعر: "إنه كان آية في حدة النظر وقوة الذكاء، وكان يزورنا ليلاً في بعض الأحيان، فيتناول الكتاب الدقيق الخط الذي تعسر قراءته في وضوح النهار، فيقرأ فيه على ضوء السراج، وربما استعار مني الكتاب في مجلدين فلا يلبث عنده إلا أسبوعاً أو أسبوعين ويعيده إليّ وقد استوفى قراءته وكتب في طُرّره على كثير من مواضعه» .

ويحدّثنا عنه تلميذه العلامة رفاة الطهطاوي فيقول: «كانت له مشاركة في كثير من هذه العلوم -العلوم العصرية- حتى في العلوم الجغرافية، لقد وجدت بخطه هوامش جليّة على كتاب تقويم البلدان لإسماعيل أبي الفداء سلطان حماة... وله هوامش أيضاً وجدت بها أكثر التواريخ على طبقات الأطباء وغيرها، وكان يطلع دائماً على الكتب المعربة من تواريخ وغيرها، وكان له ولوع شديد بسائر المعارف البشرية» .

وقد حمله شغفه بالمعارف والفنون على التطبيق العملي للمعارف التي تعلمها نظرياً، فقد اشتغل بصناعة المزاويل الليلية والنهارية، وأتقن الرصد الفلكي الأسطرلاب، وسجل هذا في مؤلفاته إلى جانب الطب والتشريح، وبهذا تعددت مواهبه وتنوعت مداركه حتى أصبح شبيهاً بالموسوعات العلمية التي تتناول جميع الفنون، وقد أعانته على ذلك رحلاته العديدة بالداخل والخارج واتصاله الوثيق بعلماء الحملة الفرنسية ومشاهدته التجارب العلمية التي باشرها هؤلاء العلماء .وقد جدّ

الشيخ العطار - رحمه الله - في تحصيل العلم، ووسع دائرة ثقافته العلمية حتى شملت المنقول والمعقول - كما يقول القدماء - وتصدّر للتدريس في سن مبكرة، وبدأت الأنظار تتجه إليه ⁽¹⁾.

• محمد بن علي بن منصور الشنواني الشافعي (ت 14 من المحرم سنة 1233 هـ / 23 نوفمبر سنة 1817 م) :

ولد الشيخ محمد الشنواني - رحمه الله - في قرية شنوان الغرف، محافظة المنوفية، وإليها نسب. تتلمذ على كثيرين من أعلام عصره، وهم المشايخ: فارس، والصعيدى، والدردير، والفرماوي، وتفقه على الشيخ عيسى البراوي، ولازم دروسه وقرأ على يديه، وقد أجازته الشيخ بعد أن أعطاه جُلّ ما عنده، واطمأن لعلمه؛ لأن الشيخ الشنواني - رحمه الله - كان ذكيًا فطنًا جيد الحفظ، فأولاه أستاذه عنايته، واختصه بنفسه لاجتهاده وأدبه.

ولايته للمشيخة: لما توفي الشيخ الشرقاوي - رحمه الله - توجّهت الأنظار إلى الشيخ الشنواني، فتغيّب عن بيته واختفى عن العيون، ولكن الباشا أمر القاضي أن يجمع المشايخ عنده ويتفقوا على شخص يكون خاليًا من الأغراض، فأرسل القاضي إليهم فحضرت جمهورهم، فسأل القاضي: هل بقي أحد لم يحضر؟ فقالوا: لم يتأخر عن الحضور إلا ابن العروسي والهيثمي، والشنواني، فأرسل إليهم فحضر ابن العروسي، والهيثمي، فقال القاضي: وأين الشنواني؟ لا بد من حضوره، وأرسل إليه رسولاً فذهب إلى بيته وعاد، فقال: إنه غائب عن داره منذ ثلاثة أيام، وقد ترك لكم رسالة جئت بها إليكم، ففتح القاضي الرسالة وقرأها جهراً على جمهرة العلماء وهي: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، إننا نزلنا عن المشيخة للشيخ بدوي الهيثمي.

عند ذلك قام الحاضرون وضجّ المشايخ، فقال بعضهم: إنه لم تثبت له المشيخة حتى ينزل عنها لغيره، وقال بعضهم: لا يكون شيخاً إلا من يدرس العلوم في الأزهر ويفيد الطلبة. فتدخل القاضي ليُنهي هذه المعركة، فهدأ من روعهم، وسأهم القاضي: من الذي ترضونه؟ قالوا: نرضى الشيخ المهدي، ووافق الجميع، وقاموا وصافحوه وقرأوا الفاتحة، وكتب القاضي بهذا الأمر قراراً أرسله إلى والي مصر (محمد علي باشا).

1 - عنه بالتفصيل أنظر: الجبرتي، مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين، ص 250؛ الزركلي، الأعلام 2/ 220؛ أشرف فوزي، شيوخ الأزهر، 35/ 2 - 40؛ سليمان رصد الحنفي الزياتي، كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، ص 138؛ علي عبد العظيم، مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، 1/ 211 - 227.

انفضَّ الجميع، وركب الشيخ المهدي إلى بيته في موكب كبير وحوله وخلفه المشايخ وطوائف الطلبة، وأقبل الناس على بيته للتهنئة، وانتظر الجميع موافقة الوالي على هذا القرار. ولكن محمد علي رفض تعيين الشيخ المهدي؛ لأنه صاحب تاريخ حافل في الزعامة ورفض الضيم، فمحمد علي لا يقبل شيئاً يتدخل في شؤون الحكم ويقود العلماء والطلبة في مقاومة المظالم كما كان كبار مشايخ الأزهر يفعلون، ولهذا اشترط في شيخ الأزهر - كما قلنا - أن يكون خالياً عن الأغراض، وهو لم ينس أن مشايخ الأزهر هم الذين عزلوا الوالي السابق، وهم الذين عينوه، فاضطر الباب العالي إلى النزول إلى مشيئتهم، ومن يملك العزل والولاية يكون خطراً على باب دولته التي بدأ في تكوينها.

لذا فقد أرسل محمد علي باشا جنوده في طلب الشيخ الشنواني، فجدُّوا في البحث عنه حتى عُثِرَ عليه في المكان الذي اختفى فيه بمصر القديمة، فأخبروه بطلب الوالي له، فذهب معهم. ثم أرسل محمد علي إلى المشايخ بالحضور إلى مقره بالقلعة، فلما حضروا وجدوا الوالي وعنده الشيخ الشنواني، فأعلن محمد علي الشيخ الشنواني شيخاً للجامع الأزهر، ولم يعترض الشيوخ على جعل الشيخ الشنواني شيخاً على الأزهر. ثم عاد الشيخ الشنواني إلى بيته في جمع كبير وموكب رسمي عظيم، وكانت دار الشيخ صغيرة متواضعة لا تتسع لهذا الموكب ولوفود المهنيين، فأنزله السيد المحروقي في دار (بان الزليجي) بحارة خوشقدم، وأرسل إليه الطبّاخين والفرّاشين والأغنام والأرز والخطب والسمن والعسل والسكر والقهوة وأوقف عبيده وخدمه لخدمة القادمين، وازدحم الناس على الشيخ الشنواني - رحمه الله - مهنيين وأتوا أفواجا، وكان ذلك في يوم الثلاثاء، الرابع عشر من شهر شوال سنة 1227 هـ = 20 من أكتوبر سنة 1812 م، ولما كان يوم الجمعة ذهب الشيخ الإمام إلى الجامع الأزهر، فصلى الجمعة، وازدحمت الجماهير عليه مهنيين له، ولم يترك الشيخ - رحمه الله - مكانه في الدرس بعد تولي المشيخة، وكان متبحراً في علوم اللغة، كما كان مؤلماً بعلم الكلام والرياضيات.

كان الشيخ الشنواني - رحمه الله - مع تواضعه وزهده وعزوفه عن الاتصال بالحكام لا يتردد في إبداء النصيحة لهم، وفي الشفاعة عندهم، وكان الشيخ - رحمه الله - من قادة الشعب، وشارك - رحمه الله - في مقاومة الحملة الفرنسية، وقد حاول الوالي أن يستولي على كل أراضي الدولة وأن يتخذ العلماء مطية حيث أفهمهم أنه سيرك أراضيهم لهم يزرعونها بمعرفتهم ويستغلونها، فتصدى له الإمام الشنواني وطالبه بالإفراج عن الأوقاف المحبوسة للطلبة فوافقه، ثم طالبه بإلغاء أمر الاستيلاء على

بقية الأراضى فرفض .ويحدثنا الجبرتي عن منزلته العلمية، فيقول عنه: «شيخ الإسلام، وعمدة الأنام، الفقيه العلامة، والنحرير الفهامة... من أهل الطبقة الثانية، الفقيه، النحوي، المعقولي»

ويتضح جهده العلمى فى العديد من المصنفات ومنها :

1- حاشية على شرح الجوهرة (جوهرة التوحيد)، وهي منظومة في علم التوحيد، نظمها الشيخ إبراهيم اللقاني، وشرحها ابنه الشيخ عبد السلام في كتابه (إرشاد المريد).

2- الجواهر السنية بمولد خير البرية، وهي تقييدات جمعها المؤلف من بعض كتب مشايخه وغيرهم على مولد المدابغي، توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية .

3- حاشية الشنواني على مختصر البخاري لابن أبي جمرة، توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية.

4- ثبت الشنواني (إجازة أجاز بها تلميذه المبلط)، قال فيها: «لازمي مدة مديدة، وسنين عديدة حضوراً وسماعاً وبحثاً... حتى غزر علمه... ثم التمس مني الإجازة وكتابة السند، فأجبتة بذلك بشرط ألا يترك الإفادة»، توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية.

5- حاشية على السمرقندية (في علوم البلاغة) .

6- حاشية على العضدية (في آداب البحث⁽¹⁾).

• الإمام الشيخ حسونة بن عبد الله النواوي الحنفي (ت 24 من شوال سنة 1343 هـ / 17 من مايو 1925 م) :

ولد - رحمه الله - بقرية نواي مركز ملوي بمحافظة أسيوط سنة 1255 هـ / 1839 م. حفظ القرآن الكريم، ثم التحق بالأزهر، وتلقى دروسه على كبار مشايخه، أمثال الشيخ الإنباي، والذي أخذ عنه علوم المعقول، والشيخ عبد الرحمن البحراوي، وأخذ عنه الفقه الحنفي، والشيخ علي خليل الأسيوطي، وغيرهم، وامتاز بقوة الحفظ، وجودة التحصيل، وشدة الذكاء، واستمر في دراسته حتى حصل على شهادة العالمية .

1 - عنه بالتفصيل أنظر : الزركلي ، الأعلام 2/ 220؛ أشرف فوزي ، شيوخ الأزهر، 21/ 2 - 24؛ سليمان رصد الحنفي الزياتي ، كنز الجواهر في تاريخ الأزهر، ص 139 وما بعدها ؛ محمد عبد المنعم خفاجي ، الأزهر خلال ألف عام، 2/ 355، 356 ؛ علي عبد العظيم ، مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، 1/ 189 - 193 .

لما فرغ رحمه الله من الدراسة جلس لتدريس أمهات الكتب العلمية فأقبلت عليه جموع الطلاب ولفت إليه الأنظار؛ فاختاره القائمون على الأزهر لتدريس الفقه في جامع محمد علي باشا بالقلعة، بجانب تدريسه له بالأزهر، ونظرًا لكفاءته وعلمه الواسع الغزير عُيِّن بجانب ذلك أستاذًا للفقه بكلية دار العلوم، وكلية الحقوق التي كانت تسمى حينئذٍ (بمدرسة الحقوق)، وفي عام 1311هـ/ 1894م انتدب وكيلًا للأزهر، وذلك لمرض الشيخ الإنباي وعجزه عن مباشرة مهام عمله، ثم صدر قرار بتعيين لجنة لمعاونته في إصلاح شؤون الأزهر وكانت مكونة من: الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سلمان والشيخ سليمان العبد والشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي والشيخ أحمد البسيوني الحنبلي .

كما عُيِّن فضيلته عضوًا دائمًا غير قابل للعزل بمجلس شورى القوانين.

توليه مشيخة الأزهر : وبعد أن قدم فضيلة الشيخ الإنباي استقالته من مشيخة الأزهر صدر قرار بتعيين الإمام الشيخ حسونة النواوي شيخًا للأزهر في 8 من محرم سنة 1313 هـ الموافق آخر يونيو عام 1895م، كما صدر قرار بتعيين فضيلته في المجلس العالي بالمحكمة الشرعية في العام نفسه مع بقائه شيخًا للأزهر الشريف، وظل يواصل عمله في النهوض بالأزهر حتى أصدر الخديوي عباس حلمي الثاني قرارًا بتنحيته في 25 من المحرم سنة 1317 هـ الموافق 4 يونيو عام 1899م وتولية ابن عمه الشيخ عبد الرحمن القطب النواوي بسبب معارضته لندب قاضيين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية ليشاركا قضاة المحكمة الشرعية في الحكم . وفي 16 من ذي الحجة سنة 1324 هـ الموافق 30 من يناير 1907م.

أعيد الشيخ حسونة إلى مشيخة الأزهر مرة ثانية بعد أن توالى على المشيخة أربعة من المشايخ بعد الفترة الأولى لمشيخة الشيخ حسونة النواوي، ولكنه أثر ترك المنصب بعد أقل من ثلاث سنوات، فاستقال في 1327 هـ .

وقد حاول الشيخ أثناء توليه المشيخة إعادة تنظيم الأزهر من الناحيتين المالية والإدارية، ورفع من رواتب العلماء والشيوخ وكذا عمل على إدخال العلوم الحديثة في الأزهر بعد أن كادت تهجر تمامًا، وأحضر لتدريس علوم الرياضيات والجغرافيا والتاريخ بالأزهر مدرسين مهرة من المدارس الأميرية، كما أنشئ في عهده الرواق العباسي بالجامع الأزهر، وكان الشيخ محمد عبده - رحمه الله - من

أقرب معاونين له في إصلاحاته تلك . كما أنه تم في عهده جمع مكتبات الأزهر في مكتبة واحدة وتنظيمها وصيانتها .

تقلده منصب الإفتاء : بعد وفاة الشيخ المهدي تولى الشيخ النواوي منصب الإفتاء بالإضافة إلى مشيخة الأزهر ، واستمر يشغل هذا المنصب في الفترة من 7 من جمادى الآخرة سنة 1313 هـ الموافق 24 من نوفمبر سنة 1895م وحتى 11 من محرم سنة 1317 هـ الموافق 21 من مايو 1899م ، وأصدر خلال هذه الفترة حوالي (287) فتوى مسجلة .

لم يقتصر جهد العلامة النواوي العلمى على التدريس والإفتاء بل عكف على التصنيف رغم مهامه الجسيمة ، ومن أشهر مصنفاته : سلم المسترشدين في أحكام الفقه والدين ، وهو كتاب من جزأين جمع فيه الأصول الشرعية مع الدقائق الفقهية ، وقد حاز الكتاب على شهرة كبيرة حتى قرر تدريسه بالمدارس الأميرية⁽¹⁾ ..

وفي عهده لم تجد الخلافة العثمانية إلا الأزهر الشريف ليراجع صحيح البخاري بأدق النسخ وهى النسخة "اليونانية" والتي تعتبر أدق نسخة ، وأرسلت الخلافة العثمانية إلى الشيخ "حسنونة النواوي" شيخ الأزهر لتشكيل لجنة ، وتم تشكيل لجنة من كبار علماء الأزهر من 15 عالماً تقريباً وعهد للجنة أن تراجع نسخ البخاري المنسوبة جميعها لليونانيين والمروية من البخاري بواسطة تلاميذه ، ولم تعتمد النسخة النهائية إلا بعد أن وقع هؤلاء جميعاً .

• الشيخ الإمام محمد الأحمدى ابن العلامة الشيخ إبراهيم بن إبراهيم الظواهري (ت 1363 هـ / 1944م) :

ولد سنة 1295 هـ في قرية كفر الظواهري ، محافظة الشرقية ، ونُسب الشيخ إلى قريته التي ولد بها . نشأ في أسرة كريمة مشهورة بالتقوى والصلاح ، كان أبوه من خيرة علماء الأزهر المتصوفين ، فكان شيخاً لمعهد طنطا ، وكان جده إبراهيم أيضاً من علماء الأزهر المتصوفين ، ولقد تأثر الشيخ الأحمدى بأبيه ، وقد سماه والده محمد الأحمدى تيمناً باسم السيد أحمد البدوي .

1- على مبارك ، الخطط التوفيقية ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، 17 / 14 ، 15 ؛ الزركلي ، الأعلام 2 / 229 ؛ سليمان رصد ، كنز الجوهر في تاريخ الأزهر ، ص 155 ، 156 ؛ إلياس زخورة ، مرآة العصر ، المطبعة العمومية ، 1897م ، ص 190 - 192

وقد تأثر الشيخ الإمام محمد الأحمدى الظواهري بالإمام محمد عبده، فقد كان مُعجِبًا بأسلوبه في الكتابة والبحث والتدريس، مُؤمناً بدعوته في إصلاح الأزهر. الشيخ الإمام الظواهري في معهد طنطا ومعهد أسبوط لما تم إنشاء القسم العالى بمعهد طنطا حرص المسؤولون على أن يحشدوا فيه المواهب الفتية، وما كاد الشيخ الأحمدى لينال العالمية من الدرجة الأولى، حتى رشحته مواهبه للتدريس بالقسم العالى بهذا المعهد، فانتدبه شيخ الأزهر للتدريس فيه على الرغم من حداثة سنه وقلة خبرته وتجاربه، ولكنه أجاد ولفت إليه الأنظار واتسعت حلقاته العلمية، وأقبل عليه الطلاب إقبالا منقطع النظير؛ لأسلوبه الواضح القوي في شرح المشكلات العلمية وتذليل الصعاب أمام الطلاب. ولم يكتف بالتدريس للطلبة فقط، لكن كانت له دروس وعظية لعامة الناس، فكان ينتقل بين المدن الكبرى يلقي الدروس والمواظظ فاهتدى على يديه كثير من العصاة، واستطاع أن يقضي على كثير من الخصومات والعداوات.

وفي أغسطس سنة 1907م توفي والده، فخلا منصبه (شيخ معهد طنطا)، وهو من الجهة الرسمية يلي منصب شيخ الأزهر، فتاقت نفسه لأن يخلف والده في هذا المنصب، فرفض شيخ الأزهر هذه الرغبة، وكان وجوه القوم وكُبرائهم بطنطا يتمنون أن يتم تعيينه في منصب أبيه، فكتبوا عدة التماسات للخديوي يرجونه تنفيذ هذا الأمل، وكانت حدة غضبه على الشيخ الأحمدى قد هدأت بعد وفاة الشيخ محمد عبده، وعرض شيخ الأزهر على الخديوي تعيين الشيخ الفقى شيخاً لمعهد طنطا، فطلب الخديوي مقابله ومقابلة الشيخ الأحمدى، فلما استقبل الشيخ الأحمدى قال له: إنني طلبتك بعد أن طلبت مُرشح الشيخ حسونة، وأنا لا أرى فيه كفاءة وألاحظ أنك لا تزال صغير السن، وإنني أحب أن أعين أحد كبار السن شيخاً للمعهد وأنت وكيله، قال الشيخ الأحمدى: فأجبت إنني لا أطمع في الوظيفة للمال؛ لأنني غني عن المال والحمد لله، ولكنني أريد أن أعمل، ولي طريقة أريد أن أنفذها، وهي تُغضب كثيرين من المتقدمين في السن، وأخشى إذا عُيِّن شيخٌ غيري أن يلتف العلماء حوله وينضموا إليه ويتركوني فأعجز عن تنفيذ ما أريد من الإصلاح، وبذلك أظهر بمظهر الفشل، فقال الخديوي: هذا الكلام معقول. ثم انتهى الأمر بأن أصدر الخديوي قراراً بتعيين الشيخ محمد المحلاوي شيخاً للمعهد، وتعيين الشيخ عبد الله دراز وكيلا له، ثم عزل المحلاوي وجعل الشيخ محمد حسين العدوي شيخاً للمعهد، وكان الشيخ العدوي ممن يميلون إلى الإصلاح، فاختر الشيخ

الإمام الأحمدي للتدريس بالقسم العالي في المعهد وعهد إليه بتدريس المصادر الكبرى التي لا تدرس إلا لطلبة العالمية، وهذا يدل على علمه الغزير وثقافته العلمية الواسعة على حد ذاته .

ولما خلا مكان (شيخ معهد طنطا) رشح الخديوي الشيخ الإمام الأحمدي ليشغله على الرغم من معارضة كبار المشايخ، وتم التعيين في يناير سنة 1914م فدعا الخديوي لافتتاح المبنى الجديد للمعهد، فأجاب الدعوة وسرَّ كثيرًا بما رآه، وحاول الشيخ أن يقوم بإصلاحات في المناهج ووسائل التدريس بالمعهد وإضافة علوم جديدة طبقاً لنزاعته ودعوته الإصلاحية، ولكنه كان مُقيِّداً في هذا كله بالحصول على موافقة المجلس الأعلى للأزهر، وكان معظم أعضائه من المحافظين فرفضوا ما قدَّمه من طلبات الإصلاح .

ولما تولى السلطان حسين الحكم اتصل الشيخ به وتوثقت بينهما الصِّلات فعينه عضواً بالمجلس الأعلى للأزهر، ولما توفي السلطان حسين تولى العرش مكانه الملك أحمد فؤاد الأول، اتصل الشيخ به وقويت علاقته، وكان يستدعيه لزيارته ويقبل عليه، ولكن بعض الحاقدين على الشيخ أبلغ الملك أن الشيخ على علاقة وثيقة بالخديوي عباس المقيم بالآستانة، وكان بينه وبين الملك أحمد فؤاد عداً، وتوالت الدسائس على الشيخ التي كانت من نتائجها إلغاء القسم العالي بمعهد طنطا، وبالتالي لأهمية شيخه، ثم صدر القرار بنقله شيخاً لمعهد أسيوط، وكان معهداً ابتدائياً صغيراً، وذلك ليحولوا بين الشيخ وبين المناصب العليا . ونفذ الشيخ قرار النقل ولم يكده يستقر في منزله بأسيوط حتى هرع إليه وجوه المدينة وذوو المكانة فيها يرحبون بمقدمه ويزورونه، فاقترح عليهم بناء معهد ديني كبير يليق بجلال المدينة وتاريخها، وإنشاء جمعية عامة للمحافظة على القرآن الكريم فاستجابوا له .

وبعد إلغاء الخلافة في تركيا تألفت في القاهرة لجان عديدة من العلماء والوجهاء للنظر في أمر الخلافة الإسلامية، فحمل الشيخ أعباء تأليف لجان عديدة بالصعيد، ونجح في هذا نجاحاً كبيراً، ودعا علماء الأزهر المسلمين إلى عقد مؤتمر عام بالقاهرة، فارتابت البلاد الإسلامية في هذه الدعوة وظنوا مصر طامعة في الخلافة الإسلامية، وكان الملك فؤاد قد أدرك حقيقة الدسائس التي دسها خصوم الشيخ له فقرَّب منه، فقابل الشيخ الملك فؤاد وأطلععه على الموقف، وصارحه بأن الجو غير مناسب لعقد المؤتمر بالقاهرة، وصارحه الملك بأنه يطمع في الخلافة . ولما انعقد المؤتمر بالقاهرة سنة 1926م وكان الشيخ الإمام الظواهري في طليعة أعضائه اختلف أعضاء المؤتمر اختلافاً كبيراً وتوجس الغيورون منهم الخوف من انشقاق العالم الإسلامي، فكان الشيخ الظواهري جريئاً كل

الجرأة في اقتراح انفضاض المؤتمر؛ لأنه لم يكتمل فيه تمثيل الأمم الإسلامية، فانفض المؤتمر وتأجل بحث موضوع الخلافة إلى أجل غير موقوت. الشيخ الإمام الظواهري ورفضه لمسألة جعل الأزهر تابعاً لوزارة المعارف .

في سنة 1925م تجددت دعوة إصلاح الأزهر والنهوض به، فزار الشيخ عبد العزيز جاويز والشيخ الخضري أسبوط؛ للاجتماع بالشيخ الأحمدي والتفاهم معه في هذا الموضوع، وبعد التشاور عادا إلى القاهرة، وتألّفت لجنة برئاسة إسماعيل صدقي باشا وبعض النواب والشيخ، وكان من أعضائها: أحمد لطفي السيد، والشيخ عبد العزيز جاويز، والشيخ محمد مصطفى المراغي، والشيخ الأحمدي الشمسي باشا وزير المعارف، وبعد عدة جلسات انتهى الرأي إلى طلب إلغاء مدرسة القضاء الشرعي، وكذلك مدرسة دار العلوم، ولكن بشرط أن يكون الأزهر تابعاً لوزارة المعارف، وتكون لها السيطرة عليه، على أن يبقى لشيخه مظهره الديني وتقدمه في الرسميات، وكان رأياً خطيراً يكاد يعادل إلغاء الأزهر، وهدم مكانته التاريخية ومنزلته في العالم الإسلامي كله، وهنا وقف الشيخ الأحمدي موقفاً كريماً ثار فيه على هذا الرأي قائلاً: كيف نضم الأزهر للمعارف في الوقت الذي ننادي فيه باستقلال الجامعة المصرية وبُعدها عن نفوذ وزارة المعارف؟! اللهم إلا إذا كان وراء هذا الضم غرض خفي هو القضاء على الأزهر ونفوذ الأزهر، وبالتالي القضاء على النفوذ الديني في البلاد، فقد قيل وقتاً ما: إن هذه هي أُمّية دول الاستعمار ثم قدم مذكرة باعتراضه إلى الملك فؤاد، فاستدعاه وناقشه في اعتراضه، واقتنع بوجهة نظره، ورفض ضم الأزهر إلى وزارة المعارف .

ولما توفي الإمام أبو الفضل الجيزاوي شيخ الأزهر تطلعت القوى السياسية المختلفة في مصر في هذا الوقت (الحاكم، حزب الوفد، الاحتلال) للسيطرة على الأزهر عن طريق شيخ جديد يساعدها على نشر نفوذها بين الطلبة والعلماء، أما الحاكم الرسمي (الملك فؤاد) فكان رجله المفضل هو الشيخ الإمام الأحمدي الظواهري، الذي يثق به ويطمئن إليه كل الاطمئنان .

وأما حزب الأغلبية وقتها (الوفد) وبعض الأحزاب الأخرى فكانوا يرشحون لمشيخة الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغي . أما سلطة الاحتلال فكانت تتظاهر بعدم التدخل في الشؤون الدينية، ولكنها كانت حريصة على أن تحرّم الملك من الهيمنة على شؤون الأزهر حتى لا يطغى سلطانه عن طريق علماء الدين، فلم يبق أمامها إلا أن تساند مرشح الأحزاب (الوفد وغيره) . وكان الإنجليز قد عرفوا الشيخ المراغي أثناء وجوده في السودان وعرفوا فيه سباحة الفكر ورجاحة العقل، وأنهم

يستطيعون التفاهم معه عند الحاجة، فلم يجد الملك فؤاد بُدًّا من تعيين الإمام الشيخ المراغي شيخًا للأزهر بعد أن سَوِّف في تعيينه زهاء عشرة شهور، وبعد تعيينه بفترة وجيزة استقال الشيخ الإمام المراغي، وصدر الأمر بتعيين الشيخ الأحدي شيخًا للأزهر في 7 من جمادى الأولى سنة 1348 هـ الموافق 10 من أكتوبر سنة 1929 م .

عندما تولَّى الشيخ الإمام الظواهري المشيخة بدأ فعلا في الإصلاح الذي كان يريده، فتمكن من إلغاء مدرسة القضاء الشرعي اكتفاء بكلية الشريعة، ومن إلغاء تجهيزية دار العلوم تمهيدًا لإلغاء كلية دار العلوم اكتفاء بكلية اللغة العربية، وأطلق اسم الجامع الأزهر على كليات التعليم العالي وعلى أقسام التخصص، وأطلق اسم المعاهد الدينية على المعاهد الابتدائية والثانوية الملحقة بالأزهر .

لم يكن الإصلاح مقتصرًا على تنظيم الكليات وتعديل المناهج العلمية، وإنما أصدر مجلة ثقافية تتحدث باسم الأزهر وتراثه العريق باسم مجلة (نور الإسلام) ثم تغير اسمها بعد إلى (مجلة الأزهر)، وبدأ إصدارها في المحرم سنة 1349 هـ / مايو سنة 1930 م . ومن مآثره أيضًا إيفاد بعثات من العلماء للدعوة إلى الإسلام، ونشر مبادئه في الخارج ، فقد أوفد بعثة علمية إلى الصين، وأخرى إلى الحبشة .

قلت : وهذا يدل على فطنة الشيخ إذ إن الدور العالمى للأزهر لا بد ان يكون ظاهرا غير خافت ، وفيه تأكيد على التواصل والتعايش مع المجتمعات الخارجية الإسلامية وغيرها .

ومن الملاحظ أنَّ الشيخ الإمام لم يستطع تحقيق كل ما يطمح إليه في كتابه (العلم والعلماء) لاعتبارات سياسية، ونجحت التيارات الحزبية والسياسية في إحاطته بِجَوٍّ خانق من العداء، فقدم استقالته في 23 من المحرم سنة 1354 هـ الموافق 26 من أبريل سنة 1935 م، فقبلت استقالته وأعيد الإمام المراغي للمشيخة مرة ثانية .

مصنفاته :

- 1- العلم والعلماء، وهو منهج شامل لوجوه الإصلاح من وجهة نظره .
- 2- رسالة الأخلاق الكبرى .
- 3- السياسة والأزهر، وهو مجموع مقالات ومذكرات جمعها ابن الإمام الظواهري (فخر الدين الأحدي) وطبعها بعد وفاته .

وقد ذكر الدكتور عثمان أمين (في مقال نُشر في الأهرام بتاريخ 13 من مايو سنة 1949م) أنه زار مكتبة الإمام الظواهري وشاهد فيها طائفة مخطوطة من مؤلفاته كتبها في شبابه، وقد ذكرها الزركلي وهي :

- 1- الكلمة الأولى في علم آداب الفهم، وهو علم اخترعه وجعله بمثابة ميزان دقيق، أو قانون كلي لرفع الخلاف القائم بين المتأخرين في فهم آراء المتقدمين .
- 2- خواص المعقولات في أول المنطق وسائر العقليات .
- 3- التفاضل بالفضيلة - الوصايا والآداب - صفوة الأساليب .
- 4- حِكَم الحكماء .
- 5- براءة الإسلام من أوهام العوام .
- 6- مقادير الأخلاق ⁽¹⁾ .

• الإمام العلامة محمد بن مصطفى بن محمد بن عبد المنعم المراغي (ت ليلة الأربعاء الرابع

عشر من شهر رمضان سنة 1364 هـ الموافق الثاني والعشرين من شهر أغسطس سنة 1945م) :

ولد في الثامن من ربيع الثاني سنة 1298 هـ الموافق التاسع من مارس سنة 1881م، بالمراغة من أعمال جرجا. كان والد الشيخ الإمام محمد مصطفى المراغي - رحمه الله - على قسط من الثقافة، ويتمتع بسمعة طيبة ومنزلة كريمة في الوسط الذي يعيش فيه، فدفع ابنه إلى حفظ القرآن الكريم، ولقَّنه نصيباً من المعارف الدينية، وظهرت نجابته فأرسله أبوه إلى الأزهر ليكمل تعليمه فيه، فتلقى العلوم على كبار مشايخه، وفي مقدمتهم الشيخ علي الصالحى من شباب علماء الأزهر المستنيرين المحققين، درس عليه الإمام علوم العربية وتأثر بأسلوبه في التوضيح والتبيين، ثم اتصل بالشيخ الإمام محمد عبده، فانتفع بمحاضراته العامة في التفسير والتوحيد والبلاغة، وفتحت على يديه مواهبه العقلية، وازداد اتصالاً به، وتأثر بمنهجه السلوكي، ودعوته الإصلاحية ومواقفه الوطنية، ودراساته العلمية، وظل وثيق الصلة به، سائرًا على نهجه في التجديد والإصلاح. وكان الإمام المراغي معروفًا بين أقرانه من الطلاب بالأخلاق الكريمة والحرص على مواصلة البحث والدراسة ووفرة

1 - الزركلي، الأعلام، 6/ 26.

التحصيل، وكان له رفقة من طلاب الأزهر الناهيين يواصلون قراءة الدروس والكتب المقررة قبل إلقاء المدرسين لها، كما كانوا لا يكتفون بدراسة الكتب المقررة بل كانوا يقبلون على كل مصادر المعرفة وشتى العلوم ينهلون منها .

وفي الثاني عشر من ربيع الأول سنة 1322 هـ الموافق 26 من مايو سنة 1904 م تقدم لامتحان العالمية فناها بتقدير الدرجة الثانية، وكان الشيخ محمد عبده هو الذي يمتحنه في شهادة العالمية، فلاحظ أن الشيخ المراغي مريض، فلما انتهى الامتحان قال له : لاحظت أنك محموم ولكنك كنت فوق الإجازة، وظهرت النتيجة وكان المراغي أول زملائه في النجاح، وإن لم ينل الدرجة الأولى؛ لأن إجماع لجنة الامتحان عليها عسير، وقد دعاه الشيخ محمد عبده إلى منزله تكريمًا له . وقد نال الشيخ محمد مصطفى المراغي العالمية وهو في الرابعة والعشرين من عمره، وهي سنٌ مبكرة بالنسبة إلى علماء الأزهر . ثم بدأ التدريس بالأزهر الشريف، ولم يطل مُكثه بالتدريس إلا بضعة أشهر اختير بعدها قاضيًا بالسودان، ومع قصر هذه المدة لفت إليه الأنظار ببراعته في الشرح والإبانة، حتى جذب إليه حشودًا عديدة من الطلاب .

ولما طلبت حكومة السودان من الشيخ محمد عبده اختيار قضاة السودان الشرعيين، كان الإمام المراغي في مقدمة من اختارهم، فسافر الشيخ الإمام محمد مصطفى المراغي قاضيًا لمديرية دنقلة، وبعد قليل نُقل الشيخ الإمام قاضيًا لمديرية الخرطوم . وفي هذه الفترة كان الشيخ الإمام المراغي دائم الاتصال بأستاذه الإمام المفتي الشيخ محمد عبده، فقد تبادلوا رسائل قيمة في الشؤون الدينية والوطنية، وظلَّ الشيخ الإمام المراغي وفيًا لأستاذه في حياته وبعد مماته .

وفي سنة 1907 م اختلف هو وقاضي القضاة والسكرتير القضائي في وجهة النظر في اختيار المفتشين بالمحاكم الشرعية في السودان، فقدَّم استقالته وعاد إلى مصر . ومما يؤثر عنه أن مرَّتب القاضي في السودان كان أربعة عشر جنيهاً، غير أنه مُنح زيادة قدرها ستة جنيهاً، فرفض قبولها واحتج لدى السكرتير القضائي (منصب يشبه منصب وزير العدل) المستر كارتر، فقال له السكرتير القضائي: إني لأعجب لقاضي شرعي يرفض ستة جنيهاً علاوة في الشهر، فقال له الشيخ: إن عجبني مثل عجبك من أن القاضي الإنجليزي يتناول خمسين جنيهاً، بينما تستكثر على القاضي الشرعي المصري عشرين جنيهاً، وطلب الشيخ إجازة ثلاثة أشهر، وعاد إلى مصر، وألحَّ عليه السكرتير طالباً عودته فرفض وقدَّم استقالته .

وفي الثاني من شعبان سنة 1325 هـ الموافق التاسع من سبتمبر سنة 1907 م عُيِّن مفتشاً للدروس الدينية بديوان عموم وزارة الأوقاف، ولكنه لحبه للبحث والدراسة عاد إلى التدريس بالأزهر مع احتفاظه بوظيفته في الأوقاف. وفي سنة 1908 م زاره سلاطين باشا، وكان وكيلًا لحكومة السودان بمصر، وعرض عليه أن يكون قاضي القضاة، فقال له الإمام: إن حكومة السودان أبت عليّ في العام الماضي وظيفة مفتش بالمحاكم الشرعية، فكيف ترضى اليوم أن أكون قاضي القضاة؟ فأجابه: إن الحكومة اقتنعت اليوم بما لم تكن تقتنع به، وإنني أريد أن أعرف الشروط التي تجعلها أساساً لقبول هذا المنصب الأخير، فاشترط شروطاً أهمهما: أن يكون تعيينه بأمر من خديوي مصر (الحاكم المسلم) وأصرَّ على رأيه، وتمَّ له ما أراد، وصدر أمر بتعيينه في 4 من رجب سنة 1326 هـ الموافق 1 من أغسطس سنة 1908 م. على الرغم من أن السياسة الإنجليزية كانت تُخطط لقطع كل صلة تربط السودان بمصر، لهذا وُلِّي القاضي الذي حَلَفَه بأمر الحاكم الإنجليزي. ولما أرادت حكومة السودان تعديل لائحة المحاكم الشرعية بالسودان، تمسك الشيخ الإمام بأن من سلطته أن يختار للقضاة الآراء الفقهية التي يحكمون بها، وأبى السكرتير القضائي قبول هذا، وأصرَّ الشيخ الإمام المراغي على رأيه، واحتكما إلى الحاكم العام، فنصر الشيخ على خصمه ونفَّذ له ما أراد. فالشيخ كان يعمل على ترقية القضاء بالسودان، فقد أشرف على القسم الشرعي من كلية (غاردون) وزوده بأساتذة من العلماء المصريين الممتازين من الأزهر ودار العلوم، وبهذا نهض بالقضاة وكرامة القضاء. ولما اشتدت الثورة بمصر، التف المصريون بالسودان حول الشيخ الإمام المراغي فقاد جمعهم في مظاهرة كبيرة، وأخذ يجمع التوقيعات لتأييد زعامة سعد زغلول وأصحابه والإقرار بأنهم وكلاء الأمة، وهنا ثار حُكَّام الإنجليز بالسودان، فاقتراح بعضهم سجنه، واقتراح بعضهم اعتقاله ونفيه، ولكن السكرتير القضائي رأى في ذلك خطراً، ورأى أن يمنحه إجازة عاجلة غير محددة، وبهذا عاد إلى مصر دون أن تلحقه أي إساءة أو يناله أي ضرر. وبهذا انتهى عمله بالسودان، وكان في هذه المرة ممتدداً من سنة 1908 م حتى سنة 1919 م.

بعدما عاد الشيخ الإمام محمد مصطفى المراغي من السودان، تولَّى مناصب قضائية

هامية، وهي :

1- رئيس التفتيش الشرعي بوزارة الحَقَّانية (العدل) في 9 من أكتوبر سنة 1919 م.

2- رئيس محكمة مصر الكلية الشرعية في 21 من يوليو سنة 1920 م.

3- عضو المحكمة العليا الشرعية في 27 من يناير سنة 1921 م .

4- رئيس المحكمة العليا الشرعية في 11 من ديسمبر سنة 1923 م .

ولَّى الإمام المراغى هذه المناصب القضائية الكبرى ما بين سنة 1919 م وسنة 1928 م ، وفي هذه المناصب قام بعدة إصلاحات هامة، حيث أمر بتشكيل لجنة لتنظيم الأحوال الشخصية برئاسة، ووجَّه اللجنة إلى عدم التقيد بمذهب الإمام أبي حنيفة إذا وجد في غيره ما يُناسب المصلحة العامة للمجتمع، وكان القضاة قبل ذلك مقيدي بمذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة، فجعلهم يقتبسون من المذاهب الأخرى ومن آراء المجتهدين بما يناسب الزمان والمكان، وبهذا استطاع أن يقوم بإصلاحات عديدة في محيط الأسرة الإسلامية، فأصدر في يوليو سنة 1920 م قانون الأحوال الشخصية .

وفي يوم التاسع من ذي الحجة سنة 1346 هـ الموافق الثامن والعشرين من مايو سنة 1928 م صدر قرار بتولية الشيخ الإمام محمد مصطفى المراغى مشيخة الأزهر الشريف، فأقبل بعزيمة قوية على النهوض بالأزهر ليتبوأ المكانة الجديرة به في تاريخ النهضة الإسلامية، فألَّفَ لِحَانًا برئاسته لدراسة قوانين الأزهر ومناهج الدراسة فيه، وعَمَلَ على تنقيح هذه القوانين والمناهج، واهتمَّ بالدراسات العليا فاقترح إنشاء ثلاث كليات عليا تخصص الأولى في دراسة العلوم العربية، والثانية في علوم الشريعة، والثالثة في أصول الدين، وكانت له آمال كثيرة يسعى لتحقيقها في تطوير الأزهر، ولكن العقبات وقفت في وجه الشيخ الإمام، وحالت بينه وبين الأهداف التي ينشدها فاستقال من منصبه في العاشر من أكتوبر سنة 1929 م، ويذكر المعاصرون لهذه الأحداث أن السبب في تمسك الشيخ الإمام المراغى برأيه وإصراره على الاستقالة هو أنه أراد أن تطلق يده في إدارة الأزهر على أن يختار من يعاونونه، ولكن الملك كان يريد السيطرة على شؤون الأزهر جميعها، فرفض كل الرفض أن يمنح الإمام هذه السلطة، فاستقال الإمام، وقُبِلت استقالته، ثم صدر قرار بتعيين الشيخ محمد الأحمدى الظواهري شيخًا للأزهر⁽¹⁾.

ولما استقال الإمام المراغى لم يخلد إلى الراحة والسكون، بل قضى أكثر من خمس سنوات عاكفًا في بيته على البحث والدراسة ومراجعة آراء المصلحين من قبله، وبخاصة أستاذه الإمام الشيخ محمد عبده، كما راجع الأسس التي وضعها للإصلاح في عهد مشيخته الأولى، وما تمَّ تحقيقه منها في عهد الظواهري، وما لم يتم وما ينبغي تعديله منها في ضوء دراساته العميقة للنهوض بالأزهر، حتى

1 - عبد المتعال الصعيدي، تاريخ الإصلاح في الأزهر، ص 113.

اتضحَت أمامه الصورة وبرزت معالمها . فلتما عاد إلى الأزهر مؤيداً من آلاف العلماء والطلبة، ومؤيداً من الحكومة، ومؤيداً من الرأي العام باشر تنفيذ ما استقر عليه رأيه من وجوه الإصلاح، فأصدر القانون رقم 26 لسنة 1936م، وقد ألغى به القانونين الصادرين في سنة 1923م وفي سنة 1930م، والقانون الأخير أصدره الشيخ الظواهري، وأكمل ما بدأه من إصلاح في فترته الأولى، مع بعض التعديلات، وقد حدد مهمة الأزهر وأنه هو المعهد العلمي الإسلامي الأكبر، والغرض منه :

- 1- القيام على حفظ الشريعة الغراء: أصولها وفروعها، واللغة العربية، وعلى نشرهما .
- 2- تخريج علماء موكل إليهم تعليم علوم الدين واللغة في مختلف المعاهد والمدارس ويتولون الوظائف الشرعية في الدولة.

وخلاصة هذا القانون الذي أصدره أنه يقوم على الأسس التالية: التعليم في الأزهر يتم في أربع مراحل:

- 1- المرحلة الابتدائية، ومدتها أربع سنوات.
- 2- المرحلة الثانوية، ومدتها خمس سنوات .
- 3- مرحلة الكليات، وهي ثلاث كليات، كلية الشريعة، وكلية أصول الدين، وكلية اللغة العربية، ومدة الدراسة بها أربع سنوات .
- 4- مرحلة العالمية في هذه الكليات الثلاثة .

كان الإمام محمد مصطفى المراغي -رحمه الله- يناضل في سبيل إصلاح مناهج الأزهر، وتحديد أهدافه بين تيارات متضاربة عنيفة من أحزاب متناحرة، واحتلال أجنبي يفرض سلطانه، ولكنه على الرغم من هذا كله مضى في طريقه يقتحم العقبات ويخوض الشدائد، واضعاً استقالته في يده، يلوح بها أو يقدمها في الوقت المناسب⁽¹⁾.

قال عنه الشيخ الإمام عبد الحليم محمود :عالم ذكي، ذو شخصية خارقة، مهيب، صاحب رأي في العلم والسياسة، بليغ الأسلوب ، وكان الجميع يقدرونه، فالإنجليز تعاملوا معه في السودان، ونزلوا على رأيه في بعض المواقف الهامة، والملك فاروق كان كثيراً ما يستمع إليه ويحضر- مجالسه العلمية في شهر رمضان ويأمر بإذاعتها، وينصره أحياناً على بعض الأحزاب المناوئة له، والأحزاب تعرف له مكانته، ومن عاداه من رجال السياسة عرفوا له مكانته، وبخاصة بعد وفاته، وكان الإمام

1- عبد المتعال الصعيدي ، تاريخ الأزهر ، ص 115-121 .

جريئاً في قول الحق وإن أغضب ذوي السلطان . ولقد كتب حاكم السودان -أيام كان الشيخ الإمام المراغي فيه- إلى وزارة الخارجية الإنجليزية قائلاً: إن الشيخ المراغي يُعدُّ من دهاة العالم وفي خلال ثورة سنة 1919 م .

وكان الشيخ الإمام المراغي بالسودان كتبت صحيفة (التايمز) وهي صحيفة بريطانية مشهورة: أبعدوا هذا الرجل، فإنه أخطر على بلادنا وحياتنا من ويلات الحرب .
ومن الأعمال الجليلة التي قام بها الشيخ الإمام المراغي، ما يلي :

- 1- إنشاء لجنة الفتوى :شكّل فضيلة الشيخ الإمام محمد مصطفى المراغي لجنة من كبار العلماء في 12 من جمادى الأولى سنة 1354هـ الموافق 11 من أغسطس سنة 1935م، تتكون من رئيس وأحد عشر عضواً، منهم ثلاثة من فقهاء الأحناف، وثلاثة من المالكية، وثلاثة من الشافعية، واثنان من الحنابلة، وهذه اللجنة تجيب عن الأسئلة التي وثلاثة من الشافعية، واثنان من الحنابلة، وهذه اللجنة تجيب عن الأسئلة التي تتلقاها من الأفراد والهيئات وفقاً لمذهب معين إذا طلب السائل ذلك، أو وفق ما تقضي به القواعد المستمدة من الكتاب والسنة والإجماع أو القياس الصحيح إذا لم يقيد بها السائل بمذهب خاص، مُراعياً بذلك ما هو أرفق بحال السائل إذا قوي الدليل على مراعاته .
- 2- إنشاء قسم الوعظ والإرشاد :أنشأ الشيخ الإمام محمد مصطفى المراغي قسماً خاصاً سَمَّاه (الوعظ والإرشاد) لنشر الثقافة الإسلامية في الأقاليم سنة 1928 م .

- 3- التطوير لجامعة كبار العلماء :في سنة 1911م أنشأ الشيخ سليم البشري (هيئة كبار العلماء) وتتكون من ثلاثين عالماً من صفوة علماء الأزهر، ليتفرغ كل منهم لإلقاء محاضرات علمية عميقة بحسب تخصصه في العلوم المختلفة، وهذه الدروس يحضرها العلماء والباحثون، فلما جاء الإمام المراغي غيّر اسمها إلى (جماعة كبار العلماء) واشترط في أعضائها -إلى جانب الشروط القديمة- أن يكون العضو فيها من العلماء الذين أسهموا في الثقافة الدينية، وأن يُقدِّم رسالة علمية تتسم بالجدَّة والابتكار، وجعل أعضائها ثلاثين عضواً، وأثر بعضويتها أولى الكفاءات العلمية والأخلاق السامية حتى أصبحت أكبر هيئة دينية في العالم الإسلامي، وقد حلَّ محلها الآن مجمع البحوث الإسلامية .
ورأى قبيل وفاته أن يُنشىء مراقبة خاصة للبحوث والثقافة الإسلامية تختص بالنشر - والترجمة والعلاقات الإسلامية، والبعوث العلمية، والدعاة، فصدر قرار بإنشائها في يوليو سنة 1945م، ولم يمض على إنشائها شهر حتى لقي ربه .

كان الشيخ الإمام المراغي مستمسكاً بالحق، حريصاً على الأمانة والصدق، وقد تعرض في هذا لمحَن عديدة كادت تكلفه حياته وتغلب عليها، ومنها:

1- أن قضية هامة عرضت عليه وهو رئيس للمحكمة الشرعية العليا، فلوَّح له بعض أصحاب النفوذ بأن الحكم يجب أن يصدر لصالح فردٍ مُعينٍ على أن تكون المكافأة على ذلك مبلغاً ضخماً من المال يسيل له اللعاب، فرفض في شمم وإباء، فعمل أصحاب الشأن على منعه من نظر القضية فاستأجروا من يقتله، فتربص له المجرم وألقى عليه ماء النار، ولطف الله بالشيخ الإمام فأصابته -ماء النار- عنقه وأجزاء من جسمه ولم تصب منه مقتلاً. ووصف الشيخ الإمام هذا الشخص الذي تعدى عليه وصفاً دقيقاً، فتم القبض عليه، وعلى من حرَّضه على القتل، وحُكِمَ على المتهمين الثلاثة بالسجن أربع سنوات وبألقي جنيته تعويض، وقد اشتهرت هذه القضية باسم، قضية هنري سكاكيني .

2- ومن المحن التي تعرض لها ولقي ربه على أثرها، ما حدث له سنة 1945م فقد طلق الملك فاروق زوجته الأولى الملكة فريدة، وأراد أن يُحرِّم عليها الزواج بعده، فأرسل إلى الشيخ يطلب منه فتوى تؤيد رغبته فرفض، فأرسل إليه الرسل يُلحون عليه - وكان الشيخ يُعالج بمستشفى المواساة بالإسكندرية - فرفض الاستجابة، وضاق الملك ذرعاً بإصراره على الرفض، فذهب الملك فاروق إليه في المستشفى مُحتدّاً، فقال له الشيخ عبارته الخالدة: أما الطلاق فلا أرضاه، وأما التحريم فلا أملكه، وطال الجدال وصاح المراغي بأعلى صوته قائلاً: إنَّ المراغي لا يستطيع أن يُحرِّم ما أحل الله . وعلى أثر هذه المقابلة الصاخبة وما حدث فيها انتكست صحة الشيخ، ولم يلبث إلا قليلاً حتى لقي ربه راضياً مَرَضِيّاً⁽¹⁾.

مصنفاته :

1- الأولياء والمحجورون، نال بها عضوية هيئة كبار العلماء، وهو بحث فقهي في موضوع الحَجْر على السفهاء، والذين يتولون أمورهم بعد الحَجْر، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر .

1- أنظر : الزركلي ، الأعلام ، 7/ 103 ؛ أنور الجندي ، الإمام المراغي ، سلسلة أقرأ ، طبع دار المعارف ، أغسطس سنة 1952م ، عدد 115 ؛ أبو الوفا مصطفى المراغي ، الشيخ المراغي بأقلام الكتَّاب ، المطبعة المنيرية بالأزهر ، 1957م .

- 2- تفسير جزء تبارك، وقد ألفه ليكمل به تفسير الإمام محمد عبده جزء عم .
- 3- بحث في وجوب ترجمة القرآن الكريم، طبع بمطبعة الرغائب سنة 1936 م .
- 4- رسالة (الزماله الإنسانية) كتبها لمؤتمر الأديان بلندن، مطبوعة بمطبعة الرغائب سنة 1936 م .
- 5- بحوث في التشريع الإسلامى، وأسانيد قانون الزواج رقم 25 سنة 1929 م، مطبوعة بالقاهرة .
- 6- مباحث لغوية بلاغية، كتبها أثناء تدريسه لكتاب التحرير في الأصول .
- 7- الدروس الدينية، وهي تفسير لبعض السور والآيات القرآنية، ألفها في احتفالات عامة بمساجد القاهرة والإسكندرية الكبرى، واستمع إليها الملك فاروق في ليالي رمضان سنة 1356 هـ إلى سنة 1364 هـ، وقد نُشرت بمجلة الأزهر، كما نشرت مستقلة في كتيبات، ومات وهو يفسر- سورة القدر قبل حلولها بأسبوعين .
- 8- كما أن له مقالات وخطباً عديدة، نجد نماذج منها في ختام كتاب (الشيخ المراغى بأقلام الكتاب).

• الشيخ الإمام عبد المجيد سليم (ت 10 من صفر سنة 1374 هـ / 7 أكتوبر سنة 1954 م) :

ولد رحمه الله في قرية «ميت شهالة»، وهي تابعة لمدينة الشهداء بالمنوفية في 13 أكتوبر سنة 1882 م، الموافق الأول من ذي الحجة لعام 1299 هـ .

حفظ القرآن وجوده، ثم التحق بالأزهر، وكان متوقداً بالذكاء مشغولاً بفنون العلم، متطلعاً إلى استيعاب جميع المعارف . كان يختار أعلام الأساتذة والمشايخ ليتلمذ عليهم، فحضر- دروس الشيخ الإمام «محمد عبده» والشيخ «حسن الطويل» والشيخ «أحمد أبي خطوة» وغيرهم من كبار الأئمة والمحدثين، ونال شهادة العالمية من الدرجة الأولى سنة 1908 م .

تقلد العديد من المناصب، فدرّس بالمعاهد الدينية، ثم بمدرسة القضاء الشرعي، كما ولي القضاء وتدرج فيه حتى وصل إلى عدة مناصب، ثم عهد إليه بالإشراف على الدراسات العليا في الأزهر الجامعي، ثم صارت إليه رئاسة لجنة الفتوى فكان له في كل ناحية أعمال خالدة ماثورة، وإصلاح الأزهر الجامعي في شتى أطواره المختلفة في العصر الحديث من مآثر رأي فضيلته وتوجيهه .

وفي 2 من ذي الحجة سنة 1346هـ الموافق 22 من مايو سنة 1928م ، عُين فضيلته مفتيًا للديار المصرية، وظل يباشر شؤون الإفتاء قرابة عشرين سنة، ومن خلال هذه الفترة الطويلة في الإفتاء ترك فضيلته لنا ثروة ضخمة من فتاويه الفقهية بلغت أكثر من (خمسة عشر ألف) فتوى. تولى مشيخة الأزهر أول مرة في 26 من ذي الحجة سنة 1369هـ الموافق 8 أكتوبر سنة 1950م، ثم أعفي من منصبه في 4 سبتمبر سنة 1951م لاعتراضه على الحكومة عندما خفضت من ميزانية الأزهر، ثم تولى المشيخة للمرة الثانية في 10 فبراير سنة 1952م، واستقال في 17 سبتمبر سنة 1952م⁽¹⁾.

الإمام الشيخ محمد الخضر حسين (ت 1958م) :

وُلِدَ في 26 من رجب 1293هـ، بمدينة "نفطة" وهي إحدى المدن التونسية لأسرة تنتمي إلى "الأدارسة" التي حكمت المغرب فترة من الزمن، ويؤكد هذا أن أحد ملوك الأدارسة بالمغرب أصدر مرسومًا ملكيًا إلى جد من جدود الخضر حسين يتعلّق بهذا النسب، وكانت أمّه تنتمي إلى أسرة فاضلة، مشهورة بالعلم والصلاح والتقوى، فهي كريمة الشيخ "مصطفى بن عزوز". وأما خال الشيخ الخضر فهو الشيخ السيد محمد المكي بن عزوز⁽²⁾، وهو من كبار العلماء الصالحين، فقد كان موضع إجلال واحترام من رجال الدولة العثمانية في عهد السلطان "عبد الحميد"، وقضى أخريات أيامه في "الأستانة" تلبية لرغبة السلطان، وله مؤلفات معروفة⁽³⁾. والمتتبع لحياة الشيخ "محمد الخضر حسين" يجد أنه رثا خاله السيد المكي سنة 1334هـ بقصيدة أودعها ديوانه "ص 180" الطبعة الثانية، كما رثا أمّه حين وفاتها سنة 1335هـ بقصيدة جميلة سمّاها "بكاء على قبر" يتبيّن لنا من هذا أن الإمام الشيخ الخضر شاعر أدبي، وما تقلّد مشيخة الأزهر من فراغ؛ حيث إنه نشأ في بلدة "نفطة" التونسية، وتأثّر بأبيه وخاله، وحفظ القرآن الكريم، وجانبًا كبيرًا من الأدب، وألمّ بمبادئ العلوم العربية والشرعية، ثم انتقل مع أسرته إلى العاصمة التونسية سنة 1307هـ الموافق 1889م وجامع الزيتونة شبيهًا بالجامع الأزهر، وتنقّل في الدراسة في هذا الجامع من مرحلة إلى أخرى؛ فظهرت نجابته، وبرز نبوغه، فطلبت الحكومة التونسية لتولي بعض الخطط العلمية قبل إتمام دراسته، ولكنه أبى، وواصل دراسته على يد كبار العلماء من "تفسير

1- محمد عبد المنعم خفاجي، الأزهر في ألف عام، 1/307، 306.

2- لنا بعض الطلبة والأصحاب من أحفاد الشيخ ابن عزوز بتونس، وترجما لأحدهم في كتابنا تاريخ أهل الظاهر، وهو أصغر شاب ظاهري أعرفه حتى يوم الناس هذا.

3- نعكف مع بعض الأصحاب على نسخ وتحقيق مخطوطة له في علم الحديث.

وحديث"، وكان من أبرز شيوخه الشيخ سالم أبو حاجب، وقد رثاه بقصيدة مسجلة في ديوانه الشعري.

نال شهادة "العالمية" من جامعة الزيتونة، ثم رحل إلى الشرق 1317 هـ، فما كاد يبلغ طرابلس ويقيم بها حتى عاد إلى تونس، ولأزم جامع الزيتونة دارساً ومدرساً، يفيد ويستفيد، ومما يذكره له التاريخ ولا ينساه دعوته للطلاب في جامع الزيتونة إلى دراسة وتعلم مادة "الإنشاء"؛ حتى تكون لديهم القدرة للدفاع عن وطنهم ولغتهم. كما سخر قلمه ولسانه لنصرة العثمانيين أيام حربهم مع الطليان، وذلك بالقصائد الشعرية الملهبة حماساً، وقد كان الشيخ مولعاً بالأسفار، شغوفاً بالارتحال من بلد إلى بلد، ومن وطن إلى وطن؛ فقد زار "ألمانيا" مراراً والأساتنة، وكذا "مصر- والشام والجزائر وغيرها" من بلاد الله الكثيرة، وقد جنى من ثمار هذه الأسفار الكثير من الثمار؛ ففي دمشق تولى تدريس اللغة العربية في المدرسة السلطانية وفي الأساتنة، عُيِّن محرراً عربياً في وزارة الحربية، وأرسله "أنور باشا" إلى ألمانيا في مهمة رسمية، وتعلم اللغة الألمانية فتحدث بها بطلاقة، وقد زار مصر أكثر من مرة قبل أن يلقي فيها عصا التسيار، وفي زيارته الأخيرة لها وهي التي أراد الله له فيها أن يقضي تحت سرائرها ما بقي من عمره، وحصل على الجنسية المصرية، وجلس مجلس التلميذ أمام علماء الأزهر، فسمع منهم، وتلقى عنهم، وتقدم لنيل شهادة العالمية "الدكتوراه" من الأزهر، فمنحه شيوخه إياها، وسمحوا له أن يتصدر إحدى حلقات الجامع العتيق، فكان نعم الأستاذ علماً وصلاحاً وخلقاً، وهكذا صار الرجل مصرياً أزهرياً لحماً ودماً.

عُيِّن عضواً في "مجمع اللغة العربية"، ونال الإعجاب من زملائه لتمكُّنه من ناحية من اللغة العربية شعراً ونثراً وخطابة ومحاضرة، كما عُيِّن عضواً في "جماعة كبار العلماء" برسالة موضوعها "القياس في اللغة العربية"، ولقد أجاد فيها وأفاد، وساعده في ذلك ماضيه العلمي الواسع.

ومن جهوده العلمية والوطنية أنه لما قامت الحرب الطرابلسية بين الطليان والعثمانيين وقف قلمه ولسانه على الدعوة لنصرة العثمانيين، ونشر بمجلته التي أصدرها الأزهر سنة 1349 هـ وسماها "نور الإسلام"، وأسند إليه التحرير من أول عدد ثم مجلة "لواء الإسلام"، فمنذ صدورهما سنة 1366 هـ وظل محرراً لها طول حياته، وقد نشر في هذه المجلة قصيدة عصماء لمعاونة العثمانيين.

ردُّوا على مجدنا الذكر الذي ذهباً = يكفي مضاجعنا نومٌ مضى حقبا

ثم رحل إلى الجزائر فزار مدنها الرئيسية ملقياً الدروس والمحاضرات، ثم عاد إلى تونس وعاود دروسه في جامع الزيتونة، ونشر المقالات الدينية والأدبية في الصحف، ورفض العمل في محكمة

فرنسية بتونس، وأتمهم بعدائه للغرب، وأحسّ بالخطر فسافر إلى تركيا، ثم ظلّ بعد ذلك متنقلاً من دولة إلى أخرى، قائماً بنشاطه العلمي والفكري إلى أن أحسّ بزوال مجد الدولة العثمانية وهي تترنّج تحت تأثير عوامل الفساد؛ فنظم قصيدة بعنوان "البكاء على مجد ضائع" قال فيها:

أدمى فؤادي أن أرى الـ	=	أعلام ترسفت في القيود
فهجرت قومًا كنت في	=	أنظارهم بيت القصيد
وحسبت هذا الشرق لم	=	يرح على عهد الرشيد
فإذا المجال كأنه	=	من ضيقة خلق الوليد

وبعد سفره عدّة مرات إلى ألمانيا استقرّ عزمه أن يستوطن القاهرة؛ يلتقي مع أصدقائه من كبار العلماء وزعماء النهضة الوطنية والأدبية، ثم أصبح محرراً بدار الكتب المصرية، وتجنّس بالجنسية المصرية، وتقدّم كما ذكرنا لنيل الشهادة العالمية من الأزهر، وكلّمًا تعمّقت أسئلة اللجنة وجدت تعمّقًا في الأجابة، مع غزارة علم وقوة حجّة وبلاغة رأي، فنال "العالمية"، وانضمّ إلى طليعة علماء الأزهر الأجلاء.

ثم أسّس "جمعية تعاون جاليات شمال إفريقيا"، وكان دائم الحركة، يرى نهضة الأمة الإسلامية مرتبطة بالدراسات العلميّة والإنتاج الصناعي، وقال شعرًا في هذا، وفي سنة 1343هـ مرض مرضًا شديدًا، وبدأ المرض مهاجمة جسمه، كما أحسّ مع هذا بالآلام الأسف على الوطن الإسلامي، وهذا ما تحقّق اليوم، وهو بعدُ نظر من هؤلاء العلماء، يعنصر- قلبه على هذا الوطن، ووقوعه تحت وطأة الاستعمار، وقال في هذا شعرًا رائعًا منشورًا في ديوانه، وبعد شفاؤه من مرضه ظهر كتاب "الإسلام وأصول الحكم"؛ لعلّي عبدالرازق، وأحدث ضجّة في العالم الإسلامي؛ لمخالفته ما أجمع عليه المسلمون، فانتقد الكتاب بشدّة، وأبرز ما فيه من أخطاء، كما نقد كتاب "الشعر الجاهلي"؛ لطفه حسين، كما كان من أوّل المؤسّسين لجمعية "الشبان المسلمين" 1346هـ، ثم أنشأ جمعية "الهداية الإسلامية"، وذلك بعد نجاح جمعية الشبان المسلمين التي ضمّ إليها مجموعة من شباب الأزهر وشيوخه ومن طبقات المثقّفين، وظلّ هكذا طول حياته بمواقفه المشهودة، ثم عُيّن مدرّسًا بكلية أصول الدين، وأفاد طلابه بعلمه، من مقالات ومحاضرات تُجمع معظمها في كتاب أسماه "رسائل الإصلاح" ثلاثة أجزاء، وأصبح عضوًا في "المجمع اللغوي"، وعضوًا بالمجمع العلمي العربي بدمشق.

وفي يوم الثلاثاء 26 من ذي الحجة 1371هـ - 16 سبتمبر سنة 1952م خرج من مجلس الوزراء أثناء انعقاده ثلاثة من الوزراء توجّهوا إلى بيت الشيخ في شارع خيرت، وعرضوا عليه باسم الثورة مشيخة الأزهر، وهكذا ما كان أحد يتوقّع للخضر حسين هذا المنصب في يوم من الأيام، ولقد قال هو بنفسه لأحد أصدقائه: ولقد سقطت المشيخة في حجري من حيث لا أحتسب.

وتولّى الإمام الخضر مهام منصبه وفي ذهنه برنامجٌ إصلاحي كبير للنهضة بهذه المؤسسة الإسلامية الكبرى، وجعلها وسيلةً لبعث النهضة الإسلامية العظمى التي يتطلّع إليها العالم الإسلامي، ويذكر العلماء وغيرهم ومن كانت لهم بالإمام صلة أنّه أعطى المنصب حقّه من الرعاية والتكريم، وأصبح اسم الأزهر عاليًا، كما كان لا يتهاون مع من يمسّ كرامة الأزهر، سواء من حاكم أو من محكوم، ولا كان يُجامل على حساب عقيدته أو دينه، وكان هذا شأنه منذ نشأته، ونمّا هو مأثور عنه قبل ولايته لمنصب شيخ الأزهر: أنّ "الحبيب أبو رقية" رئيس تونس زار القاهرة، وأرسل السفير التونسي إلى الشيخ طالبًا زيارة الرئيس التونسي، فقال للسفير: "ولماذا لا يأتي الرئيس إلى زيارتي؟! بالرغم من المودة التي كانت تربطهما؛ لأنّ الرئيس غير مرتبط بإقامة التشريع الإسلامي.

استقال الشيخ من منصبه عدّة مرّات، وأصرّ في آخر مرّة على ترك القضاء الشرعي، وليس العكس؛ لأنّ الشريعة الإسلامية ينبغي أن تكون المصدر الأساسي للقوانين، أضف إلى ذلك ضعف صحّته وكبر سنّه، ومهما يكن فإنّه لم يكن أسير المنصب يومًا من الأيام. فقد كانت عفّته وعفاهه مضرب الأمثال، وكثيرًا ما قال: "يكفيني كوب من اللبن وكسرة خبز، وعلى الدنيا بعد العفاء".

ولقد استقال الشيخ الخضر من منصبه في 2 جمادى الأولى سنة 1373هـ - 7 يناير 1954م. ذكره الدكتور عبدالحليم محمود بقوله: "مؤمن صادق الإيمان، زاهد مناضل، جاهد في صفوف الوطنيين حتى حُكِمَ عليه بالإعدام، وجاء إلى مصر عالمًا ثبّتًا فقيهاً لغويًا أدبيًا كاتبًا، ولقد أسهم في الحركة الإسلامية والفكرية بنصيب وافر؛ فلقد كان عالمًا تفرّغ للعلم لم يشغله عنه شاغل من شواغل الدنيا أو الجاه أو السلطان، وحينما تولّى مشيخة الأزهر لم يُغيّر شيئًا من عاداته فلم يهتم بالمنصب، واستقالته كانت دائمًا في جيبه وكان يقول: "إنّ الأزهر أمانة في عنقي أسلمها حين أسلمها موقورة كاملة، إذا لم يتأت أن يحصل للأزهر مزيد من الازدهار على يدي فلا أقل من ألا يحصل له نقص".

مصنفاة :

1- المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية - مجلة المجمع.

2- الاستشهاد بالحديث في اللغة.

3- طرق المصطلحات الطبية وتوحيدها في البلاد العربية.

4- رسائل الإصلاح - وهو ثلاثة أجزاء.

5- الخيال في الشعر العربي.

6- ديوان شعر خواطر الحياة.

7- آداب الحرب في الإسلام.

8- تعليقات على كتاب "الموافقات"؛ للشاطبي (1).

• الإمام الشيخ محمود شلتوت (ت رجب سنة 1383 هـ / 1963 م) ؛

وُلِدَ في "منية بني منصور" التابعة لمركز إيتاي البارود محافظة البحيرة، وفي بيتٍ من بيوت العلم والسيادة سنة 1893 م .

حفظ القرآن الكريم في قريته، والتحق بمعهد الإسكندرية الديني سنة 1906م، وظهرت عليه علامات النبوغ والنجابة، فكان الأول دائماً على فرقته، في جميع مراحل دراسته، وبعد حصوله على الثانوية الأزهرية اتَّجه إلى القاهرة للالتحاق بالجامع الأزهر، ودرس علوم الأزهر على علمائه المشهورين وأئمنته الأجلاء، ولفت الأنظار إليه من زملائه وغيرهم من الطلاب وكبار أساتذته، ولما أتم العلوم الأزهرية فهماً وحفظاً، تقدّم لنيل درجة العالمية "الدكتوراه"، فكان أول المتقدمين لها سنة 1918م الأول بامتياز، ثم عُيِّنَ مدرساً بمعهد الإسكندرية الديني سنة 1919م، وفي هذا العام قامت الثورة الشعبية المصرية بزعامة سعد زغلول ضد الاحتلال الإنجليزي، وشملت جميع القطر المصري بكل فئاته من العامة والموظفين والعَمَّال والفلاحين، وُجِّعَ تحت لوائها المسلمون والنصارى، وقام الشيخ شلتوت فيها بواجبه الديني والوطني، وشارك فيها بقلمه ولسانه وجُرائته المعهودة فيه.

في هذه الفترة تولى الشيخ المراغي مشيخة الأزهر، فرأى الانتفاع بمواهب الشيخ شلتوت الفذة وثقافته الواسعة، وحبّه الفطري للتجديد والإصلاح، فنقله للقاهرة مدرساً بالقسم العالي، وكان يرأسه وقتها الشيخ عبدالمجيد سليم الذي تولى مشيخة الأزهر فيما بعد.

ولما تقدّم الإمام الشيخ المراغي بمذكرته لإصلاح الأزهر، كان الشيخ شلتوت في مقدّمة المستجيبين له، بل كان أول صوت أزهرى ارتفع بتأييد هذه المذكرة، ولم يكتفِ بالتأييد الشفوي، بل

1 -لمزيد من التفاصيل عن الشيخ أنظر : محب الدين الخطيب ، شيخ الأزهر السابق السيد محمد الخضر حسين ، مجلة الأزهر ، عدد شعبان سنة 1377 هـ ؛ على عبدالعظيم ، مشيخة الأزهر ، 2 / 147-162 .

أسرع بكتابة عدّة مقالات في جريدة "السياسة اليومية" يدعو فيها إلى الأخذ بالمبادئ القيّمة في المذكورة ، وكان من بيت رجال الأزهر من يُقاوم هذه الحركة الإصلاحية، وكان الملك فؤاد ملك مصر وقتها لا يرتاح لهذه الحركة؛ فقامت العقبات في طريقها، فاستقال المراغي على الرغم من مكانته العلمية بين المستنيرين من علماء الأزهر وطلابه، وتولّى الشيخ الظواهري المشيخة، وكان رأيه التآني والتفاهم مع أولي الأمر، فقبول بثورة عاتية، وكان عنيفاً ضد الثورة؛ ففصل الشيخ شلتوت من منصبه، كما فصل العشرات من صفوة العلماء الذين كانوا في طليعة المصلحين؛ فاشتغل شلتوت بالمحاماة في المحاكم الشرعية مع الشيخ علي عبدالرازق وزير الأوقاف قبلها، واستفاد الشيخ شلتوت من عمله بالمحاماة دراية عميقة بطبائع النفوس، كما زاد فقهه للتشريعات القانونية إلى جانب خبرته ودراسته العلمية.

وفي فبراير 1935م أُعيد إلى عمله بالأزهر مع من فصلوا؛ فعُيّن مدرّساً بكلية الشريعة، ثم وكيلاً لها، ثم ظهرت له نشاطات كثيرة ومهمّة قبل تولّيه المشيخة تدلّ على عقلية ناضجة، وفكر سليم، وفقه مجتهد نال حبّ الناس وتقديرهم، الخاصّة منهم والعامة، ودُعي الأزهر للاشتراك في مؤتمر "القانون الدولي المقارن" المنعقد في مدينة "لاهاي" في هولندا سنة 1937م، ودون منازع اختار المجلس الأعلى للأزهر فضيلة الشيخ شلتوت عضواً في هذا الوفد الذي يُمثله في هذا المؤتمر، وكان البحث الذي ألقاه شلتوت تحت عنوان "المسؤولية المدنية والجنائية في الشريعة الإسلامية"، وهي رسالة قيمة نالت استحسان أعضاء المؤتمر وإعجابهم، فأصدروا إقراراً بصلاحيّة الشريعة الإسلامية للتطور، وأنها مصدر من مصادر التشريع الحديث، وأنها أصلية ليست مُقتبسة من غيرها من الشرائع الوضعية، كما أصدر المؤتمر قراراً بأن تكون اللغة العربية لغة هذه الشريعة، إحدى لغات المؤتمر في دوراته المقبلة، وأن يُدعى لهذا المؤتمر أكبر عدد ممكن من علماء الشريعة الإسلامية، على اختلاف المذاهب والأقاليم، وهذه المكاسب المهمّة كانت بفضل الشيخ شلتوت وجهوده في البحث الذي ألقاه في المؤتمر، وأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان.

وفي سنة 1939 عُيّن مفتشاً بالمعاهد الدينية الأزهرية، فكانت ملاحظاته وتقديراته ودراساته شاملة نافعة لأحوال المعاهد الأزهرية في مختلف النواحي العلمية والإدارية، وأُعيد مرةً أخرى وكيلاً لكلية الشريعة، وحقق فيها برامج إصلاحية مهمّة، ولقد اعتلى فضيلة الشيخ شلتوت مناصب كثيرة مُتّوِّعة قبل اعتقاله مشيخة الأزهر، على سبيل المثال لا الحصر: ففي سنة 1941م نال عضوية جماعة

"كبار العلماء" بالإجماع، وكان أول نشاط قام به في هذه الجماعة أن تقدّم إليها باقتراح إنشاء مكتب علمي للجماعة تكون مهمته معرفة ما يُهاجم به الدين الإسلامي والرد عليه، وبحث المعاملات التي جدّت وتجدّد، ووضع مؤلّف في بيان ما تحتوى عليه كتب: "التفسير المتداولة"، وتنقيتها من الأسرائيليات، وتنقية كتب الدّين من البدع والخرافات؛ وهذا ممّا جعل الغرب يتهم المسلمين بالجهل والغباء وغياب التفكير، وقد ألّفت لجنة لهذا الغرض، برئاسة الشيخ عبدالمجيد سليم، وكانت هذه اللجنة إرهاباً بإنشاء مجمع البحوث الإسلامية فيما بعد، والفضل للشيخ شلتوت في هذا الاقتراح، وظهر المجمع إلى الوجود أثناء تولّيه المشيخة، ولا يزال المجمع يؤدّي دوره الخالد إلى الآن.

وفي سنة 1946م صدر قرارٌ بتعيين الشيخ شلتوت عضواً بمجمع اللغة العربية، وانتدبته جامعة القاهرة "فؤاد الأول" لتدريس فقه الكتاب والسنة لطلبة دبلوم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق، فكان خير معلم، وفي سنة 1951م عُيّن مراقباً عاماً لمراقبة البحوث والثقافة الإسلامية بالأزهر، واستطاع في فترة وجيزة أن ينهض بها وتوثيق صلاتها بالعالم الإسلامي، وفي سنة 1957م اختاره الرئيس السادات سكرتيراً عاماً للمؤتمر الإسلامي، واختاره مستشاراً للمؤتمر الإسلامي، ثم عُيّن وكيلاً للأزهر، فنهض بأعبائه وأدّى رسالته خير أداء، بالإضافة إلى عضويّته في اللجنة العليا للعلاقات الثقافية الخارجية في الإذاعة ووزارة الشؤون الاجتماعية.

كان الشيخ شلتوت المؤسّس لدار التقريب بين المذاهب الإسلامية التي قامت لإزالة الجفاء، وتوثيق الصلات بين الطوائف الإسلامية من سنة وشيعة، وكان له مكان الصدارة في كلّ هيئة يشترك فيها؛ بما يبذل من آراء قيمة، وجهود عمل مضيئة، ودراسات علمية عميقة، ومع هذا كله كان حديثه الصباحي في الإذاعة المصرية لا ينقطع، ويحاضر في شتّى الجمعيات الثقافية مساءً، ويكتب في الصحف والمجلات، ويشارك في مختلف الندوات العامة، ويخطب الجمعة كلّ أسبوع في مسجد محمد علي بالمنيل، ويُفني ويردّ على الرسائل ويحلّ المشاكل، ويلتقي بزعماء المسلمين، ويحاضر في الكليات، ويؤلّف الكتب والأبحاث.

وفي 13 أكتوبر 1958م صدر القرار الجمهوري بتعيينه شيخاً للأزهر، فكان بها جديراً وكانت به جديرة.

وما كاد يعتلي كرسي المشيخة ويرأس هذا المنصب الكبير حتى ركّز جهوده في إنشاء "مجمع البحوث الإسلامية" الذي كان يتطلّع إلى إنشائه ويرى فيه رابطة علمية وروحية وثيقة تشدّ أزر

المسلمين جميعاً، وتزِيل ما بينهم من الخلافات التي بثَّها الاستعمار، وجعلها تنمو على مرَّ القرون بين العرب جميعاً والمسلمين، وبذل فضيلته جهوداً مضنية حتى استصدر قراراً جمهورياً بالموافقة على إنشاء "مجمع البحوث الإسلامية" تحت رقم 4394 سري، وتم انعقاد المؤتمر الأول للمجمع سنة 1964م، ولا يزال يُؤدِّي رسالته السامية في قوَّة وثقة ويقين.

وكان الإمام شلتوت يتطَّلع إلى تحقيق الوحدة الإسلامية كما تطَّلع إليها غيره بعد أن تفرَّق شمل المسلمين، ومزَّقتهم العصبية الجنسية، والفروق المذهبية، والخلافات الطائفية، فبدأ جهاده في "جماعة التقريب" بين طائفتي السنَّة والشيعة؛ ومن هنا بدأ الإمام الدعوة إلى التقريب مع مَنْ دعا إليها من زعماء المسلمين، ويقول الإمام في ذلك: "إنَّ دعوة التقريب هي دعوة التوحيد والوحدة، هي دعوة الإسلام والسلام، إنَّ فكرة الحرية المذهبية الصحيحة على نهج الإسلام، والتي كان عليها الأئمة الإعلام في تاريخنا الفقهي، كانوا يترَفَّعون عن العصبية الضيقة"، وكان يقول: "هذا مذهبي وما وصل إليه جهدي وعلمي، ولست أبيع لأحدٍ تقليدي، دون أن ينظر من أين قلت، كان الدليل إذا استقام فهو عهدتي، والحديث إذا صحَّ فهو مذهبي".

وللحقيقة والتاريخ: إنَّ الإمام شلتوت لم يبتكر دعوة التقريب ولم ينفرد، ولكنه قدَّم إليها من الدعم الفكري والبحوث الفقهية ما دفعها إلى الأمام، ومكَّن لها في النفوس المؤمنة في جميع أقطار الإسلام، ولقد ذاعت شهرة الإمام في ربوع العالم الإسلامي فانهالت عليه الدعوات الرسمية لزيارة الأقطار الإسلامية، فدعته إندونيسيا لزيارتها، وقبل الدعوة بعد إلحاح كبير؛ وذلك لظروف وقته الضيق وقتها، فكان مشروع تطوير الأزهر هو الشاغل الوحيد، ودعته حكومة الملايو والفلبين، ولقيت البعثة استقبالاً حماسياً من الرؤساء والزعماء والطبقات الشعبية منقطع النظير، وتهافت الجماهير على الإمام ومَنْ معه من أعضاء البعثة، تغمَّروهم بالحب والموَدَّة والتكريم، وزار ماليزيا والصين، وفي كلِّ دولة تزداد الحفاوة، وإضافةً إلى هذا كان يستقبل طوائف من رؤساء هذه الدول في مصر، ويكرمهم، ومنح بعضهم شهادات فخرية من جامعة الأزهر؛ ممَّا جذبهم إلى مصر، وقويت صلاتهم بها، كما تلقَّى دعوات من جميع دول الغرب والشرق من روسيا؛ لكثرة أعبائه وظروفه الصحية، وقد نال فضيلته "الدكتوراه الفخرية" من دول عديدة؛ وذلك يدلُّ على منزلته السامية في شتَّى أنحاء العالم.

احتلَّ الإمام شلتوت في فقه الشريعة الإسلامية مكانةً سامية، أتاحَت له أن يكون المرجع الأكبر في عصره لطلاب المعرفة في كلِّ ما يتعلَّق بمشكلات العصر الحديث، وموقف الإسلام منها وقد أعانه على بلوغه هذه المنزلة عدَّة عوامل؛ منها:

1- مواهبه الشخصية: فقد كان يتمتَّع بذكاء حاد، وذاكرة قوية، وحب للبحث والقراءة والاستيعاب، وبصيرة ملهمة في فقه ما يستوعبه من دراسات.

2- تأثر تأثراً كبيراً بالفقيهين المجتهدين ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية، وأيضاً بالإمامين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، والإمامين المراغي وعبدالمجيد سليم، ولكنَّه لم يُقلِّد أحداً منهم، وإنما تأثَّر بهم، وأثَّروا فيه، وإنَّ التبس عليهم أمرٌ عاد إلى الكتاب والسُّنة وكبار الباحثين.

3- تعمَّق في الدراسة والبحث: فدرس آراء أهل السُّنة والمعتزلة والأشاعرة والمذاهب الأربعة، ومذهب الشيعة الإمامية، والزيدية والظاهرية والأباضية، وأعانتَه على ذلك بصيرته النافذة من إدراك الحقيقة في ثنايا هذه المذاهب وغيرها.

4- أفادته تجاربه العديدة ورحلاته وصلاته بكبار الزُعماء والمستشرقين.

مصنفاته:

- 1- فقه القرآن والسُّنة.
- 2- مقارنة المذاهب.
- 3- يسألونك، إجابة عن أسئلة تلقَّاها عن طريق الإذاعة، وطبعتها وزارة الثقافة.
- 4- منهج القرآن في بناء المجتمع، نشرته الإدارة الثقافية بالأوقاف.
- 5- المسؤولية المدنية والجناحية في الشريعة الإسلامية، رسالة نال بها عضوية "جماعة كبار العلماء".

6- القرآن والقتال.

7- القرآن والمرأة.

8- تنظيم العلاقات الدولية في الإسلام.

9- تنظيم النسل.

10- رسالة الأزهر.

11- إلى القرآن الكريم.

12- الإسلام عقيدة وشرعية.

13- تفسير القرآن الكريم.

14- آلاف الفتاوى في كثير من المشكلات العصرية والاجتماعية⁽¹⁾

• الإمام الشيخ محمد الفحام (ت 1980 م) :

وُلِدَ ونشأ في الإسكندرية في 18 ربيع أول 1321هـ / 18 سبتمبر 1894م، ثم حفظ القرآن الكريم وجوّده، والتحق بمعهد الإسكندرية الديني، وكان هذا المعهد قد سبق غيره من المعاهد الدينية في الأخذ بأسباب الإصلاح والتقدم، كما أنّه يمتاز بضمّ نخبة من العلماء الممتازين، وقد استفاد الطالب محمد الفحام من هذا الجوّ العلمي البديع، وظهرت مواهبه المبكّرة، ولفتت إليه انظار أساتذته؛ فكانوا يُننون عليه ويُشيرون إلى نبوغه، ويهدون إليه بعض الكتب والمؤلّفات العلمية، وكان يعتزُّ بهذه الكتب كلّ الاعتزاز، ويحرص على صيانتها وحفظها والانتفاع بها، وكان يُطلّع بعض أصدقائه على هذه المصنّفات التي أُهديت له من أساتذته، ومنهم أستاذه الشيخ عبدالحادي الضرعمي وهو بالسنة الأولى الابتدائية، وعليها إهداء بخطه، وذكر أنّه صحب معه هذه الكتب إلى باريس.

لقد أفاض المؤرّخون ورجال الفكر في الحديث عن مفاخر هذا الإمام ومآثره وأعماله ومواقفه التي لا يكاد يحصيها العدد لكثرتها، وقالوا عنه: إنّ كان أكبر من سنّه في شتّى مراحل حياته.

وكان للإمام الفحام طرائف أثناء حياته الدراسية تدلُّ على نبوغه، إنّ شيخ الأزهر سليم البشري زار معهد الاسكندرية الديني ومعه لفيف من كبار العلماء، وفي مقدمتهم الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي، شيخ معهد الاسكندرية الديني في ذلك الحين، وأصبح بعدها شيخاً للأزهر كما أشرنا لذلك سابقاً، وكان الوقت وقت امتحان الطلبة، فاهتزّت هيئة لجان الامتحان الشفوي وهو طالبٌ بالسنة الثانية الابتدائية، ودخل عليهم الإمام الشيخ البشري، وسأل الطالب في باب نائب الفاعل، فقال الطالب: إنّ بعض النحاة يسمّيه "باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله"، فقال الإمام البشري: أي العناوين تفضّل؟ فقال الطالب: أفضل عنوان نائب الفاعل لسبيين: لأنّه أوجز عبارة، ولأنّ نائب الفاعل لا يكون دائماً هو المفعول به، كان يكون ظرفاً مثل قولك: سهرت الليلة أو مصدرًا مثل: كتبت كتاباً حسنة أو جار ومجرور مثل: نظر في الأمر، وكلّما أفاض الإمام في الأسئلة أفاض

1 - محمد الجوادى ، أصحاب المشيختين : سيرة حياة خمسة من علماء الارهر جمعوا بين مشيخة الازهر والإفتاء ، مكتبة الشروق الدولية .القاهرة.

الطالب في الإجابة، فقال الإمام: هذا طالب بالسنة الثانية الابتدائية أم بالثانوية؟! ثم قرأ له الفاتحة، ودعا له بالخير والبركة وتنبأ له بالخير.

وكان الشيخ الفحام مولعاً بجميع المعارف والعلوم، لا باللغة العربية وحدها وبخاصة علم المنطق والجغرافيا؛ فقد ألّف رسالة في المنطق هي كتاب "الوجهات"، وهو طالبٌ بالسنة الثانية الثانوية، وقد تمّ طبعها فيها بعد سنة 1932، وأقبل عليها الطلبة في الإسكندرية وغيرها، وانتفع بها طلاب العالمية المؤقتة، وأمّا الجغرافيا فقد بلغ من شغفه بها أنّه كان يستأذن أستاذه في أن يذهب إلى حجرة الخرائط ويغلقها على نفسه طول الليل، ويضيئها بسراج من عنده، ويظلّ يفحص ويدرس حتى الصباح، كما كان يفعل الجاحظ في مكتبات الوراقين في بغداد، وقد حبّبه هذه الهواية في الرحلات؛ فطوّف ما طوّف في أرجاء العالم دارساً وباحثاً وداعياً إلى الله هلى هدى وبصيرة ويقين.

وأثناء الدراسة لاحت أمامه فرصٌ للالتحاق بدار العلوم، وكان هناك كثيرٌ من طلاب الأزهر في ذلك الحين يُفضّلون ترك الدراسة في الأزهر؛ لصعوبة المواد وكثرتها، ويلتحقون بدار العلوم أو القضاء الشرعي؛ رغبة في التجديد، وطمعاً في مستقبل أفضل، واستشار الطالب والده، فقال له: ابني واثق في جودة رأيك وحسن اختيارك، فأتجه إلى ما تراه صواباً والله معك، أمّا أمه فكانت تتفاءل بالأزهر فأوصته بالألا يتركه، واستجاب لوصية أمه، وظلّ متمسكاً بها، فكانت فيها الخير، واصل دراسته بالقسم العالي بمشيخة علماء الإسكندرية ونال شهادة العالمية النظامية بتفوق، في امتحانٍ أدّاه بالأزهر سنة 1922.

ولقد حاز الإمام الفحام على كثيرٍ من المعارف والعلوم، وتخرّج في الأزهر، إلا أنه كره التقيّد بالمناصب والوظائف الحكومية، واشتغل بالتجارة، ونجح فيها نجاحاً باهراً، ولكن مواهبه العلمية من جهة ونصائحه المخلصين من أصدقائه من جهة أخرى حملته على أن يعود للحياة العلمية. وكان الأزهر قد أعلن عن مسابقة بين العلماء في العلوم الرياضية؛ ليعيّنهم مدرسين للرياضة بالمعاهد الدينية سنة 1926م، وامتنح وفاز بتفوق، وعرض عليه مفتش العلوم الرياضية بالأزهر أن يُعيّنه بمعهد دمياط أو غيره من معاهد الوجه البحري، فلم يرغب إلا في معهد الإسكندرية الديني، وفعلاً عُيّن في المعهد فدرس لمدة تسع سنوات؛ وهذا يدلّ على تعدّد مواهبه وتنوّع ثقافته، وبخاصة أن العلوم الرياضية كانت جديدة على علماء الأزهر في تلك الفترة كما كان يدرس اللغة العربية لبعض

الأجانب، ثم نُقل للتدريس في كلية الشريعة بالقاهرة سنة 1935؛ فدرس للطلاب علم المنطق وعلم المعاني.

وفي سنة 1936 اختير إلى بعثة علمية في فرنسا، فرحل إليها ومعه زوجته وأولاده، وأثناء البعثة قامت الحرب العالمية الثانية، ولكنه أثر البقاء، وتحمل متاعب الحرب وقيودها الصعبة في سبيل التعليم ومواصلة الدراسة في عزيمة وتصميم، وأنجب بنتين هناك، واستطاع رغم الظروف المحيطة به أن ينال دبلوم مدرسة اللينس في باريس سنة 1941، ونال في نفس العام دبلوم اللهجات اللبنانية والسورية، ودبلوم التأهيل لتعليم اللغة الفرنسية، ونال كل ذلك من جامعة يوروكلية الآداب سنة 1941.

ثم نال درجة الدكتوراه بامتياز من جامعة السوربون بفرنسا في يوليو سنة 1946، وكان موضوع الرسالة "إعداد معجم عربي - فرنسي للمصطلحات العربية في علمي النحو والصرف"، وقد نال برسالته هذه إعجاب وتقدير الأساتذة المستشرقين حتى قال له أحدهم، وقد رأى مبلغ تمكنه من أسرار اللغة العربية: "ما أظن أن قدم أرض فرنسا أعلم منك باللغة العربية"، ومن المعروف علمياً وفنياً أن ترجمة المصطلحات العلمية من أصعب الأمور؛ لأن لكل لغة خصائصها ومميزاتها التي تنمو بنموها على مر العصور.

وعاد الشيخ الفحام من فرنسا سنة 1946م ليعمل مدرساً بكلية الشريعة، ثم مدرساً بكلية اللغة العربية للأدب المقارن، والنحو والصرف، وظل يؤدي عمله بها حتى رقى أستاذاً ثم عميداً للكلية، وفي سنة 1947 طلبته لجنة المؤتمر الثقافي العربي الأول، المنعقد في بيت مري ببلبنان يمثل الأزهر، وقد صحبه لفيف من علماء الأزهر، وخلاها زار سوريا، وعقد صلات مودة بينه وبين علماء سوريا ولبنان، سنة 1942م اتصل به المسؤولون عن جامعة الإسكندرية، لنقله إلى كلية الآداب بها لتدريس النحو والصرف، ووعدوه بترقية مالية كبيرة أكبر مما يأخذه من الأزهر، وتذكر وصية أمه له بعدم ترك الأزهر، ولهذا اعتذر ولم يقبل النقل، فاكتفوا معه بالندب مع بقائه بالأزهر، فجمع بين الأزهر وكلية آداب أسكندرية.

وفي سنة 1951 زار نيجيريا، وهي أكبر دولة إسلامية في إفريقيا، بتكليف من المجلس الأعلى للأزهر، ف قضى بها خمسة أشهر، زار فيها أهم مدنها، وقابل علماءها وأمرائها، واستقبلته الجماهير بحفاوة منقطعة النظير، لدرجة أنه بكى تأثراً، وفي سنة 1952 زار باسكتان ممثلاً للأزهر في المؤتمر الإسلامي

العالمي المتعقد في كراتشي، وألقى فيها بحثاً ممتازاً نال إعجاب الجميع، وفي عام 1959 صدر قرار بتعيينه عميداً لكلية اللغة العربية، وظلَّ يُبَاشِر عمله في العمادة والتدريس والتوجيه والإرشاد، حتى حان موعد إحالته على المعاش 1959، فصدر قرار جمهوري بمدِّ خدمته عامًا، والملاحظ أنَّ كلَّ هذه الأعمال الجليلة والجهود العظيمة في خدمة الإسلام والمسلمين والأزهر الشريف كانت قبل تولِّيه المشيخة، وأنَّه لم يكن رجلاً واحداً، وإنما كان أُمَّة في رجل.

ارتقى فضيلة الدكتور محمد الفحام كرسي مشيخة الأزهر الشريف بعد هذه الحياة الحافلة، وصدر القرار الجمهوري في 5 رجب 1486 هـ 17 سبتمبر سنة 1969 بتعيين فضيلته شيخاً للأزهر مدى الحياة، وفي سنة 1970 بعد تولِّيه لمشيخة الأزهر زار السودان فُقبِل بحفاوة منقطعة النظير، وفي السنة نفسها تلقَّى دعوةً من علماء المسلمين في الاتحاد السوفيتي، ورئيسهم بابا خانوف لزيارة الاتحاد السوفيتي، فلبَّى الدعوة، وزار أيضاً جمهورية "أوزباكستان، وطشقند، وكاجيكستان، وسمرقند، وموسكو، وليننجراد، وعقد أوثق الصلات مع المسلمين، وفي سنة 1971 زار إيران، والتقى بعلماء الشيعة وأعلامهم، واستقبلوه بحفاوة تتفق ومكانته ومنزلته، واتَّفَقوا جميعاً على العمل في سبيل الوحدة الإسلامية وتحقيقها.

وكانت شخصية الإمام الدكتور محمد الفحام في عدَّة مناهج التزم بها، وساعدته مواهبه الفطرية على ذلك؛ منها: علمه الغزير، وتجاربه العديدة، ودرايته بالعوامل الاقتصادية والطبائع البشرية أثناء اشتغاله بالتجارة ورحلاته المتنوعة، وصداقات بزعماء العالم الإسلامي، وعمله بمجمع البحوث الإسلامية ومجمع اللغة العربية، وفي سنة 1972 م تمَّ انتخابه عضواً بمجمع اللغة العربية، وعمل المجمع له احتفالاً كبيراً مرحباً به، وخطب الخطباء وتحدَّث المتحدثون، وأشادوا بالأزهر ورجاله، وأنَّه هو الطود الأشم للإسلام والمسلمين.. ثم ألقى الإمام الفحام كلمة رائعة نقتطف منها: "إنَّ اللغة العربية دخلت في صراع مرير مع لغاتٍ أخرى كثيرة، فكُتِب لها النصر دائماً بفضل القرآن الكريم، والسُّنَّة النبويَّة، والحضارة الإسلاميَّة، وظلَّت اللغة قويَّة فتيةً على مرِّ العصور، وإنَّ لها قدراً ابتُلِيت به هي وأهلها بأزماتٍ استعماريَّة قاتلة: حين تسلَّط التار على العراق، والصليبيُّون على الشام والفرنجة على الأندلس، والأوروبيون على الوطن العربي، ولكنها لم تستكنَّ، وقاومت مقاومةً شديدة، فلم تذبَل أو تندثر كما حدث للغات السامية واليونانية القديمة.. إلخ، ثم تحدث عن العامة وهاجم أنصارها بالبرهان والمنطق.

وأما موقفه من الفتنة التبشيرية فقد أخذت نارها بفضل جهود الإمام الفحام، وألقى بكل الكتب السماوية البعيدة عن التحريف، كما اعترف بجميع الرُّسل والأنبياء السابقين، وأنَّ المسلم لا يكون مسلمًا إلا إذا آمن بكلِّ ذلك، وأنَّ الإسلام لما دَخَلَ مصر عامل سكانها المسيحيين أكرم معاملة، فجعل لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، وظلَّ الأقباط يعيشون مع المسلمين بحرية في دور عباداتهم، وكونوا ثرواتهم، وشيّدوا كنائسهم ومدارسهم الخاصة، ولم يتعرَّض لهم أحد من المسلمين بسوء.

وأشار الشيخ الفحام في بعض أحاديثه وخطبه لإخاد هذه الفتنة . فعندما غزا نابليون مصر قاومه الأقباط مع المسلمين، وفي ثورة 1919 اتَّحد الأقباط مع المسلمين ضدَّ الاستعمار البريطاني، وخطب القساوسة على منبر الأزهر مُقدِّمين دماءهم.

وفي حرب 1967 احتلت إسرائيل سيناء، وبدأ الاستعمار يخطط لإضعاف الجبهة الداخلية في مصر، وذلك بإشعال نار الفتنة، وكان مصدر هذه الفتنة أن قامت مؤسسة مربية في بيروت فأصدرت سلسلتين من الكتب التبشيرية: إحداهما بعنوان "في الحوار المسيحي الإسلامي"، والثاني بعنوان "دراسات قرآنية"، وكان الهدف من إصدار هاتين السلسلتين إحداث فتنة طائشة عمياء، وهنا عقد الإمام الفحام جلسة مجمع البحوث الإسلامية في مارس 1971، واختار من يردُّ على تلك الشذمة وكتبهم التبشيرية.

كان الإمام الدكتور محمد الفحام واسع المعرفة، ذا علم غزير، وخلق كريم، وإيمان عميق، كلُّ مَنْ عرَفَه لا يستطيع أن يتعد عنه أو يقطع صلته به؛ فهو ودود صدوق، فَمَنْ صادقه أحبه وازداد حبًّا له يومًا بعد يوم؛ لأنَّه خُلِقَ بطبعه مفطورًا على حبِّ العلم وتحصيله، ولم يخلد للراحة أبدًا أو السكون، بل واصل العمل، وكانت شهرته قد ذاعت، فأقبلت عليه الهيئات العلمية في الداخل والخارج؛ ففي سنة 1961 حضر وزير أوقاف باكستان إلى القاهرة، واجتمع بلفيف من العلماء في مكتب وزير أوقاف مصر؛ لاختيار أحدهم القيام بوضع منهج تدريس اللغة العربية والعلوم الإسلامية بأكاديمية العلوم في باكستان، وكان من بينهم الدكتور محمد الفحام، وبعد يوم اتَّصلت به السفارة الباكستانية لمقابلة الوزير الباكستاني؛ حيث تم اختياره لهذه المهمة، وزاره وزير أوقاف باكستان بنفسه في بيته احترامًا وتقديرًا، وقال: "إنَّ العلماء يجب أن يُؤتَى إليهم، ولا يأتون لأحد"، واخبره الوزير باختياره للسفر إلى باكستان لوضع المناهج المطلوبة، ف قضى هناك ستة أشهر، أتمَّ فيها مهمته، وأدَّى واجبه خير

أداء، وانتهاز الفرصة فزار مدن الهند، وقابل علماءها والهيئات الإسلامية فيها، ووثق الروابط بينها وبين الأزهر الشريف.

وتتجلى عظمة هذا الإمام وتقدير العالم له ؛ في مواقف عديدة منها أنه في سنة 1963م زار موريتانيا ممثلاً للأزهر لدراسة أحوال المسلمين فيها، والوقوف على مدى حاجتهم إلى المدرسين من علماء الأزهر، والمنح المقررة لهم من الأزهر، والمعروف أن علماء موريتانيا يتحدثون اللغة العربية الفصحى، ويحفظون كثيراً من متون اللغة والشعر والنثر... إلخ، ومن حبّ الموريتانيين للشيخ الفحام منحوه لقب مواطن موريتاني وسجلوه، ووافق عليه وزير الداخلية بلقب مواطن موريتاني رسمي.

وفي سنة 1964م كلّفه الأزهر الشريف بالاشتراك في المؤتمر الإسلامي في باندونج بإندونيسيا، وتعرّف إلى معظم زعماء وقادة العالم الإسلامي، وبفضله انتشر الإسلام في اليابان.
مصنفاته :

1. رسالة الموجّهات في المنطق، ألفه وهو طالب وطبعت كثيراً، واستفاد منها كثيرٌ؛ طلاباً وعلماء.

2. "سيبويه"، ناقش فيه آراء سيبويه.

3. مقالات عديدة ومتنوعة، نشرها الإمام في "مجلة المعرفة" التي كانت تصدرُ بالعربية والفرنسية في باريس، وفي "مجلة منبر الإسلام"، و"مجلة الأزهر"، و"مجمع اللغة العربية" وغيرها من المجلات.

4. "المسلمون واسترداد بيت المقدس"، أصدرته الأمانة العامة للبحوث الإسلامية سنة 1970.

5. "أثر الإسلام في توجيه القادة الإداريين" محاضرة قيّمة ألقاها في معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة بالزمالك، وهذه المحاضرة صالحة لأن تكون نواة كتاب جيّد في التنظيم الإداري كما رسمه الإسلام.

هذا إلى جانب عددٍ من الأبحاث والدراسات المهمة التي كتبها وما تزال مخطوطة⁽¹⁾.

• وأما من تولى منصب الإفتاء فكانوا جم غفير نذكر منهم المشاهير وهم :

• الأستاذ الإمام الشيخ محمد بن عبده بن حسن خير الله :

ولد - رحمه الله - بقرية محلة نصر بمحافظة البحيرة سنة 1266 هـ / 1849 م، وقد بدأ تعلم القراءة بمنزل والده وهو في السابعة من عمره، ثم أرسله والده إلى الجامع الأحمدى بطنطا عام 1862 م

تلقى أول دروس تجويد القرآن حتى أتم حفظ القرآن الكريم وتجويده، ثم بدأ في تلقي الدروس العلمية بالجامع الأحمدى عام 1864 م وعاد بعد ذلك بعام إلى قريته حيث تزوج بها عام 1865 م، ثم أعاده والده بعدها إلى الجامع الأحمدى وسافر في نفس السنة إلى الجامع الأزهر، ثم التحق بالدراسة بالأزهر سنة 1866 م، ثم تعرف على السيد جمال الدين الأفغانى عام 1871 م، وفي عام 1873 م أخذ في الكتابة المنشورة ونال شهادة العالمية في 13 جمادى الأولى سنة 1294 هـ الموافق 25 مايو سنة 1877 م، ثم عين بعدها مدرساً بدار العلوم عام 1878 م، وتعلمذ على كبار العلماء المشهود لهم بسعة العلم والمعرفة مثل الشيخ «درويش خضر» والشيخ «حسن الطويل» والشيخ «جمال الدين الأفغانى» الذي رافقه في رحلاته وشاركه في جهاده وتأثر به، ونشر آراءه من بعده. تعلم اللغة الفرنسية وهو قاضٍ في «عابدين» -وسنه إذ ذاك نحو الأربعين - حتى تمكّن منها، فاطلع على القوانين الفرنسية وترجم كتاب سنسر في التربية من الفرنسية .

عمل بالأزهر، ومدرسة دار العلوم، ومدرسة الألسن، ورأس تحرير جريدة الوقائع المصرية عام 1880 م، وفي سنة 1881 م عُيِّن عضواً في المجلس الأعلى للمعارف العمومية، ورحل إلى سوريا سنة 1883 م، ثم لحق «بجمال الدين الأفغانى» في باريس أواخر سنة 1883 م، وأصدر معاً صحيفة العروة الوثقى، ثم غادر باريس إلى بيروت سنة 1885 م واشتغل هناك بالتدريس، ثم عاد إلى مصر سنة 1888 م، فعين قاضياً بالمحاكم الشرعية عام 1889 م، ثم مستشاراً لمحكمة الاستئناف عام 1891 م، ثم عضواً بمجلس إدارة الأزهر في 6 رجب سنة 1312 هـ الموافق 2 يناير سنة 1895 م، وفي 24 من محرم سنة 1317 هـ الموافق 3 يونيو سنة 1899 م صدر مرسوم خديوي وقعه الخديوي عباس حلمي الثاني بتعيين الشيخ محمد عبده مفتياً للديار المصرية وهذا نصه: «صدر أمر عال من المعية السنية بتاريخ 3 يونيو 1899 م / 24 من محرم 1317 هـ نمرة 2 سايرة، صورته فضيلة حضرة الشيخ محمد عبده، مفتي الديار المصرية: بناء على ما هو معهود في حضر تكم من العالمية وكمال

الدراية، قد وجهنا لعهدتكم وظيفة إفتاء الديار المصرية، وأصدرنا أمرنا هذا لفضيلتكم للمعلومية، والقيام بمهام هذه الوظيفة ويخطر عطفوتلو الباشا رئيس مجلس النظر بذلك .«كان منصب الإفتاء يضاف لمن يشغل وظيفة مشيخة الجامع الأزهر في السابق وهذا المرسوم استقل منصب الإفتاء عن منصب مشيخة الجامع الأزهر، وصار الشيخ محمد عبده أول مفت مستقل لمصر معين من قبل الخديوي عباس حلمي، وقد أصدر خلال فترة توليه الإفتاء حوالي (944) فتوى مسجلة بسجلات دار الإفتاء . كما عين فضيلته عضواً بمجلس شورى القوانين في 18 صفر سنة 1317هـ الموافق 25 يونيو سنة 1899هـ ، وإليه يرجع الفضل في إنشاء مدرسة القضاء الشرعي، كما انتخب رئيساً للجمعية الخيرية الإسلامية عام 1900م، فوطد دعائمها وخطت بهمته وحسن إدارته خطوات ناجحة، كما أسس في نفس العام جمعية إحياء العلوم العربية

تتلمذ على كبار العلماء المشهود لهم بسعة العلم والمعرفة مثل الشيخ «درويش خضر» والشيخ «حسن الطويل» والشيخ جمال الدين الأفغاني.

وتتلمذ على يديه نفر كثير من أخصهم العلامة محمد رشيد رضا ، والأستاذ الإمام مصطفى محمد المراغي.

يرجع الفضل إليه في إصلاح الأزهر، وتجديد مناهج دراسته، وطرق التدريس فيه، وأساليب الامتحان وغيرها، وكذلك إصلاح المحاكم الشرعية، والقضاء الشرعي، والأوقاف، وإنهاض الجمعيات الخيرية ومدارسها، فضلاً عن الجهاد السياسي والديني والأخلاقي، وتربية الأمة لتنهض من كبوتها⁽¹⁾.

صنف كتباً ورسائل عديدة جمعها استاذنا الدكتور محمد عمارة في خمسة مجلدات تحت مسمى الأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده ، نذكر منها :

1- رسالة الواردات . القاهرة 1874م.

2- حاشية على شرح الدواني « لكتاب « العقائد العضدية » للإيجي .

3- العقيدة المحمدية .

1 - عبد المتعال الصعيدي ، تاريخ إصلاح الأزهر ، ص 44 وما بعدها ؛ عبد الحليم الجندى ، الإمام محمد عبده ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 2 ، ص 58 وما بعدها ؛ السيد يوسف ، رائد الاجتهاد والتجديد في العصر الحديث الإمام محمد عبده ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2007 م ، ص 181 وما بعدها .

- 4- العروة الوثقى ، مجموعة مقالات كتبها محمد عبده تحت إشراف جمال الدين الأفغاني.
- 5- حديث سياسي مع مندوب جريدة بال مال جازيت لندن عدد 17 أغسطس 1884 م .
الحديث منشور كذلك في كتاب بلنت: «غوردون في السودان» لندن 1911م - انظر الترجمة العربية
للحديث بقلم الدكتور عثمان أمين في مجلة « الثقافة » عدد 6 أغسطس 1940م. -6 .
- 6- شرح كتاب نهج البلاغة .
- 7- الترجمة العربية لرسالة « الرد على الدهريين » للسيد جمال الدين الأفغاني، مع مقدمة بقلم
محمد عبده عن جمال الدين .
- 8- شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني .
- 9- رسالة التوحيد ، الطبعة الأولى، بالمطبعة الأميرية ببولاق 1897م، وطبعت بعد ذلك مع
تعليقات للسيد رشيد رضا، مطبعة المنار، القاهرة 1908م .
- 10- شرح كتاب « البصائر النصيرية » في المنطق لعمر بن سهلان الساوي.
- 11- المخصص « لابن سبده، كتاب لغوي ضخيم يقع في 17 مجلدًا، حققه الشيخ محمد عبده
والشيخ الشنقيطي، وطبع ابتداء من 1898م
- 12- تقرير في إصلاح المحاكم الشرعية « مطبعة المنار، القاهرة 1900م .
- 13- الإسلام والرد على منتقديه. مجموعة مقالات لمحمد عبده وغيره من حماة الإسلام
نشرها محمد أمين الخانجي، مطبعة التوفيق الأدبية، القاهرة 1909م، ظهرت مقالات محمد عبده أولاً
في «المؤيد» مايو 1900م، ردًا على مقالات هانتوتو المنشورة في « جورنال دو باري ». وقد ترجم
طلعت حرب (بك) هذه المقالات إلى الفرنسية ونشرها بعنوان: « أوروبا والإسلام » القاهرة 1905 .
الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية. مجموعة مقالات ظهرت أولاً في مجلة « المنار » سنة 1901،
ردًا على مقالات فرح أنطوان في مجلة الجامعة. وقد طبعت منفصلة مرات.
- 14- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، صححه الشيخ محمد عبده .
- 15- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، صححه الشيخ محمد عبده والشيخ الشنقيطي.
- 16- تفسير سورة العصر طبع أولاً في مجلة « المنار »، ثم ظهر في طبعات مستقلة: الطبعة
الأولى، مطبعة المنار 1903م، الطبعة الثالثة 1926م. وتحتوي هذه الطبعة على محاضرة للأستاذ الإمام
عن « العلوم الإسلامية والتعليم » .

- 17- حديث فلسفي مع هربرت سبنسر « عن الله والحق والقوة... » (وقع الحديث في صيف سنة 1903 في برايتون بإنجلترا)، وسجل الحديث بلنت في مذكراته المجلد الثاني ص 69.
- 18- تفسير جزء عم تم تأليفه في جنيف (سويسرا) في أغسطس 1903 وطبع على نفقة الجمعية الخيرية الإسلامية، القاهرة 1904م.
- 19- تفسير سورة الفاتحة (ويليه ثلاث مقالات مهمة عن حرية الأفعال الإنسانية وقصة الغرائق، ومسألة زينب) القاهرة 1905م، الطبعة الرابعة، مطبعة المنار 1926م.
- 20- تفسير القرآن الحكيم المعروف باسم «تفسير المنار» بدأه الأستاذ الإمام، وبوفاته وقف التفسير عند الآية 125 من سورة « النساء »، وأكمل فيه العلامة رشيد رضا . لكنه توقف عند سورة يوسف.
- 21- تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده الجزء الثاني (المنشآت) جمعه السيد رشيد رضا، وهو مجموعة فصول وأحاديث ومقالات أنشأها محمد عبده في مختلف الموضوعات الإصلاحية وظهرت في الصحف والمجلات العربية. مطبعة المنار، الطبعة الثانية، القاهرة سنة 1344هـ (1926م).
- 22- رسائل سياسية إلى بلنت ، أرسلها الإمام إلى صديقه الكاتب الشاعر الإنجليزي « ولفرد بلنت » في صيف سنة 1904م عن آرائه في النظام السياسي المقترح لمصر. نشرت هذه الرسائل مترجمة إلى الإنجليزية في كتاب بلنت : التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي لمصر ، لندن 1907 .
- 23- 634 (فتوى اجتماعية) في مسألة العمال وأصحاب الأعمال. نشرها فرح أنطوان، في مجلة «الجامعة» التي كان يحررها، ونشرها ضمن مجموعة مقالات بعنوان : فلسفة أبي جعفر بن طفيل الإسكندرية 1904 ص (12 - 16).
- 24- وصية سياسية . خواطر أملاها الأستاذ الإمام بالفرنسية عن التعليم والإدارة والقضاء في مصر، ونشرها «دو جرفيل» في كتابه «مصر الجديدة» باريس 1905 (ص 201 - 208).
- انتقل إلى رحمة الله تعالى بالإسكندرية في الساعة الخامسة مساء يوم 9 جمادى الأولى سنة 1323هـ الموافق 11 من يوليو سنة 1905م عن سبع وخمسين سنة ، ودفن بالقاهرة ورثاه العديد من الشعراء (1).

1 - لمزيد من التفاصيل عنه أنظر : محمد رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ؛ أحمد أمين ، زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1368هـ / 1948م ؛ عباس محمود العقاد ، عبقرى الإصلاح والتعليم الأستاذ الإمام محمد عبده ، سلسلة أعلام العرب رقم 1 ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ؛ عثمان أمين ، رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، 1955م.

وقد رثاه شاعر النيل حافظ إبراهيم بمرثية عصماء أجاد فيها وقد بدأها بقوله :	
سلام على الإسلام بعد محمد	**
سلام على أيامه النضرات	
وفيها يقول :	
وآذك في ذات الإله وأنكروا	**
مكانك حتى سودوا الصفحات	
رأيت الأذى في جانب الله لذة	**
ورحت ولم تهتم لهم بشكاة	
لقد كنت فيهم كوكباً في غياهب	**
ومعرفة في أنفس نكرات	
كما يصور مقدرة الشيخ الإمام على إفحام المستشرقين فيقول :	
ووفقت بين الدين والعلم والحجا	**
فأطلعت نورا من ثلاث جهات	
وقفت (لهانوتو) و(رينان) وقفة	**
أمدك فيها الروح بالنفحات	
وخفت مقام الله في كل موقف	**
فخافك أهل الشك والنزغات	
وأرصدت للباغي على دين أحمد	**
شباة يراع سـاحر النفثات	
كما عبر فيها عن الحزن والأسى الذي اعتمل في صدور المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بموته فيقول :	
بكى عالم الإسلام عالم عصره	**
وضاقت عيون الكون بالعبرات	
ففي الهند محزون وفي الصين جازع	**
وفي مصر باك دائم الحسرات	
وفي الشام مفجوع وفي الفرس نادب	**
وفي تونس ما شئت من زفرات	

بكى الشرق فارتجت له الأرض رجة * * سراج الدياجي هادم الشبهات (1)

الشيخ شمس الدين محمد بن بخيت بن حسين المطيعي (ت 21 من رجب عام

1354 هـ، الموافق 18 أكتوبر 1935 م) :

ولد - رحمه الله - ببلدة المطيعة مركز ومديرية أسيوط في 10 من المحرم سنة 1271 هـ الموافق سنة 1856 م .

ذهب إلى كتاب بلدته في الرابعة من عمره، وتعلم القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم كله وجوّده، ثم التحق بالأزهر الشريف في عام 1282 هـ، وكان حنفي المذهب . تتلمذ على كبار الشيوخ في الأزهر وخارجه، وكان منهم الشيخ محمد عlish، وعبد الرحمن الشربيني، وأحمد الرفاعي، وأحمد منة الله، والسقا، ومحمد الحضري المصري، وحسن الطويل، ومحمد البهوتي، وعبد الرحمن البحراوي، ومحمد الفضالي الجرواتي، والسيد جمال الدين الأفغاني، وغيرهم. وكذلك التقى ببديع الزمان سعيد النورسي .

نال شهادة العالمية من الدرجة الأولى في عام 1294 هـ، وأنعم عليه بكسوة التشريف من الدرجة الثالثة مكافأة له على نبوغه وفضله .

وفي سنة 1295 هـ اشتغل بتدريس علوم الفقه والتوحيد والمنطق إلى أن عُيِّن قاضياً للقليوبية في سنة 1297 هـ 1880 م، ثم قاضياً للمنيا في 1298 هـ، ثم انتقل إلى قضاء بورسعيد سنة 1300 هـ، ثم إلى قضاء السويس سنة 1302 هـ، ثم الفيوم سنة 1304 هـ ثم أسيوط سنة 1309 هـ، واستمر ترقيه في سلك القضاء إلى أن عُيِّن مفتشاً شرعياً بنظارة الحقانية (وزارة العدل) في سنة 1310 هـ، وفي سنة 1311 هـ عُيِّن قاضياً لمدينة الإسكندرية ورئيساً لمجلسها الشرعي، وفي سنة 1315 هـ عُيِّن عضواً أول بمحكمة مصر الشرعية، ثم رئيساً للمجلس العلمي بها، وفي هذه الأثناء ناب عن قاضي مصر الشيخ عبد الله جمال الدين ستة أشهر حال مرضه إلى أن عُيِّن بدله، ثم تركه عام 1905 م. ثم عُيِّن رئيساً لمحكمة الإسكندرية الشرعية عام 1907 م ثم نقل منها إلى إفتاء نظارة الحقانية في أوائل

1- أنظر : ديوان حافظ إبراهيم ضبطه وصححه ورتبه أحمد أمين وأحمد الزين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 3 ، 1987 م، وقد خصص تلميذه محمد رشيد رضا الجزء الثالث من تاريخ الأستاذ الإمام لنعي الشيخ وما قبل فيه .

سنة 1912م. وأحيل عليه قضاء مصر مرة ثانية نيابة عن القاضي نسيب أفندي، ثم أحيل عليه مع إفتاء الحقانية رئاسة التفتيش الشرعي بها.

كان فضيلته - رحمه الله - نابغة عصره وإمام دهره، ووسم بأنه حلال المشكلات ورجل المعضلات، وكان مبرزاً في علم الأصول واستنباط الأحكام الشرعية، وكان شديد التمسك بالحق ينسى مصالحه الخاصة في سبيل نصره الحق، وكان لا ينقطع عن تدريس العلوم الشرعية النقلية والعقلية لطلبة العلم الشريف في أي مكان حلّ فيه، وقد درّس الكتب المطولة في علوم التفسير والحديث والفقه وأصول الفقه والتوحيد والفلسفة والمنطق وغيرها. وقد تخرج على فضيلته كثير من أفاضل العلماء الذين نفعوا الناس بعلمهم، وقد وصلت طبقات من تخرج عليه من الطلبة إلى الطبقة الرابعة أو بعدها، ومن تخرج عليه السيد عبد الله بن الصديق الغماري، والشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف الأستاذ السابق بكلية الشريعة وغيرهم.

وفي 9 من صفر سنة 1333هـ الموافق 26 ديسمبر 1914م عُيّن مفتياً للديار المصرية، واستمر يشغل هذا المنصب حتى 16 من شوال سنة 1338هـ 1920م حيث أحيل إلى المعاش، أصدر خلالها (2028) فتوى.

وقد اغتنى وأثري وكثر ماله وعظم جاهه، وقصده الأمراء والكبراء والوزراء، وصار شيخ العلوم بالديار المصرية بل بالشرق أجمعه، إذا تكلم تدفق كالسيل الجرار سواء في درسه أو في مجلسه، وإذا تكلم على آية من كتاب الله يظن الظان أنه كان مشغلاً بها في تلك الساعة، وإذا تكلم في الكلام فكأنه إمام الحرمين أو الغزالي، وكذلك الأصول والمنطق، أما الفقه الحنفي فكأنه يحفظه عن ظهر قلب، غريبه ومشهوره ومقبوله ومردوده، وإذا تكلم في الهيئة والعلوم الإفرنجية العصرية يظن السامع أنه ما يحسن غيرها.

وبالجملة فكان أعجوبة زمانه، وكان حسن الأخلاق، لين العريكة، واسع الصدر جداً، يتحمل من الطلبة كثرة السؤال مع خروج بعضهم عن الموضوع، وربما بقي الواحد يجادله الساعة حتى يذهب الدرس كله في الجدال والأخذ والرد، وهو لا يتكدر ولا يتألم.

وكان متواضعاً مع الطلبة يبسطهم ويبازحهم في الدرس، وكان حلو النادرة مقبول الفكاهة، لا تمر به نكتة فيسكت عنها أصلاً، حتى اشتهرت نكتته بين الخاص والعام بالقطر المصري بأجمعه فتجدهم يحكونها عنه. وكان رحمه الله محباً للطلبة الغرباء ميالاً إليهم، بحيث لم يكونوا يقبلون على

غيره، إذا لم يروا صدرا رحبا معهم سواء، حتى كان آخر أيامه لا يعمر درسه إلا الأغراب من أتراك وشوام وهنود وعراقيين وأكراد وغيرهم. وكان سمح الكف جوادا يواسي الفقراء والطلبة الأغراب ويمدهم بالمال ويساعدهم بجاهه، ويترددون إلى بيته فيجالسهم ويباسطهم ويربهم.

وكان السبب الذي لأجله صدر قانون تقاعد مفتي الديار المصرية عند سن الستين هو أن بعض الأغنياء قد بنى مسجدا وأوقفه، فاحتاجت الحكومة لموضع هذا المسجد، فاستفتت مفتي الديار المصرية العلامة الشيخ محمد بخيت المطيعي، فقال لهم: إذا وافقكم ربه فلا مانع، فكلّموا ذلك الغني فوافق، فرجعوا إليه ليصدر فتواه، وقالوا له إن ربه قد وافق، فقال ومن ربه؟ قالوا: فلان الباشا، قال: ليس هو صاحبه الآن، فإنه أوقفه وصار لله تعالى، فهو ربه الذي قلت لكم إن وافقكم فاهدموه.

وهذه الحادثة هي التي كانت سببا في عزله من الإفتاء، فإن رئيس الوزراء وقتئذ وهو نسيم باشا قال فيه كلاما فبلغه، فقال الشيخ نحن لا نعبأ بكلام العيال أو نحو هذا، فبلغت إلى الوزير، فقال: سوف يعلم من العيال، فاجتمع بمجلس الوزراء وأصدر قانونا يقضي بإحالة المفتي على المعاش إذا بلغ السن القانوني، وكان المفتي غير داخل في هذا القانون قبل ذلك، فلما صادقت الحكومة على هذا القرار وكان هو قد جاوز السن المقرر عزل وأحيل إلى المعاش، وبقي متطلعا لمنصب شيخ الأزهر، ولم يكن والله في عصره من يصلح له سواء، ولكن الزمن عاكسه في ذلك، ومن عجائب الدنيا أن يتولى مشيخة الأزهر تلامذته كالظواهري ثم المراغي، وهو موجود حي."

وكان يكثر من مطالعة كتب الإفرنج المترجمة وكتب العصرين ويقرأ كثيرا من الجرائد. وكما كان يقتني الكتب بكثرة، ويدفع فيها الأموال الطائلة، حتى جمع مكتبة ضخمة.

ومع كثرة مشاغل الشيخ - رحمه الله - في مناصبه المتعددة فإنه لم يهمل التأليف بل زين المكتبة الإسلامية بالمصنفات الرائقة الفائقة، نذكر منها: 1- حاشية على شرح الدردير على الخريدة البهية، طبع مطبعة الإسلام بالقاهرة سنة 1314 هـ. 2- إرشاد الأمة إلى أحكام الحكم بين أهل الذمة. فرغ من تأليفها سنة 1317 هـ، طبعت بالمطبعة الأدبية بالقاهرة سنة 1317 هـ. 3- حسن البيان في إزالة بعض شبه وردت على القرآن. طبع بمطبعة الإسلام بالقاهرة سنة 1314 هـ. 4- القول الجامع في الطلاق البدعي والمتتابع. طبع المطبعة الخيرية بالقاهرة سنة 1320 هـ. 5- رسالتا الفونوغراف والسوكرتاه. 6- إزاحة الوهم وإزالة الاشتباه عن رسالتا الفونوغراف والسوكرتاه. طبع مطبعة

النيل بالقاهرة سنة 1324 هـ - 7- الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن. طبع المطبعة الخيرية بالقاهرة 1323 هـ - 8- القول المفيد على وسيلة العبيد في علم التوحيد. طبع المطبعة الخيرية بالقاهرة 1354 هـ - 9- أحسن القرا في صلاة الجمعة في القرى. طبعت بالمطبعة الشرفية بالقاهرة سنة 1327 هـ - 10- الأجوبة المصرية عن الأسئلة التونسية. أجاب فيها عن أسئلة وردت إليه من الشيخ محمد العروسي السهيلي الشريف المتطوع بالجامع الأعظم بتونس. طبعت بمطبعة النيل بالقاهرة سنة 1324 هـ - 11- حل الرمز عن معمي اللغز. 12- إرشاد أهل الملة إلى إثبات الأهله. فرغ من تأليفه سنة 1329 هـ، طبع بمطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة 1329 هـ - 13- البدر الساطع على جمع الجوامع، في أصول الفقه 14- إرشاد العباد إلى الوقف على الأولاد. طبع مطبعة الرغائب بالقاهرة 1334 هـ - 15- الكلمات الطيبات في المأثور عن الإسراء والمعراج. 16- إرشاد القارئ والسماع إلى أن الطلاق إذا لم يصف إلى المرأة غير واقع. طبع المطبعة السلفية بالقاهرة 1347 هـ - 17- أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام. طبعت بمطبعة الشعب بالقاهرة سنة 1320 هـ، ثم في مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة 1329 هـ - 18- الخمسة الفردية في مدح خير البرية. 19- متناول سبيل الله في مصارف الزكاة. فرغ من تأليفها سنة 1348 هـ، طبع مطبعة الترقى بدمشق الشام سنة 1348 هـ - 20- الجواب الشافي في إباحة التصوير الفوتوغرافي. طبع المطبعة الخيرية بالقاهرة. 21- الدراري البهية في جواز الصلاة على خير البرية. طبع مطبعة الآداب البهية بالقاهرة 1307 هـ - 22- رفع الإغلاق عن مشروع الزواج والطلاق. فرغ من تأليفه سنة 1345 هـ، طبع المطبعة السلفية بالقاهرة سنة 1346 هـ - 23- محاضرة في نظام الوقف. طبع المطبعة السلفية بالقاهرة سنة 1345 هـ. 24- المهرقات اليمانية في عنق من قال ببطلان الوقف على الذرية. طبع المطبعة السلفية بالقاهرة سنة 1344 هـ - 25- تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد وهو كالمقدمة على كتاب شفاء السقام لتقي الدين السبكي طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق 1318 هـ (1).

• الشيخ حسنين ابن الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي (ت 19 رمضان

1410 هـ، الموافق 15 من إبريل 1990 م) :

1 - أحمد بن الصديق الغماري ، البحر العميق في مرويات ابن الصديق ، ١/ ٢٠٠؛ الزركلي ، الأعلام ، 6 / 5 ؛ الحجوي ، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، 4 / 38؛ فرج سليمان فؤاد ، الكنز الثمين ، ص 118 - 120 .

ولد يوم السبت 16 من رمضان 1307 هـ الموافق 6 مايو سنة 1890 م بباب الفتوح بالقاهرة،
تعهد والده الشيخ محمد حسنين مخلوف - والذي كان مديراً للجامع الأزهر - بالرعاية والعناية .
حفظ القرآن الكريم بصحن الأزهر حتى أتمه وهو في العاشرة من عمره، كما جود قراءته على
شيخ القراء «محمد علي خلف الحسيني»، ثم التحق بالأزهر طالباً وهو في الحادية عشرة من عمره،
وتلقى دروسه في مختلف العلوم على كبار الشيوخ، وكان منهم والده الشيخ «محمد حسنين مخلوف
العدوي» والشيخ «محمد الطوخي» والشيخ «يوسف الدجوي» والشيخ «محمد بخيت المطيعي»
والشيخ «عبد الله دراز» وغيرهم، ولما فتحت مدرسة القضاء الشرعي أبوابها لطلاب الأزهر تقدم
للالتحاق بها، وكانت تصطفي النابغين من المتقدمين بعد امتحان عسير لا يجتازه إلا الأكفأ المتقنون،
ثم حصل على شهادة العالمية لمدرسة القضاء سنة 1332 هـ، في يونيو سنة 1914 م وهو في الرابعة
والعشرين من عمره وكان من أعضاء لجنة امتحانه الشيخ سليم البشري شيخ الجامع الأزهر،
والشيخ بكري الصدي مفتي الديار المصرية .

وبعد تخرجه أخذ يلقي دروسه في الأزهر متبرعاً لمدة عامين إلى أن عُيِّن قاضياً بالمحاكم الشرعية
في قنا سنة (1334 هـ / 1916 م)، ثم تنقل بين عدة محاكم في «ديروط» و«القاهرة» و«طنطا»، حتى
عُيِّن رئيساً لمحكمة الإسكندرية الكلية الشرعية سنة (1360 هـ / 1941 م) ثم رُقِّي رئيساً للتفتيش
الشرعي بوزارة العدل سنة (1360 هـ / 1942 م)، وفي أثناء توليه هذه الوظيفة المرموقة أسهم في
المشروعات الإصلاحية، مثل إصلاح قانون المحاكم الشرعية وقانون المجالس الحسبية، ومحاكم
الطوائف المحلية، كما انتدب للتدريس في قسم التخصص بمدرسة القضاء الشرعي لمدة ثلاث
سنوات، ثم عُيِّن نائباً للمحكمة العليا الشرعية سنة (1363 هـ / 1944 م).

تولَّى منصب الإفتاء فعمل مفتياً للديار المصرية في الفترة من 26 صفر سنة 1365 هـ الموافق
30 من يناير سنة 1946 م وحتى 20 من رجب سنة 1369 هـ الموافق 7 من مايو سنة 1950 م،
وعُيِّن عضواً بجماعة كبار العلماء بالأزهر سنة 1367 هـ / 1948 م. ومنذ انتهت خدمته القانونية لم
يركن إلى الدعة والراحة، بل أخذ يلقي دروسه بالمشهد الحسيني يومياً، ويصدر الفتاوى والبحوث
المهمة، إلى أن أعيد مُفتياً للديار مرة ثانية في غرة جمادى الآخرة من عام (1371 هـ / 26 فبراير سنة
1952 م) وظل في الإفتاء حتى صفر من عام 1374 هـ / أكتوبر سنة 1954 م، وقد أصدر خلالها
حوالي (8588) فتوى مسجلة بسجلات دار الإفتاء .

بعدها عمل الشيخ رئيساً للجنة الفتوى بالأزهر الشريف مدة طويلة كما اختير عضواً لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، وتولى رئاسة جمعية البحوث الإسلامية بالأزهر، وتولى رئاسة جمعية النهوض بالدعوة الإسلامية، وكان عضواً مؤسساً لرابطة العالم الإسلامي بالمملكة العربية السعودية، وشارك في تأسيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، واختير في مجلس القضاء الأعلى بالسعودية .

وكان الشيخ حسين مخلوف - رحمه الله - مقصد الفتوى في مصر، والملجأ الصادق حين تَدْلُهُمُ بالناس المشكلات، وكانت أولى فتاواه وهو لا يزال طالباً في مدرسة القضاء الشرعي حين دفع إليه أبوه برسالة وصلت إليه، يطلب مرسلها حكم الإسلام في الرفق بالحيوان، وطلب منه أن يكتب الرد بعد الرجوع إلى المصادر الشرعية، فعكف الشيخ - وهو بعد لا يزال طالباً - أسبوعين حتى أخرج رسالة مستوفاة، سُرَّ بها والده الشيخ، وبادر إلى طباعتها من فرط سعادته بابه النابغ، وفي ذلك يقول الشيخ في مقدمة تلك الرسالة: «وبعد.. فقد أمرني والدي صاحب الفضيلة الشيخ محمد حسين مخلوف العدوي المالكي مدير الأزهر والمعاهد الدينية بجمع ما تيسر من النصوص الشرعية في (الرفق بالحيوان) لحاجة كثير من الناس إلى معرفة حكمه في الشريعة الإسلامية، فصعدت بالأمر متوخياً سبيل الإيجاز ومستعيناً بالله ، وكان هذا التوفيق في الإجابة والفتوى إرهافاً لما سيكون عليه في قابل الأيام من كونه مفتياً فذاً وعالماً كبيراً .

ورغم انشغال الشيخ بأعماله في القضاء والدرس والفتيا التي استهلكت حياته ، وهي ثروة فقهية ضخمة أحلته مكانة فقهية رفيعة . فإن للشيخ كتباً نافعة جداً نذكر منها :

1- حكم الإسلام في الرفق بالحيوان. وهي باكورة تصانيفه وقد فرغ من تأليفها في شهر يوليو عام 1912 م .

2- أسماء الله الحسنى والآيات القرآنية الواردة فيها. طبع بدار المعارف بالقاهرة 1394 هـ .

3- أضواء من القرآن الكريم في فضل الطاعات وثمراتها وخطر المعاصي وعقوباتها . طبع بمؤسسة مكة للطباعة بمكة المكرمة عام 1393 هـ .

4- أضواء من القرآن والسنة في وجوب مجاهدة جميع الأعداء. طبع بمطبعة المدني بالقاهرة 1394 هـ .

5- فتاوى شرعية وبحوث إسلامية. طبع بمطبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة 1371 هـ .

6- تفسير سورة يس. طبع بمطبعة الكيلاني بالقاهرة 1402 هـ .

- 7- حكم الشريعة الإسلامية في مآتم ليلة الأربعاء وفيما يعمله الأحياء للأموات من الطاعات. طبع بمطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة 1366 هـ .
- 8- آداب تلاوة القرآن وسماحه .
- 9- المواريث في الشريعة الإسلامية. طبع دار المدني بجدة .
- 10- شرح البيقونية في مصطلح الحديث .
- 11- شفاء الصدور الحرجة في شرح قصيدة المنفرجة .
- 12- شرح جالية الكدر بنظم أسماء أهل بدر .
- 13- أخطار المعاصي والآثام ووجوب التوبة منها إلى الملك العلام .
- 14- رسالة في فضل القرآن العظيم وتلاوته .
- 15- رسالة في فضائل نصف شعبان .
- 16- رسالة في دعاء يوم عرفة .
- 17- رسالة في ختم القرآن الكريم ووجوب بر الوالدين .
- 18- رسالة في شرح أسماء الله الحسنى .
- 19- رسالة في تفسير آية الكرسي وسورة الإخلاص وسورة الضحى .
- 20- رسالة في تفسير سورة القدر .
- 21- أدعية من وحي القرآن الكريم والسنة النبوية .
- 22- نفحات زكية من السيرة النبوية .
- 23- شرح الوصايا النبوية من النبي صلى الله عليه وسلم إلى ابن عباس رضي الله عنهما .
- 24- شرح وصايا الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
وله جهود مشكورة في تحقيق بعض الكتب النافعة، منها :
 - 1- بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول. طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة 1386 هـ .
 - 2- الحديقة الأنبيقة في شرح العروة الوثقى في علم الشريعة والطريقة والحقيقة لمحمد بن عمر الحريري. طبع بمطبعة المدني بالقاهرة 1380 هـ .
 - 3- الدعوة التامة والتذكرة العامة لعبد الله بن علوي الحداد طبع بمطبعة المدني بالقاهرة 1383 هـ .

4- النصائح الدينية والوصايا الإيمانية لعبد الله بن علوي الحدّاد. طبع بمطبعة المدني بالقاهرة 1381هـ .

5- شرح الشفا في شمائل صاحب الاصفطا للملا علي القاري. طبع بمطبعة المدني بالقاهرة 1398هـ .

6- هداية الراغب بشرح عمدة الطالب لعثمان بن أحمد النجدي. طبع بمطبعة المدني بالقاهرة 1379هـ .

7- شرح المدحة النبوية للشيخ أحمد أبو الوفا الشرقاوي .

8- شرح لمعة الأسرار للشيخ أحمد أبو الوفا الشرقاوي .

9- قصيدة في مدح النعال النبوية للشيخ أبي الوفا . شرح نصيحة الإخوان للإمام ابن طاهر الحدّاد .

10- شرح الحكم للإمام عبد الله بن علوي الحدّاد⁽¹⁾ .

• ومن قادة الدول الذين تعلموا بالأزهر الشريف وعادوا إلى بلادهم فرفعوا مشاعل العلم وبينوا

للناس الحلال من الحرام وصنفوا وواجهوا المعضلات في بلادهم :

• العلامة صديق حسن خان القنوجي البخاري الظاهري مذهباً (ت 1357هـ)

أمير وملك مملكة بهوبال . يرجع نسبه إلى زين العابدين بن علي بن الحسين السبط
بن علي بن أبي طالب :

ولد في بلدة " بريلي " موطن جده من جهة الأم عام (1248 هـ) ونشأ في بلدة " قَنَوج " موطن آبائه بالهند في حجر أمه يتيمًا على العفاف والطهارة وتلقى الدروس في علوم شتى على صفوة من علماء قَنَوج ونواحيها وغيرهم .

شيوخه وتلاميذه : درس العلامة صديق حسن خان على شيوخ كثيرين من مشايخ الهند واليمن واستفاد منهم في علوم القرآن والحديث وغيرهما ومن أشهر شيوخه

1- أخوه الأكبر السيد العلامة أحمد بن حسن بن علي

1- عن الشيخ أنظر : الشيخ حسنين مخلوف ، مذكرات داعية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ؛ محمد خير رمضان يوسف ، تنمة الأعلام للزركلي، دار ابن حزم، بيروت، 1418هـ / 1998م ، 1/ 140، 141؛ محمد حسام الدين : فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف -مجلة الأزهر- السنة الثالثة والستون، الجزء الخامس، 1411هـ / 1990م .

- 2- الشيخ الفاضل المفتي محمد صدر الدين خان الدهلوي.
- 3- الشيخ القاضي حسين بن محسن السبعي الأنصاري تلميذ العلامة محمد بن ناصر الحازمي تلميذ العلامة القاضي محمد بن علي الشوكاني .
- 4- الشيخ المعمر الصالح عبد الحق بن فضل الله الهندي.
- 5- الشيخ التقي محمد يعقوب المهاجر إلى مكة.

ولقد أجازته شيوخ كثيرون ذكرهم في ثبته " سلسلة العَسَجَد في مشايخ السند ".
وله تلاميذ كثيرون درسوا عليه واستجازوه ، منهم : العلامة المحدث يحيى بن محمد بن أحمد بن حسن الحازمي قاضي عدن ، والشيخ العلامة السيد نعمان خير الدين الألوسى مفتى بغداد .
زواجه : وبعد عودته من الحجاز إلى الهند انتقل العلامة صديق حسن خان من (قنوج) إلى مدينة (بهوبال) في ولاية (مادهايا براديش) في وسط الهند، وقد ذاع صيته في تلك الأيام كإمام في العلوم الإسلامية، ومؤلف بارع في العلوم العقلية والنقلية، وكاتب قدير في اللغات العربية والفارسية والأوردية، ومجتهد متواصل في الدرس والتأليف والتدوين، ولم يلبث أن تزوج بأميرة بهوبال (شاهجان بيجوم) التي كانت تحكمها حينذاك عام (1288 هـ) وعمل وزيراً لها ونائباً عنها ولقب بـ " النواب "

وكان تزوج العلامة صديق حسن خان بالأميرة (شاهجان بيجوم)، وتلقبه بأمير بهوبال نقطة تحول لا في حياته العلمية فقط بل في النشاط العلمي والعهد التألفي في الهند كلها؛ فكان له موهبة إلهية في الكتابة وفي التأليف؛ حتى قيل إنه كان يكتب عشرات الصفحات في يوم واحد، ويكمل كتاباً ضخماً في أيام قليلة، ومنها كتب نادرة على منهج جديد، وعندما ساعدته الظروف المنصبية والاقتصادية على بذل المال الكثير في طبعها وتوزيعها، قد تكللت مساعيه العلمية بنجاح منقطع النظير.

وجدير بالذكر والاعتبار أن زواجه بأميرة بهوبال الغنية، واشتغاله بالشؤون السياسية والإدارية لم يثنه عن نشاطه العلمي.

عقيدته ومذهبه : كان العلامة صديق حسن خان حريصاً أشد الحرص على العقيدة الصافية والدعوة إلى الكتاب والسنة وذم التقليد والجمود ومحاربة الشرك والبدع والخرافات ... كما تدل على ذلك سيرته ومؤلفاته وكتابه العظيم " الدين الخالص " يشهد له بذلك . ولقد يسر الله له الحج عام 1285 هـ والتقى ببعض علماء أهل السنة في سفرته ، والشيخ العلامة حمد بن علي بن محمد بن

عتيق بن راشد المتوفى عام (1301 هـ) كاتب المؤلف بشأن كتابه " فتح البيان " ووجه له نصيحة ذهبية فيها الشهادة له بالعلم والتحقيق وحثه على الاستفادة من كتب شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم كالكافية الشافية - النونية - والعقل والنقل ، والتسعينية والصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ، واجتماع الجيوش الإسلامية ونحوهم من كتبها ، وبعد ذلك وفي عام (1289 هـ) صنف المؤلف رسالته " قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر " واستفاد من نصيحة الشيخ العلامة حمد بن عتيق وائكب على كتب شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم واغترف من كتبها وكتب غيرهما من أهل السنة وحث على ذلك كما تراه في الرسالة (ص 48) وكما صنف " قصد السبيل في ذم الكلام والتأويل ".

وخلاصة عقيدته ومذهبه أنه كان على طريقة أهل الحديث وأهل الظاهر في العقيدة والأصول والفقه... حيث يقول ((.....)) وقد أنكر إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رضي الله عنه الإجماع الذي اصطالحوا عليه اليوم ، وأعرض سيد الطائفة المتبعة داود الظاهري عن كون القياس حجة شرعية وخلاف هذين الإمامين نص في محل الخلاف ولهذا قال بقولهما عصابة عظيمة من أهل الإسلام قديما وحديثا إلى زماننا هذا ولم يروا الإجماع والقياس شيئا مما ينبغي التمسك به سيما عند المصادمة بنصوص التنزيل وأدلة السنة الصحيحة وهذه المسألة من معارك المسائل بين المقلدة والمتبعة وأكثر الناس خلافا فيها الخفية لأنهم أشد الناس تعصبا للمذهب وتقرير ذلك مبسوط في المبسوطات المؤلفة في هذا الباب ومن له نظر في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وتلميذه الواحد المتكلم الحافظ ابن القيم ومن حذا حذوهما من علماء الحديث والقرآن خصوصا أئمة اليمن الميمون وتلامذتهم فهو يعلم بأن هذا القول هو الحق المنصور والمذهب المختار والكلام المعتمد عليه ما سواه سراب وتباب ولولا مخافة الإطالة وخشية الملالة لذكرت ههنا لك ما تدعن له من الأدلة على ذلك ومفاسد ما هنالك وبالله التوفيق وهو العاصم عن التنكيب عن سواء الطريق اللهم أرحم أمة محمد صلى الله عليه وسلم رحمة عامة⁽¹⁾.

ويقول أيضاً في معرض حديثه عن ترجمة الإمام ابن حزم في كتابه الماتع أبجد العلوم: أنه رأى (أي ابن عربي) الإمام ابن حزم في المنام وقد عانق رسول الله صلى الله عليه وسلم فغاب أحدهما في الآخر فلم أعرف أحدهما عن الآخر هذا حاصل معناه وهذا يدل على حسن عاقبته ولطف علمه

1 - أنظر: أبجد العلوم ، 2 / 406 .

وخيرة طريقه وكما اتحاده بالنبي صلى الله عليه وسلم وليس وراء ذلك غاية - والله أعلم -
والظاهرية : هم أئمة الأمة وسلفها وقادة المسلمين في كل زمان ومذهبهم أصفى مذاهب عالم
الإمكان ولنعم ما قيل : بلاء ليس يعدله بلاء ... عداوة غير ذي حسب ودين يبيحك منه عرضاً لم
يصنه ... ويرتع منك في عرض مصون)) أ.هـ

وكان "صديق خان" آية من آيات الله في العلم والأخلاق الفاضلة والتمسك بالكتاب والسنة
، وصرف مما آتاه الله من المال والجاه في خدمة الإسلام والدين وفي نشر علم الحديث والدعوة إلى
العقيدة الصحيحة والعمل بالكتاب والسنة وإعانة العلماء والأدباء وجمع مكتبة مملوءة بالكتب القيمة
، وطبع "فتح الباري" ، و " تفسير ابن كثير " ، و " نيل الأوطار " على نفقته في الهند ومصر
وتركيا ووزعها مجاًناً جزاه الله خيراً ورتب إعانات مالية للعلماء ورغبهم في ترجمة كتب الحديث إلى
اللغة السائدة في الهند وطبعت على نفقته . وكما استدعى العلامة بشير السهسواني صاحب " صيانة
الإنسان " المتوفى عام (1295) وفوض إليه رئاسة المدارس الدينية ببهوبال⁽¹⁾ .

وحسبك في الثناء عليه كتبه القيمة في فنون شتى وكفاك قول معاصره العلامة الشيخ حمد بن
عتيق فيما كتبه إليه إنه أخ صادق ذو فهم راسخ وطريقة مستقيمة ، وشهادته له بالتمكن من الآلات
وسعة الاطلاع وغير ذلك من الثناء الجميل على هذا الإمام الجليل .

مؤلفاته : ذكر المؤلف في ترجمته لنفسه في " أبجد العلوم " جملة من مصنفاته وذكر الدكتور
جيل أحمد في كتابه " حركة التأليف باللغة العربية في الإقليم الشرقي الهندي في القرنين الثامن عشر
والتاسع عشر للميلاد " مؤلفاته ومنها:

1- فتح البيان في مقاصد القرآن : المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة : 1300 - 1302 هـ (في

عشرة أجزاء) ، الطبعة الأولى ببهوبال .

1 - هو الشيخ بشير الدين بن الشيخ نور الدين القنوجي ، أحد علماء الحديث بالهند ، ومن مدينة "قنوج"
التي هي مسقط رأس الإمام صديق حسن خان ، وكان معاصراً له ، وكان شديد النكير على أهل البدع ،
متبعاً للسنة ناشراً لها ، وقد طلبه صديق حسن خان إلى مدينة "بوفال" فذهب إليها وولي القضاء ، له عدة
مؤلفات منها الصواعق الإلهية لطرد الشياطين اللهاية ، وكتاب أحسن المقال في شرح حديث لا تشد
الرحال . أما كتابه النفيس (الصواعق الإلهية لطرد الشياطين اللهاية) فقد ألفه باللغة الفارسية وطبعه ونشره
عام 1280 هـ ، وهو رد على كتاب "البوارق المحمدية" لمؤلفه فضل رسول البدايوني.

- 2- نيل المرام من تفسير آيات الأحكام : لكهنو 1392 هـ مطبعة المدني بمصر 1382 هـ / 1962 م .
- 3- الدين الخالص . جمع فيه آيات التوحيد الواردة في القرآن ، ولم يغادر آية منها إلا أتى عليها بالبيان الوافي دهلي - مطبعة المدني بمصر - 1379 هـ / 1959 م .
- 4- حسن الأسوة بما ثبت عن الله ورسوله في النسوة : الجوائب 1301 هـ .
- 5- عون الباربي بحل أدلة البخاري (شرح كتاب التجريد) : بولاق 1297 هـ (8 أجزاء) على هامش " نيل الأوطار " ، بهوبال 1299 هـ ، جزآن
- 6- السراج الوهاج في كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج : بهوبال 1302 هـ .
- 7- أربعون حديثاً في فضائل الحج والعمرة : بهوبال .
- 8- أربعون حديثاً متواترة : بهوبال .
- 9- العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة : بهوبال 1294 هـ / 1877 م .
- 10- الحرز المكنون من لفظ المعصوم المأمون (في الحديث) : بهوبال .
- 11- الرحمة المهداة إلى من يريد زيادة العلم على أحاديث المشكاة : دهلي .
- 12- الجنة في الأسوة الحسنة بالسنة ، في اتباع السنة : بهوبال 1295 هـ .
- 13- يقظة أولي الاعتبار مما ورد في ذكر النار وأصحاب النار : بهوبال 1294 هـ .
- 14- الحطة في ذكر الصحاح الستة : النظامية بكانبور 1283 هـ .
- 15- الموائد العوائد من عيون الأخبار والفوائد (جمع فيه حوالي ثلاثمائة حديث) : بهوبال 1298 هـ .
- 16- الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة : بهوبال 1293 هـ / 1876 م ، الجوائب بالآستانة - 1876 أيضاً .
- 17- الروضة الندية ، شرح الدرر البهية للقاضي محمد اليميني الشوكاني : العلوية بلكهنو 1290 هـ ، مصر 1296 هـ .
- 18- فتح العلام ، شرح بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني : المطبعة الأميرية القاهرة : 1302 هـ / 1885 م .

- 19- حصول المأمول من علم الأصول (تلخيص إرشاد الفحول للشوكاني) ، (في أصول الفقه) : الجواب 1296 هـ / 1879 م ، مصر 1338 هـ .
- 20- الإقليد لأدلة الاجتهاد والتقليد : الجواب 1295 هـ / 1878 م .
- 21- ظفر اللاضي بما يجب في القضاء على القاضي : الصديقية ، بهوبال 1294 هـ .
- 22- ذكر المحتي من آداب المفتي : بهوبال 1294 هـ .
- 23- الغنة ببشارة أهل الجنة : بولاق 1302 هـ / 1885 م .
- 24- الموعظة الحسنة بما يخطب به في شهور السنة : بهوبال 1295 هـ ، مصر 1307 هـ .
- 25- الانتقاد الرجيح في شرح الاعتقاد الصحيح : لكهنو .
- 26- قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر : كانبور .
- 27- إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة : بهوبال 1294 هـ / 1877 م .
- 28- حضرات التجلي من نفحات التجلي والتخلي (في الكلام) : بهوبال 1298 هـ .
- 29- الطريقة المثلى في الإرشاد إلى ترك التقليد واتباع ما هو الأولى : الآستانة 1296 هـ / 1879 م .
- 30- قصد السبيل إلى ذم الكلام والتأويل : بهوبال 1295 هـ .
- 31- قضاء الأرب في تحقيق مسألة النسب : كانبور 1283 هـ .
- 32- البلغة في أصول اللغة : الشاهجانية بهوبال 1294 هـ ، الجواب 1296 هـ / 1879 م .
- 33- لف القمط على تصحيح بعض ما استعملته العامة من المعرب والدخيل والمولد والأغلاط : بهوبال ، 1291 هـ - 1296 هـ / 1879 م .
- 34- العلم الخفاق من علم الاشتقاق : الجواب 1296 هـ ، مصر 1346 هـ .
- 35- طلب الأدب من أدب الطلب .
- 36- مثير ساكن الغرام إلى روضات دار السلام (في الجنة وأهل الجنة) : النظامية بكانبور 1289 هـ .
- 37- -- غصن البان المورق بمحسنات البيان (يشتمل على ثلاثة علوم : علم البيان ، وعلم المعاني ، وعلم البديع) : الجواب ، بهوبال 1294 هـ / 1877 م .

- 38- نشوة السكران من صهباء تذكّار الغزلان ، في ذكر أنواع العشق وأحوال العشاق والعشيقات من النسوان ، وما يتصل بذلك من تطورات الصبوة والهيمان : بهوبال 1294 ، الجوائب 1296 هـ / 1879 م .
- 39- الكلمة العنبرية في مدح خير البرية (قصيدة).
- 40- لقطة العجلان مما تمس إلى معرفته حاجة الإنسان. يحتوي من تواريخ الأمم السالفة قسطا وافرا ، ويذكر الليالي والأيام والشهور والأعوام والساعات والدقائق : الجوائب 1296 هـ / 1879 م .
- 41- . خبيثة الأكوان في افتراق الأم على المذاهب والأديان : الجوائب 1296 هـ / 1879 م (في آخر لقطة العجلان) ، كانبور.
- 42- أبجد العلوم : الصديقية بهوبال 1296 هـ / 1878 م .
- 43- التاج المكمل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول : (كتاب حافل مشحون بتراجم 543 عالما وعالمة من العالم الإسلامي) : المطبعة الهندية العربية ، بومباي 1383 هـ / 1963 م .
- 44- رحلة الصديق إلى البيت العتيق : العلوية بلكهنو 1289 هـ / 1872 م .
- 45- تخريج الوصايا من خبايا الزوايا : مصر .
- ومن مصنفاته المخطوطة :
- 1- ربيع الأدب .
 - 2- . تكحيل العيون بتعاريف العلوم والفنون .
 - 3- إحياء الميت بذكر مناقب أهل البيت .
 - 4- التذهيب ، شرح التهذيب : في المنطق .
- ومن مؤلفاته المجهولة :
- 1- خلاصة الكشف .
 - 2- ملاك السعادة .
 - 3- - اللواء المعقود لتوحيد الرب المعبود .
 - 4- النذير العريان من دركات الميزان .

5- الروض البسام .

6- هداية السائل إلى أدلة المسائل .

7- رياض الجنة في تراجم أهل السنة .

وفاته : مات رحمه الله عام (1357 هـ) وترك اثنين من أبنائه وهما : السيد أبو الخير مير نور الحسن خان الطيب ، وهو ولده الأكبر ، والسيد الشريف أبو النصر مير علي حسن خان الطاهر (1) .

ومن حكام الدول الذين درسوا بالأزهر الشريف الرئيس مأمون عبد القيوم الرئيس الثالث لجزر المالديف بعد الجمهورية والذي حكم من عام 1968م-2008م .

ولد في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين في المالديف والتي تتكون من حوالي 198 جزيرة صغيرة والسكان الذين يسكنونها 350 ألف مسلم ولا يوجد بها أية ديانة أخرى وتحفظ بتلك الهوية منذ تسعة قرون، وجاء عبد القيوم إلى مصر عام 1950م، ضمن بعثات الطلبة الوافدين للدراسة بالأزهر، وكان عمره - وقتذاك - اثني عشر عاما، وحصل على دراسته الابتدائية والثانوية وتخرج في كلية الشريعة والقانون، عاد بعد ذلك إلى المالديف، وفي عام 1978 تولى رئاسة الدولة وظل رئيسا لها لمدة 30 عاما، وكانت المالديف وقتها دولة صغيرة غير معروفة علي الإطلاق، بل كانت ضمن أفقر خمس دول في العالم، لكنه انتقل بها إلى قائمة الدول الأقل تقدما، وارتفع دخل الفرد ليكون الأعلى على مستوى جنوب آسيا، كما أصبحت دولة المالديف من أهم المزارات السياحية العالمية بفضل المنتجعات الطبيعية والشواطئ .

وقد كان لدراسته بالأزهر الشريف تأثير كبير عليه فجعل جل الوزراء من خريجي الأزهر كما يقوم بإلقاء خطبة الجمعة، وإمامة الناس في الصلاة، وإلقاء الوعظ والإرشاد والنصيحة في المناسبات الدينية والاجتماعية، وكذلك يقوم بإلقاء الدروس والنصائح في الإذاعة والتلفزيون . كما يقوم بتدريس بعض المواد الدينية في كلية الدراسات الإسلامية، وكذلك يقوم الرئيس بإصدار صحيفة دينية أسبوعية باسم (سبيل الدين) كما ذكر الدكتور عبدالودود شلبي في مقال له بعنوان " عائد من جزر المالديف " .

1 - استلنا هذه الترجمة من كتابنا تاريخ أهل الظاهر ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، 2014 م .

وكان لعبد القيوم دور مرموق في توعية شعب المالديف وتبصيرهم بأمور دينهم، كما شارك العلماء في الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية التي تُقام في البلاد بين الحين والآخر للباحث والمناقشة في القضايا التي تخدم الدعوة الإسلامية، وكذلك المشاكل التي يواجهها المجتمع بهدف الوصول إلى نتائج وحلول طيبة.

ومنهم فاضل محمد نور : ولد بـاليزيا سنة 1937م ، درس الابتدائية، ثم تلقى العلوم الدينية باللغة العربية في معهد إسلامي يعرف بمكتب محمود، جاء إلى مصر والتحق بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، وتخرج فيها سنة 1967م، ثم رجع إلى بلده وقام بالتدريس لمعهد ذاته، وكان يعمل في مجال الدعوة، في الحزب الإسلامي وغيره من الجمعيات، ثم انتقل إلى العاصمة، ودرس بقسم الدراسات الإسلامية في الجامعة التكنولوجية لمدة خمس سنوات.

وكان لفاضل نور دوره السياسي حيث عمل نائباً للرئيس في حركة الشباب الإسلامي المعروفة بأبيم، وكان عضواً في الندوة العالمية للشباب الإسلامي في الرياض، كما تقدم للانتخابات في ماليزيا سنة 1978م وترك الجامعة، وتفرغ للعمل في الحزب الإسلامي وظل رئيساً له عام 1989 حتى داهمه المرض وانتقل إلى جوار ربه في يوم الأحد 23 يونيو 2002، وقد ناهز عمره خمسة وستين عاماً.

ومنهم الرئيس والزعيم الجزائري محمد إبراهيم بوخروبة والمعروف بهوارى بومدين (23 أغسطس 1932م - 27 ديسمبر 1978م) وهو الرئيس الثاني للجزائر منذ الاستقلال .

ابن فلاح بسيط من عائلة كبيرة العدد ومتواضعة الحال تنتمي إلى عرش بني فوغال التي نزحت من ولاية جيجل (منطقة القبائل) عند بداية الاحتلال الفرنسي ، ولد في دوار بني عدي (العرعة) مقابل جبل دباغ، بلدية مجاز عمار على بعد بضعة كيلومترات غرب مدينة قالمة .وسجل في سجلات الميلاد ببلدية عين أحسانية (كلوزال سابقاً). دخل الكتاب (المدرسة القرآنية) في القرية التي ولد فيها وكان عمره آنذاك 4 سنوات، وعندما بلغ سن السادسة دخل مدرسة الماير سنة 1938م في مدينة قالمة (وتحمل المدرسة اليوم اسم مدرسة محمد عبده)، درس في المدرسة الفرنسية وفي نفس الوقت لازم الكتاب. ختم القرآن الكريم وأصبح يدرّس أبناء قريته القرآن الكريم واللغة العربية . توجه إلى المدرسة الكتانية في مدينة قسنطينة حيث درس على يد الشيخ الطيب بن لحش.

التحق بمدارس قسنطينة معقل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكانت السلطات الفرنسية تعتبر الجزائريين فرنسيين وتفرض عليهم الالتحاق بالثكنات الفرنسية عند بلوغهم سن الثامنة

عشرة. رفض هوارى بومدين خدمة العلم الفرنسي وفرّ إلى تونس سنة 1949م والتحق في تلك الحقبة بجامع الزيتونة الذي كان يقصده العديد من الطلبة الجزائريين ، ومن تونس انتقل إلى القاهرة سنة 1950م حيث التحق بجامع الأزهر الشريف وتفوق في دراسته.

شارك بومدين في الثورة الجزائرية حتى نجحت في طرد المحتل الغاصب ، وترقى في المناصب حتى وصل لمنصب رئيس الدولة .

أصيب هوارى بومدين صاحب شعار "بناء دولة لا تزول بزوال الرجال" بمرض استعصى علاجه وقلّ شبيهه. في بداية الأمر ظن الأطباء أنّه مصاب بسرطان المثانة ، غير أن التحاليل الطبية فنّدت هذا الإدعاء وذهب طبيب سويدي إلى القول بأن هوارى بومدين أصيب بمرض "والدن ستروم" ، وكان هذا الطبيب هو نفسه مكتشف المرض وجاء إلى الجزائر خصيصا لمعالجة بومدين، وتأكد أنّ بومدين ليس مصابا بهذا الداء.

مات هوارى بومدين في صباح الأربعاء 27 ديسمبر 1978 في الساعة الثالثة وثلاثين دقيقة فجراً.

ومن الزعماء سعد زغلول وسنترجم له في الفصل الثالث عند الحديث عن ثورة 1919م كنموذج للتعايش السلمى ، ومن القادة أيضا أحمد عرابى قائد الثورة العربية التى انتفضت ضد ظلم الخديوى توفيق وخيانتة (1).

• الأزهر والعلوم الطبيعية :

لم تقتصر الدراسة بالأزهر على علوم الشريعة فحسب بل عرف تدريس العلوم الطبيعية منذ نشأته فقد كان علماءؤه شغوفين بدراسة الطب أيما شغف، وكانت وسائل البحث ميسرة لهم، حيث ضمت مكتبة القاهرة في عهد الفاطميين ستة آلاف كتاب في الطب.

ومن اهتم بذلك يعقوب بن كلس (ت 380هـ/ 990م) والذي كان يدرس الطب وصنف كتابا في علم الأبدان والصحة (2)، والحسن بن الهيثم (ت 430هـ/ 1039م) (3)، وعلي بن رضوان)

1 - عنها بالتفصيل أنظر : عبدالرحمن الرافعى ، الثورة العربية .

2 - عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، ص 47.

3 - عن ابن الهيثم وجهوده في المناظر والبصريات أنظر : دولت عبدالرحيم ، الاتجاه العلمى والفلسفى عند ابن الهيثم ، مكتبة الاسرة ، 2005 ، ص 25 وما بعدها .

ت 453 هـ/ 1061 م) الذى أحصى له أحد الباحثين ثلاثة وستين كتاباً ورسالة فى الطب⁽¹⁾ ، والحسن بن الخطير الفارسي (ت 598 هـ) ، وموسى بن ميمون اليهودى الذى خدم فى البلاط الأيوبرى وكان له درس للطب فى الجامع الأزهر ، وعبد اللطيف البغدادي ، والشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري (1689م - 1778م) ، الذى كان شيخاً للأزهر ، وكان عالماً فى الطب ، وله كتاب " القول الصريح فى علم التشريح " ، وله أيضاً كتاب فى الجيولوجيا سماه " عين الحياة فى استنباط المياه " ، ومن كتبه كتاب " القول الأقرب فى علاج لسع العقرب " وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ، وقد جاء فى مقدمته: حمداً لمن تفضل علينا بالإيجاد ، وبعد فهذه كلمات قليلة ، مشتملة على فوائد جلية ، يحتوي على مقدمة فى وصف وكنية العقرب ومقصود فى دفع السم ، يذكر فيها وصفات منها ما يحتوي الدارصيني الذى ينفع من لسع العقرب والنعناع والثوم المطبوخ بالسمن النافع فى لسع الزنبور والنحل والحية وخاتمة فيما ينفع السموم من الطب الروحاني .

ويصف لنا العلامة الدمنهورى دراسته للعلوم الطبيعية بقوله: أخذت عن سيدي أحمد القرافي الحكيم بدار الشفاء قراءة عليه كتاب " الموجز " و " اللوحة الخفيفة فى أسباب الأمراض وعلاجاتها " وبعضاً من " قانون ابن سينا " وبعضاً من كامل الصناعة وبعضاً من منظومة " ابن سينا الكبرى " والجميع فى الطب ، وقرأت على أستاذنا الشيخ " سلامة الفيومي ، أشكال التأسيس فى الهندسة وبعضاً من الجغميني فى علم البيئة ، وبعضاً من " رفع الأشكال عن مساحة الأشكال " فى علم المساحة ، وقرأت على الشيخ محمد الشحيمة منظومة الحكيم ، ورسالة فى علم المواليذ ، أعني الممالك الطبيعية ، وهي الحيوانات والنباتات والمعادن .

ومن علماء الأزهر الذين اشتغلوا بالعلوم الطبيعية إلى جانب العلوم الشرعية الشيخ حسن بن محمد العطار (1766 - 1834) الذى ألف رسائل فى (الطب والتشريح) وله كتاب فى الصيدلة رداً على تذكرة داود الانطاكي ، لا يزال مخطوطاً فى مكتبة رواق المغاربة فى الجامع الأزهر ، وله تصانيف فى العلوم الرياضية والفلكية ومنها رسالة فى كيفية العمل بالاسطرلاب وكان يرسم بيده: المزاويل النهارية والليلية .

1 - أحمد عرفات القاضى ، الفيلسوف المصرى على بن رضوان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2006 م ، ص 54-58 .

ومما يدل على رعاية الشيخ العطار للدراسات الطبية أنه وقف في مدرسة الطب بأبي زعبل مشيداً بفائدة الطب في تقدم الإنسانية.

وعقب خروج الحملة الفرنسية من مصر استدعت الحكومة طبيباً فرنسياً هو " كلوت بك " كان له أكبر الفضل في إرساء قواعد النهضة الصحية في مصر إذ نادى بأن الحل الناجح هو تأسيس مدرسة الطب، لتخريج أطباء مصريين يخدمون مواطنهم بدلاً من الاستعانة بالأطباء الأجانب ، وتم تأسيس المدرسة سنة 1827 في أبي زعبل ، وكان طلاب الدفعة الأولى وعددهم مائة كلهم من تلامذة الأزهر اختيروا منه لأنه البيئة العلمية المستنيرة ، وهكذا كان أبناء الأزهر دعائم النهضة الطبية في العصر الحديث، ونواة هيئة التدريس في كلية الطب بعودة البعثة الأزهرية من فرنسا " باريس " حيث أمضت ست سنوات في التحصيل والممارسة ، وحسبنا أن نذكر من أعلام تلك الحقبة في التشريح محمد الشباسي وفي الجراحة محمد علي البقلي وفي الأمراض الباطنية محمد الشافعي وفي الرمد مصطفى السبكي وفي أمراض النساء والأطفال السيد أحمد الرشيد وفي الصحة محمد الهراوي (1).

وفي سنة 1961 أنشئت " جامعة الأزهر " الحديثة تطوراً للأزهر وأنشئت فيها كليات معملية للطب والهندسة والزراعة وغيرها، وبدأت الدراسة بكلية الطب سنة 1964 م.

• الأزهر ونشر العلوم الشرعية والفكر الوسطى فى شتى البقاع :

لبث الجامع الأزهر على مر العصور وثيق الصلة بسائر الأمم العربية والإسلامية عن طريق الوافدين عليه من الأساتذة والطلاب من أبناء هذه الأمم، وكانت صفته كأقدم الجامعات الإسلامية، وأكبر موئل للعلوم الدينية والعربية تجعل منه مؤسسة عربية إسلامية كبرى تتوثق فيها وشائج المحبة والتفاهم في حلقات الدرس والتي كان يجتمع فيها طلاب من مختلف الجنسيات واللغات والألوان والطباع ، وكان الجميع يتكلمون اللغة العربية ويدرسون علومها وعلوم القرآن والحديث والفقه والعقيدة والمنطق والفلسفة ثم يرجعون إلى ديارهم وشعوبهم ليفقهوهم ويعلموهم، ويبعثوا فيهم حب الحق والخير وحب العلم والتعلم وحب الإنسان لأخيه الإنسان والتعاون معه .

ولاشك في أن الآلاف من الطلاب والعلماء الذين جاءوا إلى مصر وتعلموا بالأزهر، ونهلوا من علمه وعادوا إلى بلادهم كانوا سفراء للأزهر لنشر فكره ومذهبه الوسطي في العلوم الإسلامية كافة ،

1 - أحمد عزت عبدالكريم ، تاريخ التعليم ، 1\253، 252.

ولاشك في أن هؤلاء الوافدين عادوا مُسلحين بالعلم فقاوموا الاستعمار والجهل والظلم، والبدع والخرافات التي تسربت إلى عقول بعض المسلمين، وفي مقدمة هذه النماذج :

الشيخ محمد البشير الإبراهيمي : ولد في قرية (أولاد إبراهيم) قرب مدينة سطيف غربي مدينة قسنطينة الجزائرية في 13 من شوال 1306هـ / 14 من يوليو 1889م، ونشأ في بيت كريم من أعرق بيوتات الجزائر؛ حيث يعود بأصوله إلى الأدارسة العلويين من أمراء المغرب في أزهى عصوره، حفظ الإبراهيمي القرآن الكريم، ودرس علوم العربية على يد عمه الشيخ محمد المكي الإبراهيمي ، وكان عالم الجزائر لوقته، انتهت إليه علوم النحو والصرف والفقه.

ولما بلغ الإبراهيمي العشرين من عمره ولَّى وجهه نحو المدينة المنورة سنة 1330هـ / 1912م ؛ ليلحق بأبيه الذي سبقه بالهجرة إليها منذ أربع سنوات فراراً من الاحتلال الفرنسي، ونزل في طريقه إلى القاهرة، ومكث بها ثلاثة أشهر، حضر فيها دروس بعض علماء الأزهر الكبار، من أمثال سليم البشرى ومحمد نجيب المطيعي ويوسف الدجوي، وزار دار الدعوة والإرشاد التي أسسها الشيخ رشيد رضا، والتقى بالشاعرين الكبيرين أحمد شوقي وحافظ إبراهيم .

وفي المدينة المنورة استكمل الإبراهيمي العلم في حلقات الحرم النبوي، واتصل بعالمين كبيرين كان لهما أعظم الأثر في توجيهه وإرشاده، أما الأول فهو الشيخ عبد العزيز الوزير التونسي، وأخذ عنه موطأ مالك، ولزم دروسه في الفقه المالكي، وأما الثاني فهو الشيخ حسين أحمد الفيض آبادي الهندي، وأخذ عنه شرح صحيح مسلم.

وفي أثناء إقامة الشيخ البشير بالمدينة التقى بالشيخ عبد الحميد بن باديس، الذي كان قد قدم لأداء فريضة الحج، وقد ربطت بينهما المودة ووحدة الهدف وبرباط وثيق، وأخذاً يتطلعان لوضع خطة تبعث الحياة في الأمة الإسلامية بالجزائر.

عاد البشير الإبراهيمي إلى الجزائر سنة 1338هـ / 1920م، والتقى بصديقه ابن باديس، فرأى جهوده التعليمية قد أثمرت شباباً ناهضاً، وأدرك أن ما قام به زميله هو حجر الأساس في إرساء نهضة الجزائر، فارتحل إلى مدينة سطيف ليصنع ما صنع رفيقه ابن باديس في قسنطينة، بدأ في إلقاء الدروس العلمية للطلبة، والدروس الدينية للجماعات القليلة، وتحرك بين القرى والمدن خطيباً ومحاضراً، فأيقظ العقول وبعث الحياة في النفوس التي أماتها الجهل والتخلف، ورأى الشيخ أن دروسه قد أثمرت، وأن الناس تتطلع إلى المزيد، فشجعه ذلك على إنشاء مدرسة يتدرب فيها الشباب

على الخطابة والكتابة في الصحف، وقيادة الجماهير في الوقت الذي كان يتظاهر فيه المصلح اليقظ بالاشتغال بالتجارة؛ هرباً من ملاحقة الشرطة له ولزواره، وكان المحتل الفرنسي قد انتبه إلى خطورة ما يقوم به الإبراهيمي ضد وجوده الغاصب، فعمل على تعويق حركته، وملاحقة أتباعه.

وقد أثار الاحتفال المئوي للاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1348هـ/ 1930 حفيظة العلماء الجزائريين، فقام المصلحان الكيران الإبراهيمي و ابن باديس بإنشاء جمعية العلماء المسلمين، وعقد المؤتمر التأسيسي لهذه الجمعية في 17 من ذي الحجة 1349هـ/ 5 من مايو 1931م تحت شعار: "الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا"، وانتخبت الجمعية ابن باديس رئيساً لها، والبشير الإبراهيمي وكيلاً.

ونشط الإبراهيمي في تلمسان، وبث فيها روحاً جديدة، فكان يلقي عشرة دروس في اليوم الواحد، يتدوّلها بدرس الحديث بعد صلاة الصبح، ويختتمها بدرس التفسير بين المغرب والعشاء، ثم ينصرف بعد الصلاة الأخيرة إلى بعض النوادي الجامعة؛ ليلقي محاضرات في التاريخ الإسلامي، وكانت له جولات في القرى أيام العطلات الأسبوعية، ينشط العزائم ويبعث الهمم في النفوس، وقد نتج من ذلك كله بناء أربعمئة مدرسة إسلامية، تضم مئات الآلاف من البنات والبنين، وبناء أكثر من مائتي مسجد للصلوات والمحاضرات.

وقد أقلق هذا النشاط العارم المستعمرين، وأدركوا عاقبة ذلك إن سكتوا عليه، فأسرعوا باعتقال الإبراهيمي ونفيه إلى صحراء وهران سنة 1359هـ/ 1940م، وبعد أسبوع من اعتقاله توفي ابن باديس، واختاره العلماء رئيساً لجمعيتهم، ولبث في منفاه ثلاث سنوات، ثم خُلي عنه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أعاد نشاط جمعية العلماء في بناء المساجد وتأسيس المدارس، وإصدار جريدة البصائر في سلسلتها الثانية بعد أن توقفت أثناء الحرب، وتولى رئاسة تحريرها، وكانت مقالاته الافتتاحية فيها نسيجاً فريداً من نوعه في النبض العربي الإسلامي.

ولما تزايدت أعداد خريجي المدارس الابتدائية رأى الإبراهيمي ضرورة الانتقال إلى المرحلة الثانوية، فدعا هو وزملاؤه العلماء الأمة الجزائرية إلى الاكتتاب في إنشاء معهد ثانوي، فاستجابت الأمة للدعوة، وأنشئ هذا المعهد الذي أطلق عليه معهد عبد الحميد بن باديس تكريماً لدوره في الحركة الوطنية الجزائرية، واستقبل المعهد طلابه في سنة 1367هـ/ 1948م، وكانوا ثمانمائة طالب، ثم تزايدت أعداد الطلاب بعد ذلك، ومن بين تلاميذ هذا المعهد كان دعاة الحركة التحريرية بالجزائر،

حين تقدمت الوفود المؤمنة إلى معركة الاستقلال بحمية مشتعلة، ومن خريجه تشكلت أولى البعثات العلمية الجزائرية إلى مصر والعراق وسوريا؛ حيث اعترفت بشهادة هذا المعهد جامعات الشرق العربي، وأصبح في وسع خريجه الالتحاق بكلية دار العلوم والجامع الأزهر بالقاهرة، وجامعة بغداد وجامعة دمشق.

وقد غادر الإبراهيمي الجزائر العاصمة سنة 1371هـ / 1952م متجهاً إلى المشرق العربي في رحلته الثانية ، وكانت جمعية العلماء قد كلفتة القيام بهذه الرحلة لتحقيق ثلاثة أهداف:

1- بذل المساعي لدى الحكومات العربية لقبول عدد من الطلاب الجزائريين الذين تخرجوا من معاهد جمعية العلماء في جامعاتها .

2- طلب معونة مادية لجمعية العلماء لمساعدتها في النهوض برسالتها التعليمية .

3- الدعاية لقضية الجزائر ودحض التضليل الفرنسي الذي حاول تشويه حركة نضال الشعب الجزائري.

واستقر الإبراهيمي في القاهرة، وشرع في الاتصال بمختلف الهيئات والمنظمات والشخصيات العربية الإسلامية في القاهرة وبغداد ودمشق والكويت، ونشط في التعريف بالجزائر من خلال المؤتمرات الصحفية، ودامت هذه الرحلة عشر سنوات حتى استقلال الجزائر سنة 1381هـ / 1962م، وعاد البشير الإبراهيمي إلى وطنه، وخطب أول صلاة جمعة من مسجد (كتشاوة) بقلب العاصمة الجزائرية، وكان هذا المسجد قد حوله الفرنسيون إلى كندرائية بعد احتلالهم الجزائر. وبعد حياة حافلة بجلال الأعمال لزم الشيخ البشير الإبراهيمي بيته، حيث كبر سنه وضعفت صحته، حتى انتقل إلى جوار ربه يوم الخميس الموافق 18 من المحرم 1385هـ / 19 من مايو 1965م، وخرجت الأمة تودعه بقلوب حزينة؛ تعبيراً عن تقديرها لرجل من رجالات الإصلاح فيها، وأحد بناء نهضتها الحديثة.

ومنهم الشيخ محمد نور الحسن زين العابدين : ولد عام 1890م بإحدى قرى شمال الخرطوم أدخله والده الكتّاب حيث تلمذ على يد الشيخ أحمد سليمان، وعند بلوغه الثانية عشرة من عمره كان قد حفظ القرآن الكريم كما درس بعض العلوم الدينية على يدي أحد كبار العلماء بأمر درمان، وبعد عامين جاء إلى مصر للالتحاق بالأزهر الشريف وقد ظل مثابراً مجتهداً منقطعاً للعلم بالأزهر فلم يخرج منه حتى في العطلات الصيفية، وقد حصل على الشهادة العالمية بتفوق وكان ترتيبه الأول، كما

حصل على جائزة الملك فؤاد آنذاك، ولم يقترن نور الحسن بزوجة بل تفرغ للعلم والعبادة، وأسند إليه تدريس شافية ابن الحاجب، وبعد فترة ليست بالقصيرة حصل على درجة الأستاذية. وقد مثل الشيخ محمد نور الحسن الأزهر في مؤتمرين علميين الأول بإندونيسيا، وقد منح درجة الدكتوراه الفخرية من جامعتها وكرم من قبل الرئيس سوكارنو في خمسينيات القرن العشرين الميلادي، والثاني بجامعة الزيتونة بالرباط.

ومن أهم الوظائف التي شغلها:

- 1- عين مدرساً في المعاهد الأزهرية في عدد من المحافظات بمصر.
- 2- تولى التدريس بكلية اللغة العربية بالقاهرة.
- 3- عين وكيلاً للأزهر في فترتين بين عامين (1953 - 1958 م).
- 4- عين وكيلاً لوزارة الإعلام المصرية عام 1956 م.
- 5- عين عضواً بجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- 6- عين عضواً في مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.
- 7- عين وكيلاً بوزارة الإرشاد القومي المصرية وقد مكّنه ذلك المنصب من تقديم العون اللازم لكثير من المساجد بوطنه بالسودان.

ولقد كان للشيخ محمد نور الحسن دور بارز في الحركة الوطنية في مصر عند قيام ثورة 1919 م، حيث كانت غرفته في رواق السنارية بالأزهر وقوداً ومنطلقاً لها، مما عرضه للسجن في هذا الشأن، كما لعب دوراً في الحركة الوطنية بالسودان، وكان رجال الفكر والسياسة يجتمعون بمنزله عند زيارتهم لمصر، وفي مقدمتهم إسماعيل الأزهرى الذي شغل منصب رئيس جمهورية السودان عقب الاستقلال عام 1953 .

وكان الشيخ محباً للعلم شغوفاً به لذلك فقد جمع وهو بمصر مكتبة قيمة تزخر بالمخطوطات النفيسة والمطبوعات النادرة الموجودة المصحوبة بتوقيع مؤلفيها والتي جمعها في نحو أربعين عاماً منها ما هو مطبوع في مصر وأوروبا والهند وغيرها من بلدان الشرق ، ولقد أوقف مكتبته في حياته لمعهد أم درمان الديني عام 1961 م، وتقدر عدد الكتب الموجودة بمكتبة الشيخ حوالي 1453 مجلداً وكتاب مطبوع كلها باللغة العربية أما المخطوطات فتقدر بحوالي تسع من المخطوطات النادرة.

كما أوقف نور الحسن مجموعة من الكتب على كل من مسجد الشيخ الخوجلي بالخرطوم بحري ومسجد الخوجلاب مسقط رأسه.

وبعد عمر ناهز الثمانين عاما في خدمة العلم والدين تعرض نور الحسن للمرض دخل على أثره مستشفى هليوبولس بمصر الجديدة، وبعد بضعة أيام صعدت روحه الطاهرة في ليلة النصف من شعبان 1392 هـ/ 1970 م، ودفن بمقابر البساتين بجوار شيخ الأزهر الأسبق الإمام الأكبر محمود شلتوت .

ومنهم الشيخ حسن بن سعد الدين خالد: ولد في مدينة بيروت بلبنان عام 1921، وتلقى دروسه الابتدائية في مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، وتابع دراسته المتوسطة والثانوية في معهد أزهر لبنان في بيروت، ثم سافر إلى مصر حيث التحق بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر بالقاهرة وتخرج فيها عام 1946.

وقد بدأ الشيخ حسن حياته العملية في الكلية الشرعية في بيروت أستاذاً لمادتي المنطق والتوحيد، ثم عين موظفاً في المحكمة الشرعية وواعظاً في المساجد، وفي سنة 1954 عين نائباً لقاضي بيروت، ثم قاضياً شرعياً لقضاء عكار في عام 1957، ونقل سنة 1960 إلى المحكمة الشرعية بجبل لبنان. وتولى بعد ذلك رئاسة مجلس القضاء الشرعي الأعلى في لبنان، وترأس اللقاء الإسلامي، وهو لقاء أسبوعي يجتمع فيه رؤساء الحكومات والوزراء والنواب المسلمين، وشغل منصب رئيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى في لبنان، وكان نائباً لرئيس المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة، ونائب رئيس الهيئة الإسلامية الخيرية العالمية في الكويت، وعضواً للمجمع الفقهي في رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة وعضواً للمجمع الفقهي في منظمة الدول الإسلامية في جدة، وعضواً في مجمع البحوث الإسلامية في مصر. وقد مثل الشيخ حسن لبنان في العديد من المؤتمرات العربية والإسلامية والعالمية.

وبإجماع العلماء وأهل الرأي تم اختياره لمنصب الإفتاء في الجمهورية اللبنانية في يوم الأربعاء في 21 ديسمبر 1966.

ومن مؤلفاته:

1- الإسلام والتكافل الاجتماعي والمادي في المجتمع.

2- الموارث في الشريعة الإسلامية.

- 3- أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية.
- 4- أحاديث رمضان.
- 5- مسار الدعوة الإسلامية في لبنان خلال القرن الرابع عشر الهجري.
- 6- الزواج بغير المسلمين.
- 7- رسالة التعريف بالإسلام.
- 8- موقف الإسلام من الوثنية واليهودية والنصرانية.
- 9- آراء ومواقف.
- 10- مجتمع المدينة قبل الهجرة وبعدها.
- 11- المسلمون في لبنان والحرب الأهلية.
- 12- التوراة والإنجيل والقرآن والعلم.
- 13- الشهيد في الإسلام.
- 14- الإسلام ورؤيته فيما بعد الحياة.
كما تحصل على أوسمة منها:
- 1- وسام الأرز الوطني - لبنان - 16 مايو 1989.
- 2- الوساح الأكبر للنهضة عام 1967 وكان من الدرجة الأولى، وهو أرفع وسام في المملكة الأردنية الهاشمية .
- 3- وفي العام ذاته نال الدكتوراه الفخرية من الأزهر عام 1967 .
- 4- الوسام الرفيع من رئيس جمهورية تشاد.
- 5- وسام من الاتحاد السوفيتي في مؤتمر وقف التسليح النووي في 14 أغسطس 1974
- 6- نال شهادة الدكتوراه الفخرية عام 1976م من جامعة جن جي بالصين.
- وبعد أن سطع نجم الشيخ حسن وأحبه كل أهل لبنان والعالم الإسلامي؛ دبر له خصومه مؤامرة تمثلت في تفجير سيارته أثناء مغادرته لمكتبه في دار الفتوى أدت إلى استشهاده.
- ومنهم الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي : ولد عام 1932 في مدينة دير عطية بريف دمشق ، وكان والده حافظاً للقرآن الكريم عاملاً بتعاليمه، محباً للسنّة النبوية، عمل بالزراعة والتجارة .

درس الابن وهبة الابتدائية في بلده، ثم المرحلة الثانوية في الكلية الشرعية في دمشق لمدة ست سنوات وكان ترتيبه الأول على جميع حملة الثانوية العامة الفرع الأدبي عام 1952.

وجاء وهبة إلى مصر وواصل تعليمه في كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر حتى حصل على الشهادة العالية (الليسانس) وكان ترتيبه فيها الأول عام 1956، كما حصل على إجازة تخصص التدريس من كلية اللغة العربية بالأزهر، وصارت شهادته العالمية مع إجازة التدريس، كما حصل على ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس بتقدير عام 1957، ثم نال دبلوم معهد الشريعة " الماجستير " عام 1959 من كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وتمكن بعدها من نيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية وموضوعها " آثار الحرب في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بين المذاهب الثمانية والقانون الدولي العام عام 1963 من الكلية ذاتها بمرتبة الشرف الأولى مع توصية بتبادل الرسالة مع الجامعات الأجنبية.

وفي العام ذاته عين مدرساً بجامعة دمشق عام 1963 ثم أستاذاً مساعداً سنة 1969 ثم أستاذاً عام 1975، وعمل بالتدريس والتأليف والتوجيه وإلقاء المحاضرات في الفقه وأصول الفقه، والفقه المقارن في كلية الشريعة، ومواد الشريعة في كلية الحقوق بجامعة دمشق والدراسات العليا فيها.

وكان الدكتور وهبة قد أعير إلى كلية الشريعة والقانون بجامعة محمد بن علي السنوسي بمدينة البيضاء في ليبيا لمدة سنتين وكلف بعدئذ بمحاضرات في الدراسات العليا، كما أعير إلى كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات لمدة خمس سنوات من 1984 إلى 1989، ثم عمل أستاذاً زائراً بجامعة الخرطوم، قسم الشريعة كما ألقى محاضرات في الفقه وأصول الفقه على طلاب الدراسات العليا بجامعة أم درمان الإسلامية، وبين عامي 1989 و1990 سافر إلى قطر والكويت لإلقاء الدروس في شهر رمضان.

وكان كتابه " الفقه الإسلامي وأدلته " يدرّس بصفة مرجع أساسي في كثير من الجامعات لطلبة الدراسات العليا في كل من باكستان والسودان وغيرهما، وكذلك كتابه أصول الفقه الإسلامي كان يدرّس في الجامعات الإسلامية بالمدينة المنورة وفي الرياض بالمملكة العربية السعودية. وقد أشرف الدكتور وهبة وناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة دمشق وكلية الإمام الأوزاعي في لبنان وجامعة الخرطوم، كما وضع خطة الدراسة في كلية الشريعة بدمشق في أواخر الستينيات وخطة الدراسة في قسم الشريعة في كلية الشريعة والقانون بالإمارات، وشارك في

وضع مناهج المعاهد الشرعية في سورية عام 1999، كما قام بتقويم مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت عام 1988، وأنشأ مجلة الشريعة والقانون في جامعة الإمارات، وله أحاديث في تفسير القرآن برنامج قصص من القرآن وبرنامج القرآن والحياة كان جميعها يث من الإذاعة التلفزيون السوري، وكذلك وفي المحطات الفضائية والصحافة في كل من دولة الإمارات العربية والكويت والسعودية.

وقد شغل الدكتور وهبة العديد من المناصب العلمية والثقافية منها:

- 1- رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه بجامعة دمشق - كلية الشريعة .
 - 2- عيّن وكيلاً لكلية الشريعة بجامعة دمشق، ثم عميداً لها بالوكالة لمدة أربع سنوات عام 1967 - 1970 م .
 - 3- رئيس هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسات العربية المصرفية الإسلامية. ورئيس لجنة الدراسات الشرعية للمؤسسات والمصرفات الإسلامية وعضو المجلس الشرعي للمصارف الإسلامي .
 - 4- رئيس اللجنة الثقافية العليا ورئيس لجنة المخطوطات بجامعة الإمارات.
 - 5- رئيس هيئة الرقابة الشرعية لشركة المضاربة والمقاصة الإسلامية في البحرين، ثم رئيس هذه الهيئة للبنك الإسلامي الدولي في المؤسسة العربية المصرفية في البحرين ولندن.
 - 6- عضو المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في الأردن (مؤسسة آل البيت).
 - 7- عضو مجلس الإفتاء الأعلى في سورية، وعضو لجنة البحوث والشؤون الإسلامية ، وهيئة تحرير مجلة نهج الإسلام بوزارة الأوقاف السورية .
- ومن أهم مؤلفاته:
- 1- آثار الحرب في الفقه الإسلامي، مقارنة بين المذاهب الثمانية والقانون الدولي.
 - 2- تخريج وتحقيق أحاديث تحفة الفقهاء للسمرقندي.
 - 3- تخريج وتحقيق أحاديث وآثار (جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي) مع التعليق عليها.
 - 4- الوسيط في أصول الفقه الإسلامي.
 - 5- أصول الفقه الإسلامي.

- 6- نظرية الضرورة الشرعية، دراسة مقارنة.
- 7- نظرية الضمان أو (حكم المسؤولية المدنية والجنائية) في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة النصوص الفقهية المختارة، بتقديم وتعليق وتحليل.
- 8- نظام الإسلام، ثلاثة أقسام: نظام العقيدة، نظام الحكم والعلاقات الدولية، مشكلات العالم الإسلامي المعاصر.
- 9- الفقه الإسلامي على المذهب المالكي.
- 10- العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والقانون المدني الأردني.
- 11- العلاقات الدولية في الإسلام.
- 12- الأصول العامة لوحدة الدين الحق (أصول مقارنة الأديان) مترجم إلى الإنجليزية.
- 13- جهود تقنين الفقه الإسلامي.

المبحث الثالث

الأزهر والأخلاق والفضائل

من مطالعة سير وتراجم مشايخ وعلماء الأزهر أحببنا أن نجعلهم خير مثال للتعبير عن هذا المبحث ، وذلك ليتخذهم الناس قدوة في هذا المضمار :

فنجد الشيخ الخراشي -رحمه الله- متواضعًا عفيفًا، واسع الخلق، كثير الأدب والحياء، كريم النفس، حلو الكلام، يُسَخَّر نفسه لخدمة الناس وقضاء حاجاتهم بنفسه، واسع الصدر، تعلم على يديه طلاب العلم من شتى بقاع الأرض يسألون ويستمعون إليه ويناقشونه دون ضيق منه أو تذر، رحب الأفق لا يمل ولا يسأم. قال عنه الشيخ علي الصعيدي العدوي المالكي في حاشيته التي جعلها على شرحه الصغير لمتن خليل: هو العلامة الإمام والقدوة الهمام، شيخ المالكية شرقًا وغربًا، قدوة السالكين عجمًا وعربًا، مربى المريدين، كهف السالكين، سيدي أبو عبد الله بن علي الخراشي. انتهت إليه الرياسة في مصر حتى إنه لم يبق بها في آخر عمره إلا طلبته، وطلبة طلبته، وكان متواضعًا عفيفًا، واسع الخلق، كثير الأدب والحياء، كريم النفس، جميل المعاشرة، حلو الكلام، كثير الشفاعات عند الأمراء وغيرهم، مهيب المنظر، دائم الطهارة، كثير الصمت، كثير الصيام والقيام، زاهدًا، ورعًا، متقشفًا في مأكله وملبسه ومفرشه وأمور حياته، وكان لا يصلي الفجر صيقًا ولا شتاء إلا بالجامع الأزهر، ويقضي بعض مصالحه من السوق بيده، وكذلك مصلحة بيته في منزله. ويقول عنه من عاشره: ما ضبطنا عليه ساعة هو فيها غافل عن مصالح دينه أو دنياه، وكان إذا دخل منزله يتعمم بشملة صوف بيضاء، وكان لا يَمَلُّ في درسه من سؤال سائل، لازم القراءة لا سيبا بعد شيخه البرهان اللقاني، وأبي الضياء علي الأجهوري. وكان يقسم متن خليل في فقه المالكية إلى نصفين، نصف يقرؤه بعد الظهر عند المنبر كتلاوة القرآن، ويقرأ نصفه الثاني في اليوم التالي، وكان له في منزله خلوة يتعبد فيها، وكانت الهدايا والندور تأتيه من أقصى بلاد المغرب، وغيرها من سائر البلاد، فلا يمس منها شيئًا، بل كان يعطيها لمعارفه والمقربين منه يتصرفون فيها .

وكان الشيخ الإمام عبد الله الشرقاوي -رحمه الله- متساحًا متساهلاً، وخاض في حياته أحداثًا جسامًا، كان يلقاها بالمرونة والحكمة، وقد أعانت نزعته الصوفية على الرفق والتؤدة والتسامح، على الرغم مما قاساه من خصومة وعداء.

وعُرِفَ الشيخ محمد بن علي بن منصور الشنواني الشافعي - رحمه الله - بالسماحة، وشدة الحياء، والتواضع، ومن تواضعه أنه كان لا يحب التزاحم على المظاهر الدنيوية، فلم ينافس غيره في التدريس بالأزهر وإنما قنع بالقاء دروسه بالجامع المعروف بالفكهاني بالعقادين، بالقرب من داره في (خوشقدم) فأقبل عليه الطلبة، وانتفعوا بآرائه وتوجيهاته، كما انتفعوا بأخلاقه وآدابه. ويحدثنا الجبرتي عن أخلاقه، فيقول: "كان مهذب النفس مع التواضع، والانكسار، والبشاشة لكل أحد من الناس ويشمر ثيابه ويخدم بنفسه ويكنس الجامع ويسرج القناديل".

و هذا الإمام الشيخ حسن العطار - رحمه الله - كان يتمتع بشخصية قوية، وعزيمة ماضية، وأخلاق حميدة، وأدب جم، وتمسك بالحرية، نرى هذا في نشأته حيث رفض الإقامة بالقاهرة حينما عصف بها الفرنسيون فهاجر إلى أسيوط، ثم بعد ذلك هاجر إلى الشام، ثم إلى إسطنبول، ثم إلى ألبانيا، ولم يعد إلا بعد رحيل الفرنسيين عن مصر، وكان الشيخ لبقاً في معاملاته مع الحكام. قال عنه أحمد تيمور باشا: كان الشيخ العطار عالماً جليلاً ذائع الصيت في مصر وسائر الأقطار العربية والشرقية، وأديباً فريداً، وشاعراً مجيداً، وكان مع ما اتصف به من حميد السجايا طيب الخلال، متواضعاً كريماً زاهداً وجيهاً، أينما توجه وحيث أقام. وقد ظهرت آثاره العلمية وشأنه الخلقية في تلاميذه الأعلام أتم ظهور.

وكان للشيخ إبراهيم الباجوري هو شيخ الأزهر الشريف درس دائم يحضره عباس الأول، وعندما كان يدخل عباس الأول على درس الشيخ لا يقوم له الشيخ، بل يشير إليه بالجلوس فيجلس الملك مع المستضعفين، فكان الشيوخ يعتزون بالله تعالى مهما غضب أهل السلطة.

وعرف الشيخ حسونة النواوى - رحمه الله - بالعفة وعلو الهمة ونقاء اليد لولا جفاء كان يبدو على منطقه في بعض الأحيان وشدة يراها الناس فيه، ولكن كان يعدها البعض شهامة لحفظ ناموس العلم وبخاصة مع الكبراء الذين استهان بعضهم بالعلماء. كذلك من مآثره موقفه في إنصاف فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراة - والذي أصبح مُفتيًا للديار المصرية بعد ذلك - حيث أزال عنه محنة كانت قد أُلّت به فحصل بعدها الشيخ قراة على العالمية وصار من كبار العلماء.

وكان الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي - رحمه الله - دمث الأخلاق، لين الجانب، ورعاً تقيّاً، وكان يمتاز بالقوة الجسمية والعقلية والخلقية، كما كان يمتاز بحسن الحديث، وقد أجمعت القلوب على حُبِّهِ وإِكْبَارِهِ.

وكان الشيخ الإمام محمد مصطفى المراغي - رحمه الله - لَيِّن الجانب، جم التواضع، مُعْتَزًّا بكرامته كل الاعتزاز.

وكان الإمام محمد الأحمدي الظواهري صلبًا فيما يعتقده حقًا، ويحرص على إقرار النظام وسيادة القانون، وقد لقي عداءً سافرًا من بعض الطوائف ومن رجال الأحزاب وبعض العلماء، فقابل هذا كله بالحزم والشدّة والصرامة؛ لأنه كان يرى ألا تَقْدُم للأزهر إلا في ظلّ الهدوء والسكينة واحترام القانون، وكان - رحمه الله - على شِدَّتِهِ مُتَوَاضِعًا جِدًّا زاهدًا في الدنيا، مفطورًا على الجِدِّ ومواصلة العمل والسير إلى أهدافه قُدَمًا، وكان منذ نشأته حريصًا على أن يأخذ نفسه بمعالي الأمور، وأن يُروِّض نفسه على احتمال المشقات، فقد بادر بتأليف كتاب (العلم والعلماء) عقب تخرجه، وقد سبب له هذا الكتاب ريبة وشكوكًا وعداءً.

وأما الشيخ الدكتور مصطفى عبدالرازق فقال عنه الأستاذ فريد وجدي في رثائه واصفًا أخلاقه: لم أرَ فيمن قابلت من القادة أكرم خُلُقًا في غير استكانة، ولا أهدأ نفسًا في غير وهن، ولا أكثر بشاشة في غير رخوة من الشيخ مصطفى عبد الرزاق، وكل ذلك إلى حزم لا يعتوره لوث، واحتياط لا يشوبه تنطع، وأناة لا يفسدها فتور، وإدمان على العمل ينسى معه نفسه، وهي صفات كبار القادة وعِلْيَةِ المصلحين.

وتميز الشيخ عبدالمجيد سليم - رحمه الله - بسعة الأفق، وجلال الخلق، وعظمة النفس، وقوة النزوع إلى المثل العليا.

ورفض الإمام عبدالحليم محمود قانون جيهان السادات، وقال: «لئن حاولوا عرضه سَاهَتَف من فوق منبر الأزهر: يسقط أنور السادات ، فذهبوا إلى الشيخ الشعراوي، فقال: لئن قال شيخ الإسلام هذا، سأقول أنا من تحت المنبر: يحيا عبدالحليم محمود.

وكان الشيخ حسنين مخلوف محل تقدير واحترام من الجميع لسعة علمه وشدته في الحق، وكانت الأوساط العلمية والرسمية تنظر إليه بعين التقدير لجلال أعماله في الدعوة والقضاء والإفتاء.

obeikand.com

المبحث الرابع

الأزهر وترسيخ القيم العليا والحضارية

لعب الأزهر دوراً مهماً في تحقيق هذه القيمة من خلال مواجهة الاعتداءات الآثمة على مصر والشعب المصرى ، ومواجهة الظلم والجور ، ومن ذلك وقوف الإمام عبدالله الشرقاوى شيخ الأزهر أمام مراد بك وإبراهيم بك ، حينما فرضا على الشعب المصري ضرائباً ومكوساً باهظة في ذلك الوقت ، ومنعوا الأوقاف الخاصة بالحرمين؛ فوقف الشيخ "رحمة الله عليه" مع الشعب أمام هذا الظلم ؛ مما اضطر مراد بك وإبراهيم بك إلى التراجع والخضوع لرغبة الشعب بعد أن كتبوا وثيقة وقع عليها الشيخ ووقع عليها الوالى العثماني بالآ يفرضاً ضرائب إلا بإرادة الشعب وفي الضرورة القصوى.

وفي سنة 1209هـ/ 1795م، يروي الجبرتي في يومياته بأن أمراء المالك إعتدوا على بعض فلاحي مدينة بلبس فحضر وفد منهم إلى الشيخ عبد الله الشرقاوي وكان شيخاً للأزهر وقتها. وقدموا شكواهم له ليرفع عنهم الظلم. فغضب وتوجه إلى الأزهر وأجمع المشايخ. وأغلقوا أبواب الجامع. وأمروا الناس بترك الأسواق والمتاجر ، واحتشدت الجموع الغاضبة من الشعب. فأرسل إبراهيم بك شيخ البلد لهم أيوب بك الدفتردار، فسأله عن أمرهم. فقالوا: نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات (الضرائب)، وخشي زعيم الأمراء مغبة الثورة فأرسل إلى علماء الأزهر يبرئ نفسه من تبعة الظلم، ويلقبها على كاهل شريكه مراد بك. وأرسل في الوقت نفسه إلى مراد يحذره عاقبة الثورة. فاستسلم مراد بك ورد ما اغتصبه من أموال، وأرضى نفوس المظلومين. لكن العلماء طالبوا بوضع نظام يمنع الظلم ويرد العدوان. واجتمع الأمراء مع العلماء ، وكان من بينهم الشيخ السادات والسيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوي والشيخ البكري والشيخ الأمير. وأعلن الظالمون أنهم تابوا والتزموا بما اشترطه عليهم العلماء. وأعلنوا أنهم سيبتلون المظالم والضرائب والكف عن سلب أموال الناس والالتزام بإرسال صرة مال أوقاف الحرمين الشريفين والعوائد المقررة إليهم وكانوا ينهبونها. وكان قاضي القضاة حاضراً. فكتب على الأمراء وثيقة أمضاها الوالى العثماني وإبراهيم بك ومراد بك شيخا البلد.

تضمنت الوثيقة شروط العلماء وإعلان توبة الامراء عن الظلم والتزامهم العدل ، وسطرت في سجلات الديوان العالي ضمن محفوظات المحكمة الشرعية سابقا والخاصة بالمحاكم المصرية في

العصر العثماني- سجل رقم 2 مادة رقم 473- صحيفة 300 ، وتم مراعاة العلماء بألقابهم وتقديموا على أسماء الأمراء في الوثيقة وهذا لم يكن يحدث من قبل.

ومن أبرز ما جاء فيها منع الفردة الجديدة ودعم ميزانية الجامع الأزهر ودعم ميزانية الحج وإجراء الجرايات على الفقراء والمساكين وإزالة بعض طوائف العسكر لإيذائهم المسلمين ورفع الضرائب عن المواد الغذائية (الدعم) وعدم تصدير السلع الضرورية من مصر إلى الخارج لحاجة الشعب إليها⁽¹⁾.

والمتدبر في هذه الوثيقة يجد التالي:-

أولاً: إجبار الأمراء على التفاوض مع العلماء.

ثانياً: نزول الأمراء على رغبة العلماء والغاء الضرائب الجائرة.

ثالثاً: عزل الجائرين من المناطق التي تضررت لوجودهم بها.

رابعاً: تطرق العلماء إلى تقرير ميزانية الدعم

خامساً: تحقيق الاكتفاء الذاتي لمصر بمنع تصدير السلع التي يحتاجها الأهالي وهذا الأصل نجده في ثورة يناير عندما طالب الثوار بمنع تصدير الغاز المصري للكيان الصهيوني.

ورغم كل ذلك ورغم ما تحدث عنه المنظرون والكتاب والمؤرخون بأن هذه الوثيقة هي الوثيقة السياسية الكبرى أو أول وثيقة لحقوق الإنسان في العصر الحديث فإن الأمور عادت إلى ما كانت عليه قبل الثورة وزيادة على حد قول الجبرتي شاهد العصر.

ولما عاثت فرقة الدلاة فساداً في الأرض في عهد خورشيد اشتعلت الثورة ضد هذا الوالي وفرقته عام 1805 م ، وبدأت الثورة بتعطيل الدراسة في الأزهر ، وصدرت الأوامر من العلماء إلى طلبة الأزهر بالخروج لتوعية الناس بضرورة غلق الحوانيت والمشاركة في الثورة ، ورفع الثوار مطالبهم ، ولما رفضها خورشيد كانت المطالبة من علماء الأزهر بخلعه ، وكان ما أرادوا ، وتم تولية محمد على⁽²⁾.

1 - مصطفى محمد رمضان ، تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصري ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، 1405 هـ/ 1985 م ، ص 22.

2 - الجبرتي ، عجائب الآثار ، 3/ 350، 349.

ومع تزايد الوعى الوطنى وتكوين الجمعيات السرية والعلنية أتيح للمصريين فرصة مناقشة أحوالهم - أواخر عهد الخديو اسماعيل - وكانت البداية عام 1876 حين تكونت جمعية سرية باسم "مصر الفتاة" أشرف عليها الشيخ الأزهرى جمال الدين الأفغانى ورأسها على الروبى، وانضم إليها من العسكريين أحمد عرابى وعلى فهمى، واستهدفت ضرب السيطرة التركية وتحسين وضع المصريين فى الجيش وإشاعة جو من الحريات العامة، ومثلت نواة لأول حزب سياسى فى مصر.

كما أن الأزهر بشيوخه وقفوا مع الزعيم أحمد عرابى فى الثورة العرابية ضد ظلم وخيانة الخديو توفيق، وضد التدخلات الإنجليزية فى الشأن المصرى، فوجدنا شيخ السادة المالكية الشيخ محمد عليش، والشيخ أحمد المنصورى، والشيخ محمد الإنابى والشيخ حسن العدوى، والشيخ أحمد البصرى يساندون الثورة العرابية، ومن خلفهم طوائف عديدة من شيوخ الأزهر تحمسوا للثورة وبلغ بهم الأمر أن يثوروا ضد شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية وقتها الشيخ محمد العباسى المهدي وطالبوا بعزله لأنه كان ضد الثورة وتحقق لهم ما أرادوا، وتم تولية المشيخة للشيخ الإنابى داعم الثورة ومؤيدها، وتعيين مجموعة من المشايخ كهيئة للتشاور مع الشيخ الجديد كان من جملتهم الشيخ محمد عليش شيخ السادة المالكية⁽¹⁾.

وقد حرص مشايخ الأزهر الداعمون للثورة العرابية على الدعاء بالنصر لعرابى قائد الثورة وابن الأزهر الشريف ويقرأون البخارى فى الأزهر وفى المسجد الحسينى، وكذا كان جماعة من الشيوخ يسافرون إلى الإسكندرية لقراءة البخارى والدعاء بالنصر لعرابى، وكانوا يعقدون الاجتماعات بالأزهر ويلقون الخطب الحماسية فى الناس منادين بقتال الإنجليز⁽²⁾، وعندما أصدر الخديوى توفيق أوامره بعزل عرابى من وزارة الحرية اجتمع النواب وعلماء الأزهر واتفقوا على إرجاع عرابى لمنصبه ورفض مطالب الإنجليز والفرنسيين فى المذكرة المشتركة وإلا عزلوا الخديوى من منصبه⁽³⁾، بل إن بعض الشيخ حسن العدوى وأثناء الاستعداد للحرب مع الإنجليز تهم الخديوى

1 - عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميى، الثورة العرابية بحوث ودراسات وثائقية، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، 1982 م، ص 96-99.

2 - نفسه، ص 101.

3 - أحمد عرابى، كشف الستار عن سر الاسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 1542، ص 268.

توفيق بالخروج من الدين ، وعقدوا اجتماعا وقعوا فيه على عريضة عزل توفيق ، وتحمس بعضهم وهو الشيخ محمد عlish وطالب بإعلان الحرب المقدسة ضد الأعداء⁽¹⁾ .

وكان الشيخ محمد عبده هو من يحلف الثوار يمين القسم رغم أنه كان من المعارضين للثورة العربية في البداية لاعتقاده أنها ستمهد الطريق لاستيلاء الأجانب على مصر ، وكان لذلك كثير النقد لزعماء الثورة ، ولكن مع ظهور نوايا الإنجليز الطامعة في مصر لم يجد بدا من مناصرة الثورة وناضل في صفوفها وألقى في ناراها خطبا فاطمأن إليه العراقيون وجعلوه كاتبهم الأول في تحرير المحاضر وتلاوتها في المحافل والجامع ، ولما تبين لهم الخطر ورأوا ضرورة التكاتف طلبوا من الشيخ محمد عبده تلقيهم يمينا بالدفاع عن الوطن والنظام العسكرى حتى النهاية ، ومن يخرج عن ذلك يكون مستحقا لقطع رقبته وشق صدره . فأجابهم إلى طلبهم ولقنهم اليمين⁽²⁾ .

وكان من جملة من ساند الثورة العربية وأصبح خطيبا لها وعرف بخطيب الثورة السيد عبدالله النديم ، الذى نال حظا من التعليم الأزهرى بالمعاهد الدينية ، فقد ابتدأ دراسته بجامع الشيخ إبراهيم باشا بالإسكندرية ، ثم انتقل إلى مصر وكان يختلف إلى الأزهر في أوقات فراغه⁽³⁾ .

ومن على منبر الأزهر الشريف أعلن الرئيس جمال عبد الناصر الدفاع عن مصر ضد العدوان الثلاثى وهب الشعب معه.

• موقف الأزهر من ثورة 25 يناير وتداعياتها :

كانت تصريحات الأزهر الرسمية منذ بداية الدعوة إلى التظاهرات الحاشدة في أنحاء مصر بدايات 2011 ، واتخاذ 25 يناير (يوم "عيد الشرطة") موعداً لإحدى دُرَاهَا، تنص على "حرية إبداء الرأي"، ووجوب "سلمية" التظاهرات. مع التأكيد الدائم ، على الثقة في "القيادة الرشيدة الحكيمة للرئيس مبارك والقيادات الأمنية".

ومع تصاعد أحداث التظاهرات ، وارتفاع سقف المطالب إلى حد إقالة الرئيس، بل ومحاکمته بدأت مؤسسة الأزهر في دعوة ممثلين عن الشباب الثائرين لعدة لقاءات في محاولة لتقريب وجهات

1 - عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعی ، الثورة العربية ، ص 103، 102.

2 - سليم النقاش ، مصر للمصريين ، 7 / 164 ؛ وانظر : عبد المنعم الجميعی ، الثورة العربية ، ص 106 - 108.

3 - عبد المتعال الصعيدي ، تاريخ الإصلاح في الأزهر ، ص 165.

النظر، وحماية البلاد من الانزلاق في الفوضى الكاملة ، وحث الشيخ الدكتور أحمد الطيب في بيان له (3 فبراير 2011) الشباب على "التعقل" لافتاً نظرهم إلى أن هذه "الأحداث يراد بها تفتيت مصر وتصفية حسابات وتنفيذ أجندات خارجية"، وتساءل: "أين أصوات العقلاء؟!"، ودعا شباب الميدان "الذين يحطون بثقته حتى هذه اللحظة" إلى العودة إلى بيوتهم وتهذبة الأوضاع ، وإلى انتخاب مجموعة منهم للاجتماع معه للتباحث في حل للأزمة و"لنقف على كلمة سواء ، وقال: "أناشد المحتجين كوالدهم، فلا يوجد من في قلبه مثقال ذرة من دين يريد أن يغمس يده في ما يحدث ، وصاحبت هذا الدعوات المستمرة إلى وجوب الحفاظ على الأرواح والممتلكات، لا سيما بعد انسحاب الشرطة الكامل من جميع شوارع مصر، ونزول الجيش المصري منذ مساء "جمعة الغضب" 28 يناير، وبدايات تشكيل "اللجان الشعبية" في جميع نواحي مصر.

وفي 3 فبراير 2011م أعلن المتحدث الرسمي باسم مشيخة الأزهر السفير محمد رفاعه الطهطاوي ترك منصبه وانضمامه بشكل كامل إلى المعتصمين في ميدان التحرير، وأنه "يساندهم بكل ما أوتي من قوة، ولن يترك الميدان إلا برحيل الرئيس مبارك عن الحكم".

كان تأكيد السفير الطهطاوي على أنه لا يمثل الأزهر منذ لحظة إعلانه استقالته أمراً ملفتاً للنظر ، وكان سكوت المؤسسة الأزهرية عنه وعدم الاعتراض عليه أمراً يؤكد الحرية والارتباط بالقيم من قبل هذه المؤسسة ، ومن ثم وجدنا شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب بعد أيام من تنحي الرئيس الأسبق مبارك يؤكد على أن الأزهر لم يتملق أو يهادن النظام السابق خلال المظاهرات، مشيراً إلى موقف السفير الطهطاوي، الذي كان قد شارك في المظاهرات، وهو المتحدث الرسمي باسم الأزهر . ومع ارتفاع مطالب الميدان، واشتداد حدة النقد لمبارك لحته على التنحي حذر الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب يوم 7 فبراير 2011 بوجه خاص من "إثارة المشاعر، واللعب على عواطف الجماهير، عبر فتاوى دينية صدرت بالأمس القريب من مرجعيات فقهية ورموز دينية دعت فيها إلى فتنة حرّمها الله ورسوله وأجمع المسلمون كافة على تأييم كل من يدعو إليها.

وفي يوم التنحي 11 فبراير، وقبل إعلانه بساعات، صرح الإمام الأكبر للتلفزيون الحكومي بأن المظاهرات غدت حراماً، حيث تحققت مطالب الميدان، وانتهى "النظام" بقرار الرئيس تعيين نائبه اللواء عمر سليمان بالصلاحيات المطلوبة . في هذه التصريحات الأخيرة، قبيل التنحي، طالب شيخ الأزهر المتظاهرين في ميدان التحرير وكافة المحافظات المصرية بالعودة إلى بيوتهم وفض اعتصامهم فوراً، وكان هدفه هو حقن الدماء والبعد عن الفوضى بلا شك.

• الأزهر ووثيقة مستقبل مصر: 19 يونيو 2011 :

نصح الإمام الأكبر بخطابه الرصين المتزن في التقاط "اللحظة المصرية والعربية الفارقة"، ووفقاً إلى حُسن استغلالها في أن يجعل من نفسه - بحكم منصبه الرفيع - ومن المؤسسة الأزهرية مرجعاً للحركة الوطنية المصرية، بكل تمثلائها ورموزها من جميع الأجيال والاتجاهات -دون استثناء تقريباً، وهذا وإن لم يكن غريباً فيما يتصل بالمؤسسة الأزهرية العريقة في مواقفها الوطنية، التي قد تحبو أحياناً دون أن تدوي تماماً، ومما جاء في خطاب شيخ الأزهر :

"إن اللحظة الحاسمة التي تعيشها مصر لتجعل من أمنها واستقرارها، والحفاظ على مكاسب ثورتها، سقفاً تقفُ عنده كلُّ منازع الفرقة والشتات، وتتوحد تحت كلِّ اختلافات التنوع والتكامل الذي ننشده لوطننا ول مصر في هذا المنعطف التاريخي الحاد. (...) والأزهر الشريف، الذي أعلن أكثر من مرة أنه يقف على مسافة واحدة من جميع الفرقاء، وأنه يتابع بكلِّ دقة واهتمام أطروحات الجميع حول مستقبل مصر - يعلن في صراحة ووضوح أنه لا يخوض غمار العمل السياسي ولا الحزبي، ولا السياسة بمفهومها المعتاد.. فإن هذا ليس من شأنه ولا ضمن اهتماماته. لكنه يحمل على كاهله دوراً وطنياً تجذّر في التاريخ، وحملته إياه الأمة، للحفاظ على حضارتها الممتدة، وثقافتها الراسخة، وهويتها التي تأبى الاختراق والذوبان. ومن منطلق هذا الدور الوطني للأزهر، وهذه المسؤولية التي يشعر الأزهر بثقلها ويدرك أمانتها أمام الله والتاريخ - ندعو أبناء الوطن إلى النظر في التوافق حول "وثيقة الأزهر"، كحلٍّ يخرج به الناس من ضيق الاختلاف وخطره، إلى سعة الآفاق الرحبة والتعاون الجاد؛ من أجل بلدنا جميعاً، وتقديرًا للدماء شهدائنا، وتضحيات جماهيرنا".

ومهما يكن من شيء.. فقد استجابت رموز المجتمع وممثلو التيارات الشبابية الذين دعاهم غير مرة الإمام الأكبر إلى مقر مشيخة الأزهر، وتمخضت تلك الاجتماعات (التي تجاوزت اجتماعاً) عن عدد كبير من البيانات والتصريحات التي كانت تؤكد الاتجاه الوطني العام في تأييد الثورة، ووجوب استكمال أهدافها، ورصد الفتن المحيطة بالوطن.. وهكذا.

كانت الخلافات بين طوائف المصريين حول الموقف من دستور 1971م قد بلغت مداها فُعرف دعاة تعديل مواد دستور 1971 بـ "أهل نعم"، وعُرف دعاة الدستور الجديد بـ "أهل لا"، وثارَت معركة ضارية بين "النعميين" و"اللائين"، استخدمت فيها منابر المساجد وباحات الكنائس، وساحات القنوات الفضائية والموقع الشبكية وأوراق المطبوعات، وتُبدل الاتهام والطعن بكل شكلٍ

ولون.

وبتأثير من أجواء هذا الاحتقان الشديد بدأت دعوات المؤسسة الأزهرية لبعض "عقلاء الوطن" ليجتمعوا في هدوء ويتفاهموا بعيداً عن ساحات المعارك!

وفي 19 يونيو 2011 صدرت "وثيقة مستقبل مصر"، وحرصت المؤسسة الأزهرية على تأكيد أنها ليست "وثيقة الأزهر" وحسب، بل وثيقة "كوكبة من المثقفين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والدينية [اجتمعت] مع عدد من كبار العلماء والمفكرين في الأزهر الشريف، وتدارسوا خلال اجتماعات عدة مقتضيات اللحظة التاريخية الفارقة التي تمر بها مصر، وأهميتها في توجيه مستقبل مصر نحو غاياته النبيلة وحقوق شعبها في الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية؛ وقد توافق المجتمعون على ضرورة تأسيس مسيرة الوطن على مبادئ كلية وقواعد شاملة تناقشها قوى المجتمع المصري وتستبصر في سيرها بالخطى الرشيدة، لتصل في النهاية إلى الأطر الفكرية الحاكمة لقواعد المجتمع ونهجه السليم. واعترافاً من الجميع بدور الأزهر القيادي في بلورة الفكر الإسلامي الوسطي السديد.. فإن المجتمعين يؤكدون أهميته واعتباره المنارة الهادية التي يُستضاء بها، ويحكم إليها في تحديد علاقة الدولة بالدين وبيان أسس السياسة الشرعية الصحيحة التي ينبغي انتهاجها؛ ارتكازاً على خبرته المتركمة، وتاريخه العلمي والثقافي".

ورغم حالة التوافق على الوثيقة الأزهرية فإن بعض المحسوبين على التيار الإسلامى قالوا: "إن هذه الوثيقة ترفع صفة الإسلام صراحة عن الدولة وتدمر هويتها العربية، خاصة بعد أن نصت هذه الوثيقة على إطلاق الحريات من أجل الإبداع دون قيود. وأنها تحتوي على شبهات كثيرة من حيث اختيار الزمان والمكان والأعضاء الذين شاركوا في صياغتها، [والأزهر] لا يليق به أن يصدر مثل هذه الترهات".

بل وصل الأمر إلى حد تظاهر عدد من علماء الأزهر الشريف أمام مبنى مشيخة الأزهر احتجاجاً على هذه الوثيقة، ووصفوها بأنها "وثيقة علمانية" لأنها تخلو - بحسبهم - من أية إشارة إلى دور الشريعة الإسلامية في إصلاح المجتمع. واستعاد هؤلاء المحتجون اتهام شيخ الأزهر بأنه من فلول الحزب الوطني المنحل، وأنه لا يزال ينفذ سياساته، رافعين لافتة كبيرة تحمل صورة لشيخ الأزهر مع أحمد عز أمين عام التنظيم الأسبق بالحزب الوطني المنحل!

جرت هذه الوقفة الاحتجاجية أثناء اجتماع شيخ الأزهر بـ "القوى الوطنية" في مقر المشيخة لبحث محاولات الدفع لاعتبار "وثيقة مستقبل مصر" وثيقة فوق دستورية"، تُلزم واضعي الدستور المرتقب!

ولا ريب في أن ثمة كثيرين من "الإسلاميين" قد رحبوا بالوثيقة، واعتبروها "عودةً لصوت ورؤية الأزهر، والتي تشكل ضرورة لأي بناء سليم تنشده مصر المستقبل". أما "الليبراليون" و"العلمانيون"؛ فقد كان طبيعياً أن يتلقوا الوثيقة بقبول حسن ، وأما المؤسسة الأزهرية؛ فقد احتفت بالوثيقة إلى حد تدريسها في بعض المناهج الدراسية لطلبة المعاهد الأزهرية

• وثيقة الأزهر بشأن الحريات الأساسية 8 يناير 2012 م :

كانت ذكرى الثورة الأولى تقترب، وكانت البلاد قد دخلت قبل أشهر في حالة استقطابٍ كبير بين "الدولة المدنية"، والناقدين التقليديين لـ "الإسلام السياسي" من جهةٍ، وبين "الإسلاميين" بتنوع مقولاتهم وتبايناتهم الداخلية من جهةٍ أخرى ، ومن أبرز مجالات هذا الاستقطاب والسجال: مجال الحريات.

من هنا.. أرادت وثيقة الأزهر و"المثقفين" تحديد الموقف الإسلامي الوطني الداعم للحريات الأساسية وهى:

- 1- حرية العقيدة.
 - 2- حرية الرأي والتعبير.
 - 3- حرية البحث العلمي.
 - 4- حرية الإبداع الأدبي والفني.
- وعلى غرار الاختلاف في تلقي وثيقة "مستقبل مصر" .. تكرر الأمر هنا.. فمن جهةٍ لقيت الوثيقة قبولاً واسعاً في الأوساط "الليبرالية" التي وجد فيها "ثورة" داخل المؤسسة الدينية الكبرى في العالم السُني. كما رحب بها عدد من أنصار "الدولة المدنية" داخل مصر وخارجها، حيث اعتبر بعضهم أنها انتصارٌ لـ "القراءة الحداثية" للإسلام؛ فهي وثيقة فائقة الأهمية لما لها من تأثير على مسار المجتمعات العربية في حراكها الثوري .
- وكان طبيعياً أن يكون على التضاد موقفُ بعض "الإسلاميين"، وإن خفت حدة النقد شيئاً ما عما لقيته "وثيقة مستقبل مصر" ، واللاف في سياقات صدور الوثيقتين، خفوتُ

صوت المؤسسة الأزهرية في بيانات إيضاحية أو تعقيبات تكفكف من انتقاصٍ هنا، أو من غُلواءٍ هناك!

أعلنت وثيقة "منظومة الحريات الأساسية" رسمياً في 10 يناير، في مؤتمر صحفي موسَّع للإمام الأكبر شخصياً، وفي اليوم التالي مباشرةً 11 يناير دعا الإمام قياداتٍ وطنيةً، دينيةً وسياسيةً، إلى اجتماع بمشيخة الأزهر، تمخض عن "بيان وطنى للأمة"، يدعو إلى استكمال أهداف الثورة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وسرعة المحاكمات، واستكمال علاج المصابين، ومنع المحاكمات العسكرية. وكلها مطالب ترددت في مظاهرات ومليونيات ميدان التحرير.

وقد استقبل هذا الاجتماع وبيانه بوصفهما خطوة إلى الأمام في سبيل لم الشمل وتحقيق الاجماع الوطنى كان من أبرز الحضور: بطريك الأقباط السابق البابا شنودة ، ورئيس مجلس الوزراء الأسبق الدكتور كمال الجنزوري، ومرشد الإخوان المسلمين السابق الدكتور محمد بديع، وعدد من مرشحي الرئاسة ورؤساء الأحزاب، وممثلين عن القوى الشبابية الثورية .

• الأزهر وموقفه من الثورات العربية :

أما بشأن موقف الأزهر من الثورات العربية بليبيا وسوريا والبحرين واليمن فقد تتابعت التصريحات والبيانات من الإمام الأكبر ومن عدد من أبرز رجال الأزهر (لا سيما رئيس المكتب الفني لشيخ الأزهر الدكتور حسن الشافعي) ، تأييداً لحق الشعب الليبي، ثم الشعب اليمني، ثم الشعب السوري في طلب حريته وكرامته، وتغيير سلطاته الظالمة الباغية.. وذلك بعد تأييد الشعب التونسي، ثم الشعب المصري في المطالب ذاتها .

كانت الثورة الليبية أولى الثورات التي تلت انتصار الثورة المصرية.. فلم تمضِ ستة أيام على تنحي مبارك حتى اشتعلت "ثورة 17 فبراير بليبيا ، وكان رد حاكم ليبيا معمر القذافي بالغ القسوة والعنف منذ اللحظات الأولى، ونتيجةً لهذه القسوة المفرطة أصدر شيخ الأزهر يوم 26 فبراير 2011 بياناً شديد اللهجة، غير مسبوقٍ، مؤكداً أن حكم القذافي "أصبح الآن في حكم الغاصب المعتدي المتسلط على الناس ظلماً وعدواناً"، داعياً جميع المسؤولين الليبيين وضباط الجيش الليبي وجنوده إلى "أن يرفضوا طاعة النظام في إراقة دماء الشعب الليبي واستحلال حرمانه، وإلا أصبحوا شركاء له في الجرم".

وكان الشيخ قد ناشد قبل هذا البيان بأيام يوم 21/2/2011 "قادة الأمة - حكاماً وعلماء وعقلاء - إيقاف هذه المذابح البشرية فوراً، وحقق دماء الشعب الأعزل، والاستجابة لمطالبه المشروعة وحقه في الحرية والعدالة والعيش الكريم". وأضاف، موجهاً كلامه للحكام العرب والمسلمين: "لا تقتلوه من أجل المطالبة بحقوقهم، فمن قتل دون حقه فهو شهيد، كما يقول النبي صلى الله عليه وسلم".

ثم اندلعت الثورة السورية 15 مارس 2011 م ، وجاء رد الفعل الأزهرى الرسمي في 8 أغسطس 2011م حيث قال: "الأزهر الذى صبر طويلاً وتجنب الحديث عن الحالة السورية، نظراً لحساسيتها في الحراك العربى الراهن، يشعر بأن من حق الشعب السورى عليه أن يعلن الأزهر وبكل وضوح أن الأمر قد جاوز الحد وأنه لا مفر من وضع حد لهذه المأساة العربية الإسلامية"، وناشد "المسؤولين في سوريا الشقيقة أن يرفعوا هذا الشعب الأبي"، "وأن يتداركوا الدماء المسفوكة والأسر المنتشنة والمصائر المهددة، ومواجهة الشعب الأعزل بالرصاص الحى دون جدوى وعلى مدى شهور عدة أهدرت فيها أرواح وانتهكت فيها حرمان وأعراض".

لقد تصاعدت قوة وحدة تصريحات المؤسسة الأزهرية وبياناتها حول أزمة الشعب السوري "وما يتعرض له من قمع واسع ومن استعمال لأقصى درجات العنف واعتقال وترويع ، يمثل مأساة إنسانية لا يمكن قبولها، ولا يجوز شرعاً السكوت عنها".

ومع اندلاع الاحتجاجات الشيعية في مملكة البحرين (14 فبراير 2011)، لم تلق صدًى مناسباً من قِبَل المؤسسة الأزهرية لأنها في عمومها كانت انتفاضات شيعية هدفها إثارة الفوضى في منطقة الخليج وتأجيج الصراع بين السنة والشيعية في المنطقة والعمل على رفع طموحات التيار الشيعي وحصوله على العديد من المكاسب .

إزاء أهداف هذه الاحتجاجات البحرينية اكتفى شيخ الأزهر بإصدار بيان في (8 أكتوبر 2011) وجه فيه كلمة إلى دول الخليج قائلاً: "في ضوء أحداث الخليج المقلقة التى تنذر بشرّ حَذَرَ منه النبى صلى الله عليه وسلم، وهو إثارة النّعرات الطائفية، ورفع رايات العصبية، مذهبية كانت أو عنصرية، والتى لا يقتصر خطرُها على تهديد مجتمعاتنا العربية وتمزيق نسيجها الاجتماعى، وحياتها الآمنة وشائجها الوثيقة منذ مئات السنين، بل يُهدد كذلك بتدخل قوى مترصدة خارجية وإقليمية [في إشارة إلى إيران]، تتخذُ الصراع المذهبى والخلل الاجتماعى، سبيلاً للتدخل والهيمنة، والاستبداد

بمصر المنطقة [إشارة للوضع بالسعودية والبحرين]. فى ضوء هذا كله نحذر الجميع من تطورات ليست فى صالح أحد، ويومها يندم الكل على ما فعلوه بأنفسهم. كما نوصي باسم الأزهر الشريف، الذى يؤمله أشد الألم ما يحدث الآن.. نوصى بحل الخلافات والمشاكل عن طريق الحوار والمصارحة الرشيدة، ومن حكمة القيادة أن تتخذ من الحلول ما يحول دون الأخطار التى تهدد أوطاننا العربية، فاحرصوا أيها الإخوة على وحدتكم الاجتماعية حماية للحاضر والمستقبل. اللهم إنا نسألك رحمة تهدى بها قلوبنا، وتجمع بها شملنا، وترد بها الفتن، يا رب العالمين".

• وثيقة الأزهر بشأن ثورات الربيع العربى أكتوبر 2011 م :

وبعد ثورة 25 يناير 2011م بنحو تسعة أشهر.. تمخضت اجتماعاتٌ دعت إليها المؤسسة الأزهرية عدداً من علماء الأزهر والمثقفين المصريين عن إعلان وثيقة الأزهر بخصوص الربيع العربى، "وثيقة إرادة الشعوب العربية"، فى 31 أكتوبر 2011م. جاءت الوثيقة - التاريخية بحق - فى أكثر من ألف كلمة، وستة مبادئ كبرى، تتلخص فى اعتبار المعارضة الشعبية والاحتجاج السلمى، حقاً أصيلاً للشعوب، واستنكار إمعان الأنظمة فى تجاهل المطالب المشروعة بالحرية والعدالة والإنصاف، ونفي صفة "البغي" عن المعارضين الوطنيين "السلميين". بل وتذهب إلى أن معارضة القهر والفساد والظلم واجبة على المواطنين لإصلاح مجتمعهم، وواجب على الحكام الاستجابة لهم دون مراوغة أو عناد.

واعتبرت الوثيقة انتهاك حرمة الدم المعصوم هو الخطأ الفاصل بين شرعية الحكم وبين سقوطه فى الإثم والعدوان الموجبين مقاومته "سلمياً". وطالبت "الجيش المنظمة فى أوطاننا كلها" أن تلتزم بواجباتها الدستورية فى حماية الأوطان من الخارج، ولا تتحول أدوات للقمع وإرهاب المواطنين وسفك الدماء.

كما دعت الوثيقة أيضاً من أسمتهم "قوى الثورة والتجديد والإصلاح" إلى الابتعاد كلياً عن كل ما يؤدى إلى إراقة الدماء، وعن الاستقواء بالقوى الخارجية أيّاً كان مصدرها، لئلا يتدخل الأجنبي فى شئون دولهم وأوطانهم. وأكدت أن عليها الاتحاد فى سبيل تحقيق حلمها فى العدل والحرية، وتفادي النزاعات الطائفية والعرقية والمذهبية، حفاظاً على النسيج الوطنى، ولبناء المستقبل على أساس من المساواة والعدل.

وأعلنت الوثيقة المناصرة التامة لإرادة الشعوب العربية في الإصلاح ومجتمع الحرية والعدالة التي انتصرت في تونس ومصر وليبيا، ولا تزال محتدمة في اليمن وسورية (دون أية إشارة إلى ما حصل، ثم هدأ نسبياً، في البحرين). وناشدت الأنظمة للمبادرة إلى تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي والدستوري طوعاً، والبدء في خطوات التحول الديمقراطي.. "فصوحة الشعوب المضطهدة قادمة لا محالة، وليس بوسع حاكم الآن أن يحجب عن شعبه شمس الحرية".

لقد مثلت هذه الوثيقة نقلة حقيقية في طرح المؤسسة الأزهرية بوصفها الإسلامي الأعم، وبوصف شيخها إماماً للمسلمين في أنحاء العالم، لا مجرد "موظف حكومي" وما يؤكد على هذا ما حظيت به الوثيقة من توافقي ورصاً عامين؛ حيث لم تُرصد انتقادات جوهرية عليها، فضلاً عن رفضٍ.

• وثيقة الأزهر الشريف لنبد العنف يناير 2013 م :

ولحرص الأزهر على تأدية الدور المنوط به بتهيئة الأجواء ولملمة الخلافات ونزع فتيل الأزمات قبل وحال وقوعها وجدناه يستمر في سلسلة اجتماعاته التي كنفها منذ ثورة 25 يناير 2011م ليخرج علينا بوثيقة جديدة تمثل القيم العليا والحضارية، والتعايش السلمى في آن واحد، وهذا نص الوثيقة التي تعبر عن الدور العظيم الذي يقوم به الأزهر لترسيخ القيم :

باسم جبهة من شباب الثورة، وفي رحاب مشيخة الأزهر، وباسم الأزهر الشريف المؤسسة العلمية الوطنية العريقة، وبمشاركة طائفة من هيئة كبار العلماء وممثلي الكنائس المصرية، نُعلنُ التزامنا بالمبادئ الوطنية والقيم العليا لثورة الخامس والعشرين من يناير، والتي يحرص عليها كلُ المشتغلين بالسياسة والشأن الوطني من السياسيين وقادة الفكر ورؤساء الأحزاب والاتلافات، وسائر الأطياف الوطنية كافة، دون تمييز.

الموقعون على هذه الوثيقة يلتزمون بما يلي:

(1) حق الإنسان في الحياة مقصد من أسمى المقاصد في جميع الشرائع والأديان والقوانين، ولا خير في أمة أو مجتمع يهدر أو يراق في دم المواطن، أو يُبتدل فيه كرامة الإنسان، أو يضيع فيه القصاص العادل وفق القانون .

(2) التأكيد على حرمة الدماء والممتلكات الوطنية العامة والخاصة، والتفرقة الحاسمة بين العمل السياسي والعمل التخريبي.

(3) التأكيد على واجب الدولة ومؤسساتها الأمنية في حماية أمن المواطنين وسلامتهم وصيانة

حقوقهم وحرياتهم الدستورية، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، وضرورة أن يتم ذلك في إطار احترام القانون وحقوق الإنسان دون تجاوز.

(4) نبذ العنف بكل صوره وأشكاله، وإدانتته الصريحة القاطعة، وتجريمه وطنياً، وتحريمه دينياً.

(5) إدانة التحريض على العنف، أو تسويغه أو تبريره، أو الترويج له، أو الدفاع عنه، أو استغلاله بأيّة صورة.

(6) إن اللجوء إلى العنف، والتحريض عليه، والسكوت عنه، وتشويه كل طرف للآخر، وترويع الشائعات، وكافة صور الاغتيال المعنوي للأفراد والكيانات الفاعلة في العمل العام، كلها جرائم أخلاقية يجب أن ينأى الجميع بأنفسهم عن الوقوع فيها.

(7) الالتزام بالوسائل السياسية السلمية في العمل الوطني العام، وتربية الكوادر الناشطة على هذه المبادئ، وترسيخ هذه الثقافة ونشرها.

(8) الالتزام بأسلوب الحوار الجاد بين أطراف الجماعة الوطنية، وبخاصة في ظروف التأزم والخلاف، والعمل على ترسيخ ثقافة وأدب الاختلاف، واحترام التعددية، والبحث عن التوافق من أجل مصلحة الوطن؛ فالأوطان تتسع بالتسامح وتضيّق بالتعصب والانقسام.

(9) حماية النسيج الوطني الواحد من الفتن الطائفية المصنوعة والحقيقية، ومن الدعوات العنصرية، ومن المجموعات المسلحة الخارجة على القانون، ومن الاختراق الأجنبي غير القانوني، ومن كل ما يهدد سلامة الوطن، وتضامن أبنائه، ووحدة ترابه.

(10) حماية كيان الدولة المصرية مسؤوليته جميع الأطراف؛ حكومة وشعباً ومعارضة، وشباباً وكهولاً، أحزاباً وجماعات وحركات ومؤسسات، ولا عذر لأحد إن تسببت حالات الخلاف والشقاق السياسي في تفكيك مؤسسات الدولة أو إضعافها.

ونحن إذ نعلن إيماننا بهذه المبادئ، وما تُعبر عنه من أصول فرعية، وثقافة ديمقراطية، ووحدة وطنية، وتجربة ثورية - ندعو كل السياسيين؛ قادة أو ناشطين، إلى الالتزام بها، وتطهير حياتنا السياسية من مخاطر وأشكال العنف، أيًا كانت مبرراتها أو شعاراتها، وندعو كل أبناء الوطن؛ حكاماً ومحكومين، في أقصى الصعيد والواحات، وفي أعماق الدلتا والبادية، وفي مذن القناة وسيناء، إلى المصالحة، ونبذ العنف، وتفعيل الحوار - والحوار الجاد وحده - في أمور الخلاف، وترك الحقوق للقضاء العادل، واحترام إرادة الشعب، وإعلاء سيادة القانون؛ سعياً إلى استكمال أهداف ثورة

الخامس والعشرين كاملة - بإذن الله

تحريراً في مشيخة الأزهر:

19 من ربيع أول سنة 1434 هـ الموافق : 31 من يناير سنة 2013 م

الموقعون على الوثيقة

وقد وقع بالموافقة على الوثيقة من الأحزاب المهندسة أبا العلا ماضي (حزب الوسط) أ
والدكتور أحمد سعيد (حزب المصريين الأحرار) أ والدكتور أيمن نور (حزب غد الثورة) أ الدكتور
السيد البدوي (حزب الوفد) أ والدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح (حزب مصر القوية) أ والدكتور عمرو
حمزاوي (حزب مصر الحرية) أ والدكتور محمد البرادعي (حزب الدستور) أ ومحمد أنور السادات
(حزب الإصلاح والتنمية) أ ومحمد سامي (حزب الكرامة) أ والدكتور محمد سعد الكتاتني (حزب
الحرية والعدالة) أ ونصر عبدالسلام (حزب البناء والتنمية) أ ووليد عبدالمنعم (حزب مصر) أ ويونس
مخيون (حزب النور).

كما وقع من شباب المبادرة أحمد ماهر أ إسلام لطفي أ عبدالرحمن يوسف أ ومحمد القصاص أ
ومصطفى النجار أ ووائل غنيم أ فضلاً عن المرشحين السابقين للرئاسة حمدين صباحي أ وعمرو موسى
أ وصفوت عبدالغنى من الجماعة الإسلامية أ والداعية الإسلامي الشيخ محمد حسان أ ومحمود عزت
نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين السابق.

ووقع على الوثيقة من ممثلي الأقباط أ البابا تواضروس الثاني بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية أ
والدكتور صفوت البياضي رئيس الطائفة القبطية الإنجيلية أ والأنبا منير حنا رئيس الكنيسة الأسقفية أ
والأنبا يوحنا قلته رئيس الكنيسة القبطية الكاثوليكية.

• الأزهر وثورة يونية 2013 م :

مع تصاعد الدعوات والمطالب الشعبية في مدن ومحافظات مصر باستقالة الرئيس السابق محمد
مرسى لعدم قدرته على إدارة شئون البلاد وجدنا شيخ الأزهر أحمد الطيب يدعو في بيان كل مصري
إلى تحمل مسؤوليته "أمام الله والتاريخ والعالم" وحذر من الانجراف إلى الحرب الأهلية "التي بدت
ملاحظها في الأفق والتي تنذر بعواقب لا تليق بتاريخ مصر ووحدتها المصريين ولن تغفرها الأجيال
لأحد".

كان هذا البيان من الشيخ متسقا تماما مع دور المؤسسة الداعم لمطالب الشعب والحريص فى نفس الوقت على النسيج الواحد للأمة من التفكك ، ومن ثم خاطب العقل لافتنا أنظار الجميع إلى أن من يتسبب فى الاقتتال والفرقة ويغلب مصلحته الخاصة على المصلحة العامة للوطن فلن يرحمه التاريخ .

ومع خروج الملايين للميادين يوم 30 يونية كان الأزهر حاسما أمره بتأييد مطالب الشعب وضرورة تغيير الرئيس ، ومن ثم حضر شيخ الأزهر مع من حضروا الاجتماع الأخير مع وزير الدفاع المصرى عبدالفتاح السياسى والذى أسفر عن إقالة مرسى ، وتجميد العمل بالدستور وتولية منصب رئيس الجمهورية لرئيس المحكمة الدستورية .

وفى الثالث من يولية 2013م كان شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب مع التشكيلة الشعبية التى ضمن الأزهر والشباب والكنيسة والتيار الإسلامى والتيار الليبرالى ، وبحضورهم جميعا أعلن وزير الدفاع أمام العالم أجمع المطالب التى تم الاتفاق عليها مسبقا فيما عرفت باسم خريطة المستقبل ، بعد أن تبين له أن الرئيس السابق مرسى لم ولن يقبل بإرادة الشعب التى رفضت استمراره فى الحكم وطالبت بالإطاحة به⁽¹⁾ .

1 - عبدالباقى السيد عبدالهادى ، البحر المسجور فى تاريخ الأحداث والدهور ، مخطوط ، القسم الخاص بمصر ، عصر مرسى ، 5/ 400 .

obeikand.com